وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الرقم التسلسلي: /2025

رقم التسجيل: 202035067784

دور الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة

(دراسة ميدانية في المؤسسات الأمنية لولاية المسيلة – بلدية المسيلة–)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

قسم علم الاجتماع

إعداد الطلبة:

- بلفار فاطمة الزهراء

تخصص: علم اجتماع الجريمة

تحت إشراف:

أ.د. بلقرمي سهام

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم اللقب	الجامعة	الصفة
01	أ. د بونويغة نصيرة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
02	أ. د بلقرمي سهام	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
03	أ. د عزوز عبد الناصر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان
إلى البروفيسورة الفاضلة

بلقرمي سماح

على إشرافها العلمي الدقيق، ومتابعتها المستمرة، وتوجيهاتها السديدة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل الأكاديمي. لقد كانت مثالًا يُحتذى في الجدية، والانضباط، وحسن التعامل، فذلّلت لي الصعوبات، ودفعتني إلى مزيد من البحث والتعمق العلمي.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أعبّر عن عظيم امتناني لما قدمته من وقت وجهد، سائلًا الله عز وجل أن يوفقها ويبارك في علمها وعملها، وأن يجعل ما بذلته في ميزان حسناتها.

الإهداء

إلى من غرست في قلبي حب العلم والمعرفة،

إلى من سهرت وتعبت من أجلي، وكانت سندي في كل لحظة...

إلى أمي العزيزة، التي لولا دعاؤها و دعمها وصبرها لما وصلت إلى ما أنا عليه الان .

وإلى والدي، رمز القوة والقدوة، الذي علّمني معنى الالتزام والمسؤولية.

إلى إخوتي وأخواتي، شركاء الرحلة والدعم اللامحدود،

إلى أصدقائي الأوفياء، من وقفوا بجانبي وشجعوني في كل الظروف.

إلى كل من مدّ لي يد العون بكلمة، أو بموقف، أو بدعاء...

أُهدي هذا العمل المتواضع، عربون شكر وامتنان،

راجيتاً من الله أن يكون بداية لثمار قادمة...

الملخص بالعربية:

يمثل الضبط الاجتماعي المنظومة التي يستخدمها المجتمع لتنظيم سلوك أفراده، والحفاظ على النظام والاستقرار، من خلال مجموعة من القواعد والمعايير الاجتماعية، سواء كانت مكتوبة (قوانين) أو غير مكتوبة (أعراف وقيم). يهدف الضبط الاجتماعي إلى منع الانحراف والجريمة، وضمان احترام القواعد الجماعية التي تُعبّر عن الضمير الجمعي للمجتمع. تكشف نتائج الدراسة أن الضبط الاجتماعي، الرسمي وغير الرسمي، يشكلان ركيزتين أساسيتين في مكافحة الجريمة. ومع أن لكل منهما حدودًا، فإن تفعيل آليات التعاون بين المؤسسات الأمنية ومكونات المجتمع، مع تحديث التشريعات وتعزيز الوازع الديني والأسري، يمثل استراتيجية فعالة للحد من الجريمة وضمان الاستقرار الاجتماعي بمدينة المسيلة، خاصة في ظل التحولات الرقمية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: اضبط الاجتماعي (الرسمي /غير الرسمي) ، الضمير الجمعي ، الجريمة ، اليات ، الوازع الديني و الاسري .

Castrated :

Social control represents the system through which a society organizes the behavior of its members and maintains order and stability, by means of a set of social norms and standards, whether written (laws) or unwritten (customs and values). The primary aim of social control is to prevent deviance and crime, and to ensure respect for collective rules that reflect the society's collective conscience. The findings of the study reveal that both formal and informal social control constitute two fundamental pillars in the fight against crime. Although each has its limitations, activating mechanisms of cooperation between security institutions and social actors—alongside updating legislation and strengthening religious and familial moral guidance—represents an effective strategy to reduce crime and ensure social stability in the city of M'sila, particularly in light of the digital and social transformations witnessed by Algerian society.

Keywords: Social control (formal/informal), collective conscience, crime, mechanisms, religious and familial moral guidance.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	–
إهداء	–
ملخص الدراسة	–
فهرس المحتويات	–
المقدمة	أ– ج
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة	
الإشكالية	**2**
تحديد الفرضيات	**3**
أهمية الدراسة	**3**
اهداف الدراسة	**4**
أسباب اختيار الموضوع	**4**
المفاهيم الاجرائية	**7–5**
المقاربة النظرية	**9–8**

الفصل الثاني: الخلفية النظرية للضبط الاجتماعي	
تمهيد	
1-المفاهيم و التعريفات الإجرائية للضبط الاجتماعي.	**14-11**
2-نشأة الضبط الاجتماعي.	**17-15**
3- أهمية الضبط الاجتماعي.	**19-18**
4- اهداف ضرورة اجتماعية.	**20**
5-عوامل الضبط الاجتماعي.	**22-21**
6- أنواع الضبط الاجتماعي.	**25-22**
7- صور الضبط الاجتماعي.	**26**
8- ضرورة الضبط الاجتماعي.	**29-26**
9-نظريات الضبط الاجتماعي.	**34-30**
10- اليات الضبط الاجتماعي	**36-34**
الخلاصة.	**37**
الفصل الثالث: الخلفية النظرية للجريمة	
تمهيد	
1-المفاهيم و التعريفات الإجرائية للجريمة .	**41-39**

2-نشأة الجريمة.	**43-42**
3- خصائص الجريمة.	**44**
4- طبيعة الجريمة.	**46-45**
5-اركان الجريمة.	**47-46**
6-أنواع الجريمة.	**57-49**
7- نظريات الجريمة.	**62-58**
الخلاصة	**63**
الفصل الرابع : الضبط الاجتماعي و الجريمة	
تمهيد	**65**
1- علاقة الضبط الاجتماعي بالجريمة.	**65**
2-الاتجاه النظري لدور الضبط الاجتماعي في تفسير بالجريمة.	**68-67**
3- اليات وأساليب الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة.	**70-69**
4-التحديات التي تواجه الضبط الاجتماعي في مواجهة الجريمة.	**73-71**
5- المؤسسات التي تعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي للحد من الجريمة.	**75-74**
الخلاصة	**76**
الفصل الخامس: المقاربة المنهجية للدراسة الميدانية.	

تمهيد	
1-مجالات الدراسة	**78-77**
2- عينة الدراسة	**79**
3-منهج الدراسة.	**79**
4-أدوات الدراسة.	**81-79**
الفصل السادس: تحليل **البيانات واستخلاص النتائج.**	
1-عرض البيانات الميدانية وتحليلها.	**109-84**
2-نتائج البيانات التحليلية.	**113-110**
3-النتائج العامة.	**114**
4-اقتراحات.	**115**
الخاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

مقدمة

مقدمة:

حظي موضوع الضبط الاجتماعي باهتمام كبير في العصر الحديث، خاصة من جانب علماء الاجتماع ، حيث اتخذ لتحقيقه بعض الوسائل لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتكون حسب طابعين: الضبط الاجتماعي الرسمي و الضبط الاجتماعي غير الرسمي ، وله صور يتحقق من خلالها، ويعد علم الاجتماع أهم هذه الوسائل وقد اهتم به العلماء في العديد من المجالات وحرصوا على تحقيقه لحفظ كيان المجتمع واستقراره من خلال دراسة الظواهر المتنوعة و المختلفة منها الجريمة التي شهدت نطاقا واسعا في الآونة الأخيرة ، اذ تُعدّ الجريمة إشكالية اجتماعية معقدة استعصت على الحلول الجذرية منذ فجر التجمعات البشرية الأولى، حيث لم تفلح المساعي الإنسانية المتواصلة عبر التاريخ في اجتثاثها. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم الضبط الاجتماعي كركيزة أساسية في التراث السوسيولوجي وغيره من فروع العلوم الاجتماعية. فالفرد، بوصفه كائناً اجتماعياً بالفطرة، يجد ضرورته الوجودية في الانتماء إلى جماعة توفر له الدعم والأمان.

وضمن هذه الجماعات، تتشكل شبكات من العلاقات التعاونية بهدف مشترك يتمثل في الحماية الذاتية وتحقيق الغايات الجماعية. من هنا، تنشأ حتمية اجتماعية تقتضي تنظيم السلوكيات والسيطرة على الأنشطة المختلفة لأفراد المجتمع، وذلك لضمان سير الحياة بشكل منظم.

ولوصف و تحديد و معرفة هذا الدور الذي يقوم به الضبط الاجتماعي و مدى أثره على النظام الاجتماعي في الحد من الجريمة يأتي هذا الموضوع الذي نتناول فيه دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي ،و ينقسم هذا الموضوع إلى جزأين أساسي:

1- يتناول الاطار الأول الجانب النظري و الذي يشمل ثلاث فصول نعرفها فيما يلي:

- الفصل الأول : بعنوان "**الإطار العام للدراسة**" ويحتوي على :

إشكالية الدراسة / فرضيات الدراسة / أهمية و أهداف الدراسة / أسباب اختيار موضوع الدراسة / المفاهيم / المقاربة النظرية .

- الفصل الثاني : بعنوان "**الخلفية النظرية للضبط الاجتماعي** " ويحتوى على:

مفهوم الضبط الاجتماعي و نشأته و صوره وكذا ضرورة الضبط الاجتماعية، كما تطرقنا

أيضا الى عوامل الضبط الاجتماعي و أنواعه و النظريات التي تناولت الضبط الاجتماعي والى جانب ذلك أهمية و أهداف الضبط الاجتماعي .

- القصل الثالث: بعنوان " **الخلفية النظرية الجريمة**" ويحتوي في البداية ضبط مفهوم الجريمة ومعرفة بداياتها و نشأتها واهم خصائص و طبيعتها الى جانب ذلك اركان الجريمة

و النظريات التي تناولت ظاهرة الجريمة .اما في الجانب الثاني من هذا الفصل تناولنا الضبط الاجتماعية و الجريمة بحيث تطرقنا الى علاقة الضبط الاجتماعي بالجريمة

واهم الاتجاهات النظرية لدور الضبط الاجتماعي في تفسير بالجريمة دون نسيان اهم الاليات و أساليب الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة و التحديات التي تواجه الضبط الاجتماعي في مواجهة الجريمة و المؤسسات التي تعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي للحد من الجريمة.

2- اما في القسم الثاني يتناول الفصل الرابع تحت عنوان " **الدراسة الميدانية** ":

يحتوي على : الخلفية المنهجية للاطار الميداني لموضوع الدراسة ،بحيث تطرقنا إلى شرح مجالات الدراسة، و المنهج المتبع و الادوات المنهجية المستعملة ، إلى جانب شرح خصائص العينة و كيفية تحديدها، وسيعرض فيه عرض المقابلات و تحليلها وفق المحاور التي بنيت عليها الدراسة الميدانية و في النهاية تأتي الخاتمة و النتائج العامة المتوصل إليها من خلال البحث ثم قائمة المراجع و في الاخير الملاحق.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

الاشكالية

الفرضيات

أهمية الموضوع

أهداف الموضوع

أسباب اختيار الموضوع

المفاهيم الاجرائية

المقاربة النظرية

الاشكالية:

تُعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية المعقّدة والمركّبة التي صاحبت المجتمعات البشرية منذ نشأتها، حيث تنشأ في ظلّ ظروف متشابكة تتداخل فيها عوامل اقتصادية، ثقافية، نفسية واجتماعية. وهي ظاهرة تمسّ كافة شرائح المجتمع دون استثناء، وتشكل تهديدًا حقيقيًا للاستقرار الأمني والنظام العام، كما تُعد مؤشرًا دقيقًا على درجة التوازن أو الاضطراب في البناء الاجتماعي. فالجريمة لا تُفهم فقط بوصفها سلوكًا منحرفًا عن القواعد القانونية، بل باعتبارها تعبيرًا عن صراعات وتناقضات داخل المجتمع ذاته، ما يجعلها محلّ اهتمام دائم للباحثين والمختصين في علم الاجتماع، وعلم الإجرام، وعلم النفس الاجتماعي، بل ومجال السياسات العمومية.

وقد تنوعت المقاربات النظرية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، فمنها من ركز على الجوانب الفردية والشخصية للمجرم، ومنها من ركّز على البيئة الاجتماعية المحيطة، ومنها من دمج بين العوامل البنيوية والثقافية والنفسية. غير أن أغلب هذه الاتجاهات تلتقي عند فكرة أساسية مفادها أن الجريمة لا تحدث في فراغ، بل ضمن نسيج اجتماعي له قواعده وقيمه، ومن هنا يبرز دور ما يعرف بـ الضبط الاجتماعي كآلية جوهرية في تنظيم السلوك الاجتماعي والحد من الانحرافات.

فالضبط الاجتماعي يُمثّل إحدى الدعائم الأساسية لضمان تماسك المجتمع واستمراريته، كونه يتضمن مجموعة من الوسائل والآليات التي يعتمدها المجتمع – بصفة رسمية أو غير رسمية – لتقويم سلوك أفراده وضمان امتثالهم للمعايير السائدة. ويأخذ هذا الضبط شكلين أساسيين:

- الضبط الرسمي، ويشمل كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تُمارَس من قبل مؤسسات الدولة كالأجهزة الأمنية، السلطة القضائية، وأجهزة العقاب والردع.
- الضبط غير الرسمي، وهو الذي تمارسه مؤسسات المجتمع الأولية، وعلى رأسها الأسرة، والمؤسسة التعليمية، والجماعة الدينية، ووسائل الإعلام، وغيرها، من خلال التنشئة الاجتماعية، وتكوين الضمير الجمعي، وبناء الوازع الأخلاقي.

تكمن أهمية دراسة هذه الثنائية (الضبط الرسمي والضبط غير الرسمي) في كونها توضح كيف أن المجتمع لا يعتمد فقط على القوانين والعقوبات الرسمية، بل أيضًا على ثقافته، وقيمه، ومؤسساته التقليدية التي تسهم في الحد من الانحراف وضبط السلوك، وبالتالي الحد من الجريمة.

وانطلاقا من هذا تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو دور الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة داخل المجتمع؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

- للضبط الاجتماعي دور كبير في الحد من الجريمة.

الفرضيات الفرعية:

- للضبط الرسمي دور الحد من الجريمة.
- للضبط غير الرسمي دور في الحد من الجريمة.

أهمية الموضوع

تعتبر دراسة موضوع "دور الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة" ذات أهمية كبيرة لعدة أسباب. فهي تسهم في التعرف على أساليب الوقاية من الجريمة من خلال استعراض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية كأدوات فعّالة لمنع الجرائم قبل وقوعها، مما يعزز الأمن والاستقرار في المجتمع. كما تبرز الدراسة دور المؤسسات الاجتماعية في تحقيق ذلك.

وتساعد الدراسة أيضًا في فهم العلاقة بين تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل دوافع الجريمة الناتجة عن الفقر أو التهميش، مما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإنها توفر رؤية لتحسين السياسات والتشريعات المتعلقة بمكافحة الجريمة، من خلال تقديم توصيات لصانعي القرار حول كيفية تعزيز العقوبات الرادعة وآليات الرقابة المجتمعية.

ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تبرز أهمية الموضوع في الحد من التكاليف الناتجة عن انتشار الجرائم، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، كما تسلط الدراسة الضوء على العلاقة الوثيقة بين القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع وسلوك الأفراد، مما يعزز فهم العوامل التي تؤدي إلى الامتثال للقوانين أو الانحراف عنها.

أهداف الموضوع:

- التعرف على اليات الضبط الاجتماعي (الرسمي والغير الرسمي) وعلى كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع.
- تهدف هذه الدراسة إلى تقديم توصيات لصانعي القرار لتحسين آليات الضبط الاجتماعي، بما يسهم في الحد من الجريمة وبناء مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا.

أسباب اختيار الموضوع

أسباب موضوعية:

- من الأسباب التي تدفع الباحث الى دراسة هذا الموضوع لمدى أهمية الموضوع في الواقع المجتمعي الذي نعيش فيه ولمدى ارتفاع معدلات الجريمة خاصة في ظل التغيرات التي مست المجتمع والتي لا تتزامن مع قيمنا وعاداتنا ومعايير مجتمعنا وهذا لضرورة دراسة دور الضبط الاجتماعي كأداة للحد من الجريمة.
- كما للجريمة تأثير على مختلف جوانب الحياة فهي تؤثر على امن واستقرار المجتمع مما يدعوا الضبط الاجتماعي الى الالتفات بهذه الظاهرة ومحاولة معرفة وتقديم حلول مبتكرة وفعالة للحد من الجريمة وتعزيز الامن والالتزام بالقوانين.
- ما يدفع الباحث الى سد هذا الفراغ البحثي هو قلة الدراسات التطبيقية التي تربط بين الضبط الاجتماعي وفعاليته في الحد من الجريمة

أسباب ذاتية:

- ما يدفعني الى دراسة هذا الموضوع هو ميولي واهتمامي بفهم الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالجريمة.
- كما أرى ان دراسة موضوع مثل هذا ضروري لفهم أسباب الجريمة وتقديم حلول عملية وخدمة اجتماعية لمعالجة هذه الظاهرة.

- مدى تأثير الجريمة على المجتمع ودور الضبط الاجتماعي الفعال في تحقيق الحد من الجريمة (للتقليل منها).

المفاهيم و التعريفات الاجرائية

- **الضبط (control)**

- **لغة :** ضبط الشيئ أي ساده و تحكم فيه، وقد عرفه أيضا جوردن مارشال" في قاموسه على انه كل المعاملات التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات أو المجتمع وفقا لمعايير و قواعد السلوك ، وبدون تلك القواعد لايمكننا تصور كيف يكون المجتمع ، وتوجد مكانيزمات تؤمن امتثال نحو تلك المعايير كما تتعامل مع الانحراف.[1]
- **الضبط اصطلاحا :** هو عبارة عن مجموعة من الأساليب لتقليل التجاوز في المجتمع، و تعميم السلوك المنظم وخلق توازن بين افراد المجتمع .
- **الضبط الاجتماعي :** هو مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، وتساهم في الحفاظ على النظام والاستقرار المجتمعي ، حيث اختلف العلماء في تعريفهم للضبط الاجتماعي وذلك بسبب توجيهاتهم النظرية، حيث عرف " روس " الضبط الاجتماعي بأنه: " السيطرة الاجتماعية المقصودة التي تؤدي إلى وظيفة معينة في المجتمع" . [2]

ويعرف " **ماكفيد (Mcfade)** " الضبط الاجتماعي على أنه: " وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي من خلال أشكال القوى ات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي وضبط سلوك الأفراد من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وقيمه ومعاييره " .[3]

ويعرف " **جورج جور فيتش (George Goreveitch)** " الضبط الاجتماعي على أنه: " مجموعة الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في ضبط التوتر والصراع" .[4]

[1] - أمال عبد الحميد وآخرون ، علم الاجتماع القانونّ والضبط الاجتماعي ،دار المسيرة ، ط1 ، عمان ، 2010 ، ص .41.
[2] . محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1993 ، ص 410.
[3] . ماكفيد، ترجمة: علي أحمد حسين، المجتمع، مكتبة الهيئة المصرية، القاهرة، ط1، 1961، ص273 .
[4] السالم وخالد عبدالرحمن، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، بدون دار نشر، الرياض ، ط 1، 2000، ص27.

من خلال ما تقدم من تعريفات للضبط الاجتماعي يتّضح لنا انه عبارة عن مجموعة من الضوابط والوسائل المتعارف عليها لتوجيه وضبط سلوك الأفراد لمنعهم من الانحراف، فالضبط الاجتماعي يطلق على مجموعة الآليات والأسس والسياسات المجتمعة والسياسة التي تتولى مسؤولية توجيه وتفسير سلوك الأفراد في مجتمع ما سعيا للوصول إلى الالتزام والاتباع التام للقواعد الحاكمة للمجتمع.[1]

- **تعريف الانحراف(deviation) :**

- **لغة:** المخالفة لكل حد طبيعي ، فنقول: انحرف، انحرافا، أي مال وعدل عن الشيء، فنقول انحرف مزاجه، أي أصابته وعكة، بمعنى تعكر مزاجه ومال عن طبيعته.

- **اصطلاحا:** ينطبق المصطلح الانحراف بمعناه الواسع على: أي سلوك لا يتفق مع التوقعات، ومعايير السلوكيات الفردية العامة، والمقررة داخل النسق الاجتماعي. [2]

- أما من ناحية **علم الاجتماع**، فيعرف الانحراف على أنه: الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع، ويهدد كيانه، وعدم التزام من يقوم به بالقيم والمعايير في المجتمع التي تقيمها الجماعة، وتحرص وتحافظ عليها.[3] "

المفهوم الإجرائي: وأنه من الصعب أن نضع تعريفا شاملا للانحراف، لأن المعيار الذي يحدد السلوك المنحرف يعتبر أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لأخر[4]. ومنه هو عبارة عن سلوك غير سوي من خصائص العزوف والميل عن النظم والقوانين وفي بعض الأحيان يتصف بالاختراق او الخروج عما هو مألوف وأي انتهاك قام به الشاب قواعد المجتمع ومعاييره بمعنى عدم التكيف بما هو سائد والامتثال بثقافة فرعية.

- **الجريمة(Crime)**: فالجريمة هي سلوك انحرافي وجنوح طارئ لارتكاب عمل ممنوع ارتكابه

ومنه فإن أي سلوك إنساني أو تصرف ناتج عن منشأ نفسي أو مادي أو عاطفي يعاكس الأخلاق أو الأعراف أو يعاكس التقاليد أو القيم أو يعاكس القوانين أو الشرائع أو المعتقدات يعتبر جريمة.[5]

[1] -سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، مصر، ط1، 1997،ص 160.
[2] -عاطف غيث، محمد، قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 1997، ص 94.
[3] -غيث عاطف مرجع سابق ص 67
[4] -خليل الجميلي، خيري، الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1، 1994، ص 11
[5] -أبو سمرة محمد عبد الحسين، علم النفس الجنائي، لأردن بعمان، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص47.

التعريف اللغوي للجريمة(Crime): فمن الناحية اللغوية أخذت كلمة جريمة من المجرم: التعدي والجرم هو الذنب، والجمع إجرام وجروم، وهو الجريمة، ويقال جرم فلان أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم، أما في اللغة الانجليزية فتدل كلمة(crime) على الجريمة وأصلها (crimen) وهي كلمة لاتينية اشتقت من (**cernere**) التي أتت بدورها من أصل يوناني معناه التحيز والشذوذ عن السلوك العادي، أما المجرم فهو شذ عن السلوك العادي.[1]

التعريف الاصطلاحي للجريمة(Crime): هي عدوان شخص على آخر في عرضه أو ماله أو متاعه أو شخصه، إنها بهذا المعنى تعتبر ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع، فحيث توجد حياة اجتماعية توجد جريمة.

كما تعرف أيضا بأنها "كل فعل مباين للإرادة العامة التي يؤكد عليها العقد الاجتماعي، أو هي كل فعل من شأنه فصم عرى العقد الاجتماعي، أو هي ظاهرة طبيعية في المجتمع تجلب سخط الأفراد لها، وتثير اشمئزازهم منها لأنها غالبا ما تثير وعي الجماعة للذود عن تقاليدها ومثلها وأعرافها.

كما تعرف أيضا "بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، إذن فالجريمة هي السلوك الذي يرتكبه الفرد ويقابل بالرفض التام والعقوبة من طرف المجتمع الذي يتواجد فيه.[2]

وفي الأخير نتوصل كتعريف اجرائي للجريمة: انها هي مجموعة السلوكيات التي ينهى عليها المجتمع والتي تعتبر تعدي للقيم والمعايير الاجتماعية التي تنظم وتضبط سلوك افراد المجتمع كما هي ذلك السلوك المخالف للقانون يجرم فاعله وفق مادة قانونية يسنها المشرع للرد على هذا الفعل وفق مجموعة من الإجراءات نتيجة جرم فاعله سواء كان بمحض ارادته او من قبل جهات أخرى لذلك تختلف شدة العقوبة وفق اختلاف الأسباب والدوافع التي أوقعت به نتيجة هذا الفعل.

[1]- أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2011، ص ص28 29.

[2]- يحي خير الله عودة، البيئة والسلوك الإجرامي(دراسة نظرية في الانثروبولوجيا الجنائية)، مجلة الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 107،دس، ص ص 390 391.

المقاربة النظرية :

تُعد نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory) من أبرز النظريات السوسيولوجية التي حاولت تفسير أسباب الانحراف والجريمة، ليس من خلال التركيز على الدوافع، وإنما على **الروابط التي تمنع الأفراد من الانحراف** .وقد برزت هذه النظرية مع أعمال علماء مثل إميل دوركايم، وتطوّرت بشكل أكثر تنظيرًا مع عالم الاجتماع الأمريكي **ترافيس هيرشي** .**(Travis Hirschi)** حيث ترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الإنسان بطبيعته **يميل إلى مخالفة القواعد والانحراف،** لكن وجود روابط قوية بين الفرد والمجتمع (مثل الأسرة، المدرسة، الدين...) تحدّ من هذا السلوك. وبالتالي، **الغياب أو ضعف هذه الروابط** يؤدي إلى الانحراف.

ومن هذا المنطلق اعتمد هيرشي أربعة عناصر رئيسية تُشكّل أساس الضبط الاجتماعي ليدعم بهدا نظريته وكانت كالتالي :

- **الارتباط :(Attachment)** العلاقة العاطفية بالأشخاص المهمين مثل الأهل والمدرسين.
- **الالتزام :(Commitment)** ارتباط الفرد بأهداف المجتمع (كالنجاح والدراسة).
- **المشاركة :(Involvement)** الانخراط في أنشطة اجتماعية مشروعة يقلل من فرص الانحراف.
- **الاعتقاد :(Belief)** إيمان الفرد بشرعية القواعد والقوانين.

وعلى هذا الأساس تم تفسير الجريمة في ضوء النظرية أي ان أي غياب أو ضعف أحد هذه العناصر، **تضعف الرقابة الداخلية** لدى الفرد، مما يجعله أكثر عرضة لارتكاب الجرائم. وعلى العكس، كلما كانت هذه العناصر قوية وراسخة، كلما انخفض احتمال الانحراف.

فلو قمنا بتطبيقها وإسقاط نظرية الضبط الاجتماعي على الواقع الجزائري، يتبيّن أن تزايد الجريمة في بعض المناطق مرتبط بضعف الضبط غير الرسمي الناتج عن **تفكك الأسرة، ضعف التعليم، غياب الوازع الديني، وقلة الأنشطة الاجتماعية الهادفة** .كما أن القوانين الرسمية، رغم أهميتها، لا تكون كافية إذا لم تُدعّم بضوابط اجتماعية راسخة.

ومن هنا نستنتج مدى فعالية نظرية **الضبط الاجتماعي في حد ذاتها، وانها تعتبر و تمثل وسيلة وقائية أساسية ضد الجريمة،** وأن تفعيل آليات الضبط الرسمي وحده لا يكفي، بل لا بد من **تقوية**

البنية الاجتماعية والتربوية والدينية التي تساهم في بناء شخصية الفرد ومنعه من الانحراف منذ الصغر.بمعنى ان الضبط الرسمي و غير الرسمي يمثلان حاجزا ورادعا امام الجريمة وهذا حفاظا على امن و سلامة و استقرار المجتمع .

الفصل الثاني: الخلفية النظرية الضبط الاجتماعي

تمهيد

1. المفاهيم و التعريفات الإجرائية للضبط الاجتماعي.
2. نشأة الضبط الاجتماعي
3. أهمية الضبط الاجتماعي.
4. أهداف ضرورة اجتماعية.
5. عوامل الضبط الاجتماعي
6. أنواع الضبط الاجتماعي
7. صور الضبط الاجتماعي
8. ضرورة الضبط الاجتماعي
9. نظريات الضبط الاجتماعي
10. اليات الضبط الاجتماعي

خلاصة الفصل .

الفصل الثاني: الخلفية النظرية الضبط الاجتماعي

تمهيد:

يُعدّ الضبط الاجتماعي من أبرز الآليات التي تعتمد عليها المجتمعات للحفاظ على تماسكها واستقرارها، فهو يمثل مجموعة من الوسائل والأساليب التي تُسهم في توجيه سلوك الأفراد وضبطه بما يتماشى مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة. ومن خلال هذا الفصل، سيتم التطرق إلى الأبعاد النظرية للضبط الاجتماعي من حيث المفهوم والنشأة والتطور، بالإضافة إلى أنواعه وعوامله والنظريات المفسّرة له، وكذا أهدافه في تعزيز النظام المجتمعي. بحيث تساهم وسائل الضبط الاجتماعي في استقرار النظام الاجتماعي وأساس الحياة الاجتماعية لضمان امنها واحفاظ على البناء الاجتماعي المتماسك على مستوى المدى القريب والبعيد.

1- المفاهيم و التعريفات الإجرائية للضبط الاجتماعي.

لغة: هو مصدر اللفظة ضبط الشيء او ساده في المعنى الأمريكي بينما في المعنى الفرنسي ضبط الشيء أي راقبه ومنع حدوثه.[1]

اما في كتاب لسان العرب اعطى تعريفا اخر كما يلي: لزوم الشيء او ضبطه بمعنى حزمه وحفظه.[2]

اصطلاحا: حسب إبراهيم مذكور يرى في تعريفه للضبط الاجتماعي انه: الرقابة الاجتماعية أي بمعنى تلك العمليات او الإجراءات المقصودة والغير مقصودة، التي يتخذها المجتمع او جزء منه لرقابة سلوك الافراد وللتأكد من انهم لم يخالفوا المعايير والقيم المرسومة لضبطهم وتسوية تصرفاتهم داخل المجتمع.[3]

[1] -خليل احمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط1 ،1984 ص 127.
[2]- ابن المنظور، لسان العرب، بيروت، المجلد السابع، دار حداد للطباعة والنشر، ،1956 الموافق ل 1301 ه، ص417.
[3]- إبراهيم مذكور، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط1، 2004 ص383.

ويرى أيضا الدكتور حسام الدين في تعريفه ان الضبط الاجتماعي هو ضبط وتوجيه السلوك من الناحية الإيجابية او السلبية فهو نسق من الأجهزة التي يتمكن بها المجتمع من حمل افراده على الامتثال مع معايير مقبولة من السلوك.

فهو مجموعة من العمليات المتداخلة لكل من الفرد والمجتمع، يستطيع من خلالها المجتمع مراقبة افراده وفرض سيطرته اما بالمر او التقليد وتنظيم سلوكيات افراده بالامتثال من خلال وسائل مادية ورمزية بغرض الاتساق وتوافق العلاقات التي يتبناها المجتمع بهدف الحفاظ على استمرارية النسق الاجتماعي وتطوير اداءه لوقاية وعلاج وانماء الافراد وفق أيديولوجية المجتمع ونمط حياة اجتماعية.[1]

ومن خلال التعاريف المطروحة مسبقا نتوصل الى **التعريف الاجرائي** الاتي: للضبط الاجتماعي بأنه الاليات والأساليب التي ينظم بها المجتمع على سلوك افراده بهدف الحفاظ على التماسك والنسق الاجتماعي وعد الاخلال بالنظم المجتمعية ومنع الفوضى ونشوب ثقافات فرعية تدم خصوصية المجتمع فهو عملية تهتم بتنظيم سلوك الافراد والجماعات في المجتمع من اجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والخضوع للمعايير الاجتماعي وعدم الخروج عن القيم والأعراف المتوارثة والمتفق عليها.

1-1-تعاريف الضبط الاجتماعي من عدة منظورات

ظهر الضبط الاجتماعي في القرن التاسع عشر، ويعتبر العالمة ابن خلدون أول من نوه بفكرة

الضبط الاجتماعي في مقدمته على اعتبار أن الانسان مدني بطبعه، إلا أن ميوله العدوانية تستدعي ضبطا لسلوكه.

كما ظهر الضبط الاجتماعي على يد أوجست كونت حسب ما ذهب إليه بعض العلماء عندما

أشار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية للنظام الاجتماعي والدور الذي يمارسه الدين والأخلاق والمعرفة في تدعيم النظام، بينما أشار دوركايم (Durkheim) إلى فكرة الضبط من خلال دراسته للرموز الجمعية والقيم والمثل والنظم الأخلاقية والسياسية والقانونية التي تعتبر قواعد للسلوك، كما ذهب سمنر

[1] - حسام الدين محمود فياض، الضبط الاجتماعي (تعريفه، أهميته، أنواعه، الياته، نظرياته) ،دراسة سوسيولوجية – تحليلية- ، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري للنشر، PDF، ،سنة 2018 ص ص45 .

(Sumner) إلى دراسة الضبط الاجتماعي من خلال تناوله للعادات والتقاليد والعرف في كتابه الطرق الشعبية.

وفي بداية الخمسينات ساهم بارسونز (Parsons) في مفهوم الضبط الاجتماعي إذ اعتبره وسيلة فعالة لتحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعي، وفي نهاية الستينات عرف المفهوم حالة من التراجع والركود إلى أن ظهرت بوادر جديدة في التسعينات على يد داريو ميلوسي (Dario Melosi) حيث أصدر مؤلفا بعنوان دولة الضبط الاجتماعي 1990 حيث تناول المفهوم من وجهة نظر الدولة واعتبره أداة لتحقيق السيادة والقوة، مما حث الدولة على توسيع أجهزة الضبط الاجتماعية الرسمية.

ومن هنا تطور مفهوم الضبط الاجتماعي من عدة منظورات كالتالي:

تطور مفهوم الضبط الاجتماعي عبر الزمن من خلال العديد من المنظورات التي تعكس تعقيد المجتمعات البشرية وتنوعها. يمكن استعراض هذه التطورات من عدة جوانب كالتالي:

1. المنظور التقليدي: كان الضبط الاجتماعي في المجتمعات التقليدية يعتمد على العرف والتقاليد.

أدوات الضبط الرئيسية كانت تشمل الأعراف القبلية، والطقوس الدينية، والروابط العائلية، حيث كان التركيز على القيم المشتركة لضمان التماسك. كما كانت العقوبات غير رسمية وتشمل التوبيخ المجتمعي أو النبذ.

2. المنظور الوظيفي: يرى علماء الاجتماع الوظيفيون، مثل "إميل دوركهايم"(Emile Durkheim)، أن الضبط الاجتماعي ضروري للحفاظ على توازن المجتمع. وهذا ما يؤكد هذا المنظور أن القواعد والقوانين تنشأ لتلبية احتياجات المجتمع وضمان النظام والاستقرار. يركز أيضا على دور المؤسسات (مثل الأسرة، والتعليم، والقانون) في تشكيل القيم وضبط السلوك.[1]

3. المنظور الصراعي: يقدم علماء مثل "كارل ماركس" رؤية مختلفة، حيث يعتبرون الضبط الاجتماعي أداة تستخدمها الطبقات المهيمنة لفرض هيمنتها والحفاظ على مصالحها. والضبط الاجتماعي هنا يُنظر إليه على أنه وسيلة لضبط الفئات المهمشة وإبقائها تحت السيطرة.

[1] - دوركهايم، إميل، التقسيم الاجتماعي للعمل، ترجمة: محمد بدوي، دار الفكر العربي، ط2، 2000، ص. 145.

4. **المنظور الرمزي التفاعلي:** يركز هذا المنظور على التفاعلات اليومية بين الأفراد وكيف تُشكّل المعايير الاجتماعية من خلال هذه التفاعلات. فالضبط يتم من خلال العمليات الدقيقة مثل التوقعات الاجتماعية وردود الفعل الرمزية (مثل النظرات أو الكلمات).

5. المنظور الحديث: مع تطور المجتمعات الحديثة، أصبح الضبط الاجتماعي أكثر مؤسساتية واعتماداً على القوانين والتشريعات. **وهنا** دخلت التكنولوجيا ووسائل الإعلام كأدوات جديدة لضبط السلوك ونقل القيم. **و**ظهرت مفاهيم مثل الضبط الإلكتروني والرقابة الذاتية، حيث أصبح الأفراد يتحكمون في سلوكهم تبعاً لما يمليه المجتمع الرقمي.

6. **منظور حقوق الإنسان:** في العصر الحديث، تم إعادة النظر في مفهوم الضبط الاجتماعي من زاوية حقوق الإنسان بحيث أصبح الضبط يركز على حماية الحريات الفردية وحقوق الأقليات، مع الالتزام بالمساواة والعدالة.[1]

ومنه نستنتج أن الضبط الاجتماعي يتطور بشكل مستمر تبعاً لتغير السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن مجرد أدوات تقليدية بسيطة في المجتمعات القديمة إلى نظم معقدة في العصر الحديث، يظل الضبط الاجتماعي أداة رئيسية لتنظيم الحياة المشتركة.

[1] - رحال نبيل، مقال حول: "حقوق الإنسان وتأثيرها على الضبط الاجتماعي، مجلة القانون والمجتمع العدد 7السنة،2019، ص 89-105

2- نشأة الضبط الاجتماعي.

ظهر مفهوم الضبط الاجتماعي للمرة الأولى في عشرينيات القرن الماضي بين علماء الاجتماع في مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع، وكان يتوافق مع مفهوم التنشئة الاجتماعية، التي تعني مجموعة الآليات التي تنتقل من خلالها معظم الأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد من الآباء إلى الأبناء.

في عام 1951، قام عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز (Talcott Parsons)

(1902-1979)، بوضع تعريف ومفهوم جديد للضبط الاجتماعي حيث عرفه على الشكل التالي: "العملية التي يتم من خلالها فرض العقوبات وإحباط السلوك المنحرف والتأثير الاجتماعي بغية الحفاظ على الاستقرار ولتحفيز السلوك المقبول داخل المجتمع. [1]

فمع بداية القرن العشرين كانت الضوابط الاجتماعية صارمة وحازمة ومرعبة وقاسية عاكسة المرحلة التقليدية المحافظة التي عاشتها المجتمعات الإنسانية في ذلك الوقت، لكن بعد الحربين الكونيين الأولى والثانية تغيرت المجتمعات فأمست أكثر انفتاحا على إفرازات الحرب من تحضر وتصنيع وشخصانية مستقلة، وبسبب ازدياد حجم سكان المدن المتأتي من الهجرة إلى المدن الحضرية ظهرت مشكلات اجتماعية عويصة كالجريمة المنظمة وجنوح الأحداث والتفكك الأسري، الأمر الذي أدى إلى انتعاش في تأثير الضوابط الرسمية، فاتجهت الجزاءات من القطب القمعي الردعي إلى القطب العلاجي والإصلاحي والتنسيقي، لاسيما وأن عدد ونوع المشكلات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة أضحت متكاثرة مما أرهق وأثقل كاهل الأجهزة الحكومية وجعلها عاجزة من معاقبة كل منحرف عن قوانينها.

وبسبب تطور السياسات الاجتماعية الإصلاحية ظهرت ضوابط اجتماعية مرنة ترمي إلى إرقاء الإنسان العصري إلى مرحلة التمدن بدلا من بتره من المجتمع، وتحسن علاقته بدولته بدلا من الدخول في صراعات تمس الأمن والاستقرار الاجتماعي. من أهم هذه السياسات الناجحة سياسة "المسؤولية

[1]- فريق حلوها مقال حول مفهوم الضبط الاجتماعي و نظرياته تم النشر بتاريخ 14 اكتوبر2021 وتم الاطلاع عليه بتاريخ17مارس2025 على الساعة 11.08 صباحا موقع حلوها رابط المقال https://www.hellooha.com/articles/3539-مفهوم-الضبط-الاجتماعي-ونظرياته.

الاجتماعية" والتي تعد من الأساليب الحديثة للضبط في المجتمعات، ووسيلة مساعدة للقانون في عملية الضبط تجمع بين احترام القانون والامتثال له طواعية، وإعمال القيم والسلوك السوي.[1]

2-1-تطور الاهتمام بالضبط الاجتماعي

إن التفكير في موضوع الضبط الاجتماعي قديما قدم التاريخ الإنساني المدون ، فمن المؤكد أن مشكلة الضبط قد أثارت عقول المفكرين منذ كانت جماعات اجتماعية ومجتمعات إنسانية ، وقد تناول المفكرون مشكلة تقدير القوى التي تدفع الأفراد إلى الامتثال لمعايير السلوك التي يفرضها المجتمع عليهم ، وجاءت معالجتهم متباينة الأهواء والاتجاهات ، إذ يعد " ابن خلدون " ، أول رائد للضبط الاجتماعي عندما أكد على أهميته وضرورته للعمران البشري ، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي لازم للحياة الاجتماعية وأنه في نفس الوقت ناجم عن خاصة طبيعية للإنسان ، وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه .[2]

وكانت فكرة الضبط الاجتماعي موجودة عند أوكست كونت الذي يعد أول من وجه الأنظار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية، وأشار إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به العقيدة والأخلاق والمعرفة في تدعيم هذا النظام، كما اهتم ادوارد روس بفكرة الضبط الاجتماعي متأثرا بشكل كبير بكتابات جبرائيل تارد (Gabriel Tarde) (عالم نفس اجتماعي فرنسي قديم)، الذي كان مولعا باليات تتطلب تفعيل تأثير القيادة وشرعيتها وذلك بسبب دورها الهام في تنظيم التغيير الاجتماعي، إذ دلف روس (Delph Ross) تناول موضوع الظروف الاجتماعية ومالها من قوة وتأثير على جعل الأفراد منسجمين في تجمعاتهم، على الرغم من درايته الكاملة بوجود آليات قصريه الزامية، بيد أن اهتمامه وولعه انصب على وسيلة الإقناع التي تبرز في عملية التفاعل الاجتماعي.

[1]- بورزيق خيرة مقال حول المسؤولية الاجتماعية و القانون CSR-Law مقال حول المسؤولية الاجتماعية آلية من آليات الضبط الاجتماعي - إطلالة على بعض تجارب الدول الغربية والعربية – ، تم النشر بتاريخ 17 افريل 2019 ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 مارس 2025 على الساعة 11.50صصباحا موقع CSRSA رابط المقال https://csrsa.net/post/1289.

[2]- السمري عدلي، الثابت والمتغير في اليات الضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2003، ص 14.

ومن هنا نرى ان الاهتمام بالضبط الاجتماعي شهد تطورًا كبيرًا عبر التاريخ، مما يعكس التغيرات في البنية الاجتماعية للمجتمعات ونختصرها كالتالي: [1]

1. في المجتمعات التقليدية:

- كان الضبط يعتمد على العادات والتقاليد والقيم القبلية.
- كان الزعماء والشيوخ هم المسؤولين عن ضمان الالتزام بالقواعد المجتمعية.

2. مع ظهور الدولة:

- أصبح الضبط الاجتماعي أكثر مؤسساتية.
- ظهرت القوانين المكتوبة والمحاكم لضمان تنفيذ العقوبات وتنظيم المجتمع.

3. في العصر الحديث:

- تطور الضبط الاجتماعي ليشمل المؤسسات المختلفة كالنظام التعليمي، الديني، الإعلامي، والقضائي.
- توسع الاهتمام بآليات الضبط الاجتماعي مع ظهور مفاهيم جديدة مثل المراقبة الإلكترونية وضبط السلوك في الفضاء الرقمي[2].

4. في ظل حقوق الإنسان:

- أصبح الضبط الاجتماعي يُركز على حماية الحريات الفردية وضمان العدالة الاجتماعية.
- الاهتمام بحقوق الأقليات ورفض التمييز أصبح جزءًا من آليات الضبط.

[1] - غيث، محمد عاطف، القيم والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1990، ص. 45.
[2] غيث، محمد عاطف، نفس المرجع ، ص. 45.

5. مع الثورة التكنولوجية:

- دخلت أدوات جديدة مثل المراقبة بالكاميرات، البيانات الضخمة، ووسائل التواصل الاجتماعي كجزء من وسائل الضبط.
- ظهرت تحديات جديدة متعلقة بحماية الخصوصية وضبط السلوك الرقمي.

3- أهمية الضبط الاجتماعي

للضبط الاجتماعي تأثير كبير في المجتمع لما له من اهمية بالغة في ضبط سلوك الافرادو الجماعات وفقا لما يقدم المجتمع من قواعد ملزمة ومعايير هامة موجهة لتصرفات افراد المجتمع الامر الذي يؤدي الى تماسك المجتمع وتقدمه حيث ان الضبط الاجتماعي بآلياته المختلفة إنما يحقق للمجتمع توازنه واستقراره هذا إلى جانب أن التزام الأفراد بالقواعد والمعايير التي يشتمل عليها الضبط الاجتماعي إنما يدفع إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد وما يشتمل على ذلك من معاملات تحقق النظام والاستقرار المجتمعي. [1]

كما أن تحقيق الضبط الاجتماعي بالطريقة المثلى وفقًا للقواعد الرسمية أو غير الرسمية في المجتمع، إنما تعد وسيلة مثلى لتطبيق الأنظمة ومن ثم التخلص من الفساد والفوضى ذلك أن الضبط الاجتماعي بشقية الرسمي وغير الرسمي، إنما يدفع بالأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع إلى تطبيق القوانين والتشريعات المختلفة وإلى أعمال الضمير وكافة المعايير الاجتماعية الهامة والتي تحقق نوعًا من الرقابة الداخلية للأفراد، الأمر الذي يسهم بلا شك وإلى حد كبير في تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع.

كما اتضح سابقًا أهمية الضبط الاجتماعي في المجتمع بوحداته المختلفة وذلك من خلال آليات التأثير المتنوعة على الأفراد والجماعات المختلفة، يتضح لنا أهمية الدور الذي يلعبه الضبط الاجتماعي لدى الأفراد والجماعات وذلك بما يتيحه الضبط الاجتماعي من تطبيق عام للقواعد

[1] - ايمان محمد عاصم، الضبط الاجتماعي الماهية و اليات التأثير، مجلة كلية الآداب، دورية علمية محكمة جامعة بنها، المجلد 61، العدد4 ،مصر مدينة بنها ،سنة 2024، ص 167 ،تم الاطلاع عليها بتاريخ 20مارس2025، على الساعة 8.06 م ،رابط المجلة: https://jfab.journals.ekb.eg/article_346541_a9f21dcf847438802fe31efebd6d9ec6.pdf

المعيارية التي يرتضيها كل من الافراد والجماعات، فبالتالي يؤدي ذلك الى تحقيق التماسك والتوازن الاجتماعي.

ويمكن تلخيصها في عدة نقاط كالتالي:

الضبط الاجتماعي هو عملية أساسية لضمان تماسك المجتمع وتنظيم سلوك أفراده بما يتماشى مع المعايير والقيم المتفق عليها. وتتمثل أهميته في: [1]

- **تحقيق النظام والاستقرار:** يعمل الضبط الاجتماعي على تنظيم العلاقات الاجتماعية ومنع الفوضى من خلال وضع قواعد سلوكية ملزمة كما يُسهم في ضبط سلوك الأفراد والجماعات بما يضمن احترام القوانين والأعراف.
- **حماية القيم والمبادئ:** يسعى الضبط الاجتماعي إلى المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع من خلال تعزيز القيم المشتركة ونقلها بين الأجيال.
- **الحد من الجريمة والانحراف:** يهدف إلى تقليل السلوكيات المنحرفة من خلال العقوبات القانونية والضوابط الأخلاقية التي تردع المخالفين.
- **تعزيز التماسك الاجتماعي:** يساعد في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال تشجيع التعاون والالتزام بالتزامات المجتمع.
- **تنظيم التغيير الاجتماعي:** في ظل التغيرات السريعة في المجتمعات، يُعد الضبط الاجتماعي وسيلة مهمة لتنظيم هذه التغيرات ومنع الصدامات الناتجة عنها.

[1]- اميل دوركهايم، التقسيم الاجتماعي للعمل، دار الفكر العربي، ط1، 2000، ص.33.

4- أهداف الضبط الاجتماعي

اما عن اهداف الضبط الاجتماعي: فهي متعددة وذلك إذا ما اخذنا في الاعتبار ان الضبط الاجتماعي هو عملية ضبطية واجتماعية ونفسية في ان واحد فهو يمنح الافراد القدرة على الاستمرار في إطار الحياة الاجتماعية بما يمنح الوحدات الاجتماعية طابع التوازن والتكامل تحقيقا لاستمرارية الحياة بوجه عام كما يساعد موضوع الضبط الاجتماعي في التعرف على وسائل تدعيم الامتثال ومواجهة السلوك المنحرف قبل أو بعد وقوعه، مما يؤدي إلى خلق حالة من التوازن داخل المجتمع.[1]

فهو يعمل على شعور الافراد بالمساواة والعدل من خلال الامتثال للقيم المجتمعية و معاييرها بما يحقق ترابطا مشتركا بين أفراد المجتمع كما ان الضبط الاجتماعي بما يمثله من قوة رقابية رادعة وموجهة لمجمل سلوك الفرد وتصرفاته في إطار السياق الاجتماعي الذي يعيشه بداخله ، إنما يساهم في انخراط الفرد في مجتمعه ويجعل منه إنسانا اجتماعيا الأمر الذي تختفى معه أغراض الأنانية وحالات الانطوائية لديه ، مما يكون دافعا إلى تعزيز روح المشاركة الاجتماعية لدى الفرد ، كما أن الأفراد بهذه الآلية من التأثير من قبل ممارسات الضبط الاجتماعي ، إنما تحافظ على أعلى مستوى من درجات التضامن الاجتماعي ضمن إطار التنظيم الاجتماعي الواحد سعيا لبقاء دومها ، كما أن الضبط الاجتماعي بشموله للقواعد المعيارية والقانونية التي يضمها ، انما يحقق مستويات من الامن الاجتماعي، الامر الذي يسمح لكل فرد بتأدية دوره على اكمل وجه .[2]

[1] - غني ناصر حسين القرشي، الضبط الاجتماعي، دار صفاء، عمان، ط1 ،2011 ص48.
[2] - ايمان محمد عاصم، مرجع سابق ، ص 168.

5- عوامل الضبط الاجتماعي

إن عملية الضبط الاجتماعي إلى جانب عملية التنشئة الاجتماعية من العمليات الاجتماعية المهمة التي تجعل الأفراد يلتزمون بقواعد المجتمع والأسرة وتزداد أهمية الضبط الاجتماعي مع تعقيدات الحياة ونمو الحضرية. ويقصد بالضبط الاجتماعي المعايير والقواعد والأنظمة المرغوبة اجتماعياً، والتي يضعها المجتمع بحيث تجعل سلوك الفرد منسجماً مع مصلحة المجتمع. ولا شك أن التزام الأفراد بالقيم والنظم الاجتماعية المرسومة لهم من قبل المجتمع من العمليات الكبيرة والمعقدة التي تبدأ من داخل الأسرة، فعملية التنشئة تتم من خلالها تزويد الطفل بالعادات والتقاليد المجتمعية.

وإن كل ما يتعلمه الأبناء داخل الأسرة من قيم ومعايير اجتماعية سيكون له دور مهم في حياتهم المستقبلية، ويتباين دور الأسرة تبعاً لدرجة تعليم الأبوين ومقدار التوافق والانسجام بينهما، إلا أن التنشئة الأسرية ليست كافية، لذا تأتي بعدها أدوار متعددة منها المدرسة والرفقاء والشارع والنادي و.. .الخ.

إن الأسرة هي أول جماعة إنسانية يتكون منها البناء الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية انتشاراً، فلا يخلو منها مجتمع. والأسرة تمثل الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، فهي مصدر العادات والتقاليد وقواعد السلوك والآداب العامة وهي دعامة الدين والوصية على طقوسه ووصاياه، وبصورة عامة، فهذه يرجع لها الفضل في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية. [1]

تقسم وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين: فهناك الوسائل **الذاتية** أو **الداخلية** التي تحدد سلوك الفرد ووجه تصرفاته، وهناك وسائل الضبط الاجتماعي **الرسمية**، التي تحاول أن تجعل التصرفات والأخلاقيات متطابقة مع الأنظمة المجتمعية. وهناك العديد من الدراسات الجغرافية التي أخذت على مسؤوليتها قياس كفاءة الأنظمة الرسمية وتحديد احتياجاتها ومدى استجابتها للواقع الاجتماعي في المنطقة.

1- علي الدين السيد، الأسرة والطفولة في محيط الخدمة الاجتماعية، مكتبة عين الشمس للنشر والتوزيع، مصر القاهرة، ط13، 1995، ص23.

إن البيئات الاجتماعية تختلف من حيث الضوابط، فلكل بيئة ضوابطها الاجتماعية التي تمتاز بها عن بقية البيئات، لذا فعندما يجد الفرد نفسه خارج بيئته المعتادة يبدأ الخلل في منظومته الضبطية، ويصبح التوافق بين البيئة الجديدة وما يحمله من قيم صعباً جداً.

وفي مجتمعاتنا العربية هناك تأكيد كبير على القيم الإسلامية حيث يؤدي الدين دوراً مهماً، على اعتباره وسيلة فعالة للضبط الاجتماعي، والقيم الدينية فضلاً عن تأثيرها المباشر على الفرد فإنها تؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيراتها الأسرية على الوالدين، وانتقال هذا التأثير إلى الأبناء. ومن الطبيعي أن يتباين الأثر الديني كوسيلة انضباطية بحسب المجتمعات ومدى التزامها الديني.

6- أنواع الضبط الاجتماعي.

يختلف علماء الاجتماع في تحديد أنواع وصور الضبط الاجتماعي، وهو مفهوم أساسي في فهم كيفية تنظيم المجتمعات والحفاظ على استقرارها. يرتبط تصنيف أنواع الضبط الاجتماعي بصوره ووسائله ومضمونه وأهدافه. وفيما يلي، سنستعرض التصنيفات الرئيسية للضبط الاجتماعي:[1]

6-1- الضبط الاجتماعي الإيجابي والسلبي:

يمثل هذا التصنيف أحد أبرز الطرق لفهم آليات الضبط الاجتماعي، حيث يركز على طبيعة الاستجابة السلوكية التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

6-2- الضبط الاجتماعي الإيجابي:

يعتمد الضبط الاجتماعي الإيجابي على تشجيع وتعزيز السلوكيات المرغوبة والمقبولة اجتماعيًا. يتحقق ذلك من خلال مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى ترسيخ القيم والمعايير الاجتماعية الإيجابية في نفوس الأفراد والجماعات. تشمل هذه الوسائل[2]:

- **المدح والثناء:** التعبير عن الاستحسان والتقدير للسلوكيات التي تتوافق مع القيم والمعايير الاجتماعية.

[1] - إبراهّم العسل، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية لعلم الاجتماع، المؤسسة الجامعّة للدراسات مجد، لبنان، ط2، 2013، ص .52.
[2] - إبراهّم العسل، المرجع نفسه، ص53.

- **التشجيع:** حث الأفراد والجماعات على تبني السلوكيات الإيجابية والمساهمة الفعالة في المجتمع.
- **المكافآت والجزاءات الإيجابية:** منح الأفراد والجماعات جوائز مادية أو معنوية تقديرًا لسلوكهم الملتزم، مما يعزز لديهم الرغبة في تكرار هذه السلوكيات.

يهدف الضبط الاجتماعي الإيجابي إلى بناء مجتمع متماسك يسوده التعاون والاحترام المتبادل، من خلال تحفيز الأفراد على تبني القيم والمعايير التي تخدم الصالح العام.

6-3- الضبط الاجتماعي السلبي:

في المقابل، يركز الضبط الاجتماعي السلبي على ردع السلوكيات غير المرغوبة والمخالفة للمعايير والقواعد الاجتماعية. يتمثل هذا النوع من الضبط في مختلف العقوبات التي يفرضها المجتمع على كل من يخالف القواعد التنظيمية أو يحاول تجاوز ما تعارف عليه في المجتمع. يهدف الضبط الاجتماعي السلبي إلى تقويم السلوك المنحرف وردع الآخرين عن اقترافه، وبالتالي الحفاظ على النظام الاجتماعي وتماسكه. تشمل وسائل الضبط الاجتماعي السلبي:[1]

- **اللوم والتوبيخ:** التعبير عن الاستياء وعدم الرضا عن السلوكيات المخالفة.
- **العقوبات الاجتماعية:** مثل النبذ الاجتماعي، أو الحرمان من بعض الامتيازات.
- **العقوبات القانونية:** التي تتدرج من الغرامات إلى السجن، وذلك في حالة المخالفات التي يعاقب عليها القانون.

6-4- الضبط الاجتماعي المباشر وغير المباشر:

يمثل هذا التصنيف معيارًا آخر لتمييز أساليب الضبط الاجتماعي، حيث يركز على مدى وضوح وتحديد الجهة التي تمارس الضبط وآلياته وهي كالتالي: [2]

[1]- إبراهيم العسل، المرجع السابق، ص 53.
[2] -أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، ط2، 1968، ص 27.

6-5- الضبط الاجتماعي المباشر:

يتحقق الضبط الاجتماعي المباشر من خلال آليات واضحة ومحددة المعالم، غالبًا ما تكون مدونة في شكل أنظمة وقوانين ولوائح مكتوبة. يتم تفعيل هذا النوع من الضبط من خلال منظمات ومؤسسات وهيئات اجتماعية متخصصة، مثل النقابات والمنظمات المهنية والمؤسسات التعليمية والوكالات الاجتماعية المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، قد يمارس الضبط المباشر من خلال المؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية التي تمتلك سلطة واضحة لتطبيق قواعدها ومعاييرها.

تتسم السيطرة المباشرة بالوضوح في تحديد السلوكيات المطلوبة والمحظورة، وكذلك في تحديد العقوبات أو المكافآت المترتبة على الالتزام أو المخالفة. وقد تكون السيطرة المباشرة إيجابية، من خلال تقديم الحوافز والمكافآت لتشجيع السلوكيات المرغوبة، أو سلبية رسمية، من خلال تطبيق العقوبات القانونية والإجرائية على السلوكيات غير المرغوبة. يتميز هذا النوع من الضبط بكونه غالبًا ما يستند إلى سلطة رسمية وقواعد محددة، مما يضفي عليه طابعًا رسميًا وإلزاميًا.

6-6- الضبط الاجتماعي غير المباشر:

أما الضبط الاجتماعي غير المباشر، فيقصد به تلك الآليات التي تستمد قوتها من مصدر غير رسمي ومحدود، وغالبًا ما يكون غير إرادي وينتقل ويتشكل في الطرق الشعبية والعفوية. يتجلى هذا النوع من الضبط في العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة في المجتمع، بما يمارسه من سطوة وتأثير على سلوك الأفراد والجماعات.

لا يعتمد الضبط غير المباشر على قوانين مكتوبة أو مؤسسات رسمية لتطبيقه، بل يستند إلى آليات ضمنية وغير معلنة، مثل التوقعات الاجتماعية، والضغط الجماعي، والخوف من النبذ أو الاستهجان الاجتماعي. يتمثل تأثير هذا النوع من الضبط في تشكيل وعي الأفراد وتوجيه سلوكهم من خلال القيم والمعايير التي يتم ترسيخها عبر التنشئة الاجتماعية والتفاعل اليومي مع الآخرين.

على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الالتزام بعادات وتقاليد معينة في مجتمع ما إلى حصول الفرد على الاحترام والتقدير (ضبط إيجابي غير مباشر)، بينما قد يؤدي الخروج عن هذه العادات إلى تعرضه للانتقاد أو الاستبعاد (ضبط سلبي غير مباشر).

6-7- العلاقة بين الضبط المباشر وغير المباشر:

من المهم الإشارة إلى أن الضبط المباشر وغير المباشر ليسا منفصلين تمامًا، بل يتفاعلان ويتكاملان في الواقع العملي. ففي كثير من الأحيان، تستمد القوانين واللوائح الرسمية قوتها من القيم والأعراف الاجتماعية السائدة (تأثير غير مباشر على المباشر). وفي المقابل، يمكن أن يؤدي تطبيق القوانين والأنظمة بشكل فعال إلى تعزيز قيم ومعايير اجتماعية معينة وتغيير العادات والتقاليد بمرور الوقت (تأثير مباشر على غير المباشر).

وفي هذا الصدد يقدم تصنيف الضبط الاجتماعي إلى مباشر وغير مباشر منظورًا إضافيًا لفهم آليات التنظيم الاجتماعي. يسلط الضوء على التمييز بين الآليات الرسمية والقانونية التي تعتمد على سلطة واضحة، والآليات غير الرسمية والعفوية التي تستند إلى القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية. فهم كلا النوعين ضروري لفهم شامل لكيفية عمل الضبط الاجتماعي في مختلف السياقات والمجتمعات.[1]

ومنه فإن فهم أنواع الضبط الاجتماعي المختلفة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، مباشرة أو غير مباشرة ، يساعدنا على تحليل كيفية عمل المجتمعات في الحفاظ على تماسكها وتنظيم سلوك أفرادها. تتكامل هذه الأنواع المختلفة من الضبط الاجتماعي في الواقع العملي لتشكل نظامًا معقدًا يهدف إلى تحقيق الاستقرار والنظام في المجتمع وحماية قيمه ومعاييره من الانحراف.

[1] - جامع صبرينة، الضبط الاجتماعي / منظور نظري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد خيضر، العدد 47، بسكرة ،2017، ص570.

7- صور الضبط الاجتماعي.

يذهب جيرفيتش (Gurvitch) إلى أنه لا بد من التمييز بين صور الضبط وأنواعه، وهيئاته، أما الهيئات فهي تتمثل في المجتمع وفي كل جماعة خاصة فيه، بينما يعتبر القانون وكذلك الدين والمعرفة والتربية والفن والأخلاق أنواعا للضبط الاجتماعي والتي سوف يتم تناولها لاحقا، وهناك أربع صور أساسية يمكن أن يتخذها كل نوع من أنواع الضبط الاجتماعي وهي:[1]

- الضبط الاجتماعي المنضم وهو الذي يمكن ان يكون اوتوقراطيا او ديموقراطيا.
- الضبط الاجتماعي التلقائي وهو الذي يتم من خلال القيم والأفكار والمثل.
- الضبط الاجتماعي عن طريق الممارسات الثقافية والرمزية كالطقوس والعادات و القيم و التقاليد القديمة و المستحدثة و الرموز المتجددة.
- الضبط الاجتماعي الأكثر تلقائية ويكون من خلال الخبرة الجمعية المباشرة والتجديدية.

8- الضبط ضرورة اجتماعية.

الانسان بطبيعته اجتماعي، لا يستطيع العيش وحيدا ولابد ان ينتمي الى جماعة يستمد منها القوة والأمن والطمأنينة، ويسهم مع الآخرين في تحقيق الخير والمعيشة الكريمة. وقد بدأت المجتمعات البشرية بمجتمع العائلة، ثم توسعت الى مجتمع القبيلة ومجتمع القرية ومجتمع المدينة حتى أصبحت مجتمعات قومية.

وترتكز المجتمعات في بنيتها على العناصر التالية:

- قيم اخلاقية يؤمن بها افراد المجتمع، وتمثل الاهداف والغايات التي يسعون الى تحقيقها.
- ترجمة قيم الجماعة الى أنظمة وقوانين وأعراف تلتزم بها الجماعة في نشاطهم وسلوكهم، ويعتبرون من يخالفها مديناً يستحق العقاب.

[1] - سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1997، ص160.

وفي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والاجراءات والطرق التي يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم والتعبير عن أفكارهم وما تحول في مشاعرهم، ولتحقيق الغايات التي يسعون اليها. وعندما تستقر هذه الأفعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة، تكون نظماً مختلفة تؤدي الى التنظيم الاجتماعي الذي يرتكز عليه استقرار المجتمع.[1]

وقد اعتبر العالم هربرت سبنسر (Herbert Spencer) المجتمع كائناً عضوياً بسبب تشابهه من كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه الجسم الحي. كما أنه يتطور كما تتطور الكائنات العضوية، فكما أن للجسم العضوي بناء عام أو هيكل يضم مجموعة من الأعضاء الداخلية كالقلب والمعدة والأمعاء، ولكل عضو من هذه الأعضاء وظيفة معينة تتفاعل مع وظائف الأعضاء الأخرى من أجل ابقاء الجسم أو البناء العضوي حياً، كذلك المجتمع بناء أو هيكل عام يضم مجموعة من النظم (كالنظام السياسي والأسري والاقتصادي ...).

ويقوم كل نظام بأداء وظيفة محددة، في إطار اشباع حاجات أعضاء المجتمع، وتتفاعل هذه النظم مع بعضها بحيث يبقى المجتمع قائماً بذاته. وإذا حدث خلل جوهري في وظائف أي عضو من أعضاء الجسم، فإنه يمرض وقد يصل الى الوفاة، كذلك فإن اختلال أي نظام من نظم المجتمع يؤدي الى ظهور الأمراض الاجتماعية متمثلة في الجريمة والتفكك الأسري وانحراف الأحداث والنسب ... الخ، وكما أن الجسم الانساني يموت فإن المجتمع يمكن أن يتفكك وينحل كما تستند بنية أي مجتمع إلى مجموعة من العناصر الأساسية، أبرزها:[2]

- **القيم الأخلاقية:** تُشكل القيم الأخلاقية الإطار المرجعي للسلوك الاجتماعي، وتحدد الأهداف والغايات المشتركة لأفراد المجتمع.
- **النظم الاجتماعية:** تتجسد القيم الأخلاقية في نظم اجتماعية محددة، كالقوانين والأعراف، التي تنظم تفاعلات الأفراد وتحدد مسؤولياتهم.

[1] - فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة النشر، بيروت، ط1، 1980، ص ص161/160.

[2] - السمالوطي نبيل محمد توفيق الدين، البناء الاجتماعي التحليل البنائي الوظيفي في مجال العلوم الاجتماعية، الجزء الاول، دار الشروق لنشر والتوزيع والطباعة، جدة، ط1، 1981 ص 167.

- **الديناميات الاجتماعية ووظائف المجتمع:** فهي تنشأ داخل كل مجتمع مجموعة من الممارسات والإجراءات التي تنظم حياة الأفراد وتعبر عن أفكارهم ومشاعرهم.

عندما تستقر هذه الممارسات وتصبح قواعد ثابتة، فإنها تشكل النظام الاجتماعي الذي يحافظ على استقرار المجتمع.

- **المنظور العضوي للمجتمع:**

وهنا يقدم "هربرت سبنسر" منظورًا عضويًا للمجتمع، حيث يشبهه بالكائن الحي، ويتكون من أنظمة فرعية متكاملة (كالنظام السياسي والاقتصادي) تؤدي وظائف محددة. أي خلل في أحد هذه الأنظمة يؤثر على المجتمع بأكمله.

فهربرت سبنسر (Spencer) يصنف السلوك الاجتماعي المقنن إلى عدة نظم هي النظام العائلي والنظام الشعائري والنظام الديني ، والنظام المهني والنظام الصناعي أما **(سمنر Sumner و كيلر Keller)** وهما يذهبان إلى أن هناك مجموعة من الحاجات الإنسانية الأساسية هي التي أدت الى ظهور النظم الاجتماعية وهي الجوع والحب والغرور والخوف ويستهدف الناس من وراء إشباع هذه الحاجات الحفاظ على الذات وعلى النوع وإشباع الذات والخضوع للكائنات الخفية التي تتجاوز قدراتها قدرات الإنسان ، وعلى هذا الأساس قام الباحثان بتصنيف النظم الاجتماعية إلى ما يلي :

النظم الاقتصادية والحكومية، وأهم وظائفها توفير الطعام وتنظيم الملكية وتنظيم عمليات التفاضل أو التمايز الطبقي إلى جانب تنظيم سلوك الناس وعلاقاتهم من خلال القانون.

النظام العائلي: ويتصل هذا النظام بالغزل والزواج والطلاق وتنشئة الأبناء وأسلوب معاملة كبار السن.

نظام الدين: وهو يتعلق بالمعتقدات التي تدور حول المقدس وما يتصل به من شعائر وممارسات سلوكية سواء تعلقت بالحياة الدنيا او بالحياة الآخرة.

نظام التعبيرات الجمالية والعقلية والترويح، ويتمثل في مجموعة من الممارسات السلوكية كالرقص والتمثيل والشعر والفن والعلم والفلسفة والألعاب والتسلية وغيرها.

ويتضح لنا مما سبق ذكره عن النظم الاجتماعية أن هناك اتفاقاً بين العلماء على محاولة ربط النظم بالحاجات البشرية، على أساس أن النظم الاجتماعية هي استجابة للحاجات البشرية

تنشأ بهدف تلبية حاجات الأفراد والمجتمعات. فهناك حاجات أساسية مشتركة بين جميع البشر، مثل الحاجة إلى العائلة والاقتصاد والسياسة والدين، مما يؤدي إلى ظهور نظم عامة في كل المجتمعات. ومع ذلك، تتغير الحاجات البشرية بتغير الثقافة والمجتمع. فكلما تطورت الثقافة، ظهرت حاجات جديدة، وبالتالي ظهرت نظم اجتماعية جديدة كتنوع النظم الاجتماعية فهذا يختلف من عدد النظم الاجتماعية وأنواعها من مجتمع لآخر، وذلك بحسب درجة تطور المجتمع الحضاري والتكنولوجي.

ويرى بعض الباحثين، مثل كونيج (Koenig)، أن فهم المجتمع لا يتطلب سوى التركيز على عدد قليل من النظم الأساسية الموجودة في كل المجتمعات، مثل النظام الاقتصادي، نظام الملكية، الدين، العائلة، التعليم، والترفيه.[1]

[1]- السمالوطي، 1981، نفس المرجع، ص168.

9- نظريات الضبط الاجتماعي.

9-1- البنائية الوظيفية لدى بارسونز تالكوت (Parsons Talcott)

ترى النظرية البنائية الوظيفية الضبط الاجتماعي على انه رد المجتمع على السلوك الفردي المنحرف بقصد اعادة التوازن والضبط في شرائح المجتمع وخاصة إلى النظام الاجتماعي.

يعتبر بارسونز (Parsons) من أشهر رواد النظرية البنائية الوظيفية بحيث قام بتقديم عدة تفسيرات للضبط الاجتماعي بحيث اعتبره "أن الضبط الاجتماعي قائم على الأنظمة الاجتماعية أي أن المجتمع يتكون من أنظمة اجتماعية مترابطة، مثل الأسرة والمدرسة والدولة. فهذه الأنظمة تعمل معًا لتحقيق أهداف المجتمع والحفاظ على استقراره وامنه وسيرورته وفق المعايير المندرج داخل كل نسق او مجتمع.[1]

كما يعتبر بارسونز أن القيم والمعايير المشتركة هي أساس الضبط الاجتماعي بحيث يتم تعلم هذه القيم والمعايير من خلال التنشئة الاجتماعية، وتوجه سلوك الأفراد في المجتمع وفق آليات الضبط الاجتماعي فقد حدد بارسونز عدة آليات للضبط الاجتماعي، تشمل:

- **التنشئة الاجتماعية:** هي عملية تعلم القيم والمعايير الاجتماعية من خلال التفاعل مع الآخرين.
- **المكافآت والعقوبات:** تستخدم المجتمعات المكافآت لتعزيز السلوك المرغوب فيه، والعقوبات لثني السلوك غير المرغوب فيه.
- **الرقابة الاجتماعية:** هي عملية مراقبة سلوك الأفراد والتأكد من توافقه مع المعايير الاجتماعية.
- **التكامل الاجتماعي:** هو شعور الأفراد بالانتماء إلى المجتمع والمشاركة في أنشطته.

[1] -عبد الحمّد طلعت، التعلم وصناعة القهر، دراسة في التعلُّم والضبط الاجتماعي، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ط 1 ،2002، ص ص34/33

- **الأنماط المتغيرة:** يرى بارسونز أن الضبط الاجتماعي ليس ثابتًا، بل يتغير بتغير الظروف الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، قد تتغير آليات الضبط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة مقارنة بالمجتمعات التقليدية.

ومن هنا نجد ان نظرية بارسونز ساهمت في العديد من النقاط أهمها في فهم كيفية عمل المجتمعات والحفاظ على استقرارها، كما قدمت إطارًا نظريًا لتحليل الظواهر الاجتماعية المختلفة، مثل الجريمة والانحراف وساعدت في تطوير السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز الضبط الاجتماعي.

كما غيره من العلماء تعرض بارسونز الى انتقادات بحيث يرى بعض النقاد أن نظرية بارسونز تركز بشكل كبير على النظام والاستقرار، وتتجاهل الصراع والتغيير الاجتماعي.

كما تم اتهام بارسونز بتقديم صورة مثالية للمجتمع، وتجاهل التفاوتات الاجتماعية والظلم، فعلى الرغم من هذه الانتقادات، تظل نظرية بارسونز حول الضبط الاجتماعي مساهمة قيمة في علم الاجتماع.

9-2- نظرية الروابط الاجتماعية لترافيس هيرشي (Travis Hershey)

تستند نظرية هيرشي للروابط الاجتماعية إلى افتراض أساسي مفاده أن البشر يميلون بطبيعتهم إلى الانحراف، كما يفترض هيرشي أنه كلما زادت درجة الضبط الاجتماعي وكثافة شبكة الروابط الاجتماعية، زاد احتمال تصرف الناس وفقًا للمعايير.

يُعرّف هيرشي "الروابط الاجتماعية" بأنها عناصر التماسك الاجتماعي (الروابط). وتشمل هذه العناصر التعلق بالأسرة، والالتزام بالمعايير والمؤسسات المقبولة اجتماعيًا، والمشاركة في الأنشطة، والإيمان بأهميتها.[1]

[1] - كريستيان ويكرت، مقال حول نظرية الروابط الاجتماعية لدى هيرشي، موقع soztheo، تم النشر بتاريخ 22افريل 2019، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 11مارس 2025، عنوان الرابط
soztheo-de.translate.goog/theories-of-crime/control/social-bonds-theory-hirschi/?lang=en&_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=wa

- **الارتباط:** يُشير التعلق إلى قوة الروابط والعلاقات القائمة مع البيئة الاجتماعية للفرد. وتُعد العلاقة مع الوالدين بالغة الأهمية، إلا أن مؤسسات وجهات فاعلة أخرى، كالمدرسة أو الأصدقاء، تلعب دورًا أيضًا. كما أن التعلق بدائرة الأصدقاء يمنع الانحراف، شريطة ألا تُمثل هذه الدائرة معايير منحرفة.

- **التزام:** يصف الالتزام مستوى التفاني المُستثمر في المعايير والأهداف التقليدية. يفترض هيرشي أن من استثمر بالفعل موارده ووقته وطاقته في تحقيق أهداف مُلتزمة سيخسر أكثر بسبب السلوك المنحرف مقارنةً بمن لم يُكرّس جهدًا يُذكر في السعي وراء أهداف مقبولة اجتماعيًا. على سبيل المثال، الطالب الذي استثمر وقتًا طويلًا لتحقيق درجات جيدة سيخسر أكثر بسبب الطرد مقارنةً بالطالب الكسول الذي لا يُولي أهمية كبيرة للدرجات.[1]

- **المشاركة:** يقصد هيرشي بالمشاركة أن الشخص المنخرط بكثافة في الأنشطة التقليدية لديه وقت وفرصة أقل للانخراط في سلوك منحرف. كما أن الأنشطة المنظمة والمقبولة اجتماعيًا، مثل الدراسة والعمل وتربية الأطفال، تعزز أيضًا الانضباط الذاتي اللازم لمقاومة دوافع السلوك المنحرف.

- **الإيمان:** يرى هيرشي أن الإيمان هو العامل الرابع في الترابط الاجتماعي. ويشير هذا إلى الإيمان بقيم ومعايير المجتمع السائد وصحتها. كلما ازداد ترسيخ هذه القيم والمعايير، ازدادت صعوبة انتهاكها. وعندما يُشكك في معنى المعايير، يتراجع الدافع الداخلي للامتثال لها.

انتقاد نظرية **هيرشي (Hershey)** للتحكم لافتراضها ببساطة وجود دافع للسلوك المنحرف، مع تجاهل الأسباب الفردية للسلوك المنحرف. ولا تُطبّق متغيرات هيرشي الأربعة بسهولة على جميع أشكال الجريمة. ويمكن اعتبار جرائم ذوي الياقات البيضاء مثالاً على ذلك. عادةً ما يكون مرتكبو هذا النوع من الجرائم مندمجين جيدًا في المجتمع، وتربطهم روابط قوية، على الأقل على مستوى المشاركة والالتزام.

دُرست نظرية الروابط الاجتماعية تجريبيًا على نطاق واسع. وتختلف النتائج باختلاف المتغيرات:

[1] - السمري عدلي محمود، علم الاجتماع الجنائي، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ط1، دس، ص ص289/288

- يمكن عمومًا العثور على ارتباطات قوية بين التعلق والالتزام والسلوك المتوافق
- العلاقة بين الانخراط والانحراف غير واضحة، وقد وُجدت نتائج متضاربة في دراسات مختلفة. يرتبط الانخراط جزئيًا بشكل إيجابي، وجزئيًا بشكل سلبي بالانحراف.
- يرتبط الانخراط مع الأقران المنحرفين ارتباطًا وثيقًا بالانحراف، بغض النظر عن المتغيرات الأخرى. ويتجاهل هيرشي هذا الشكل من الرقابة الاجتماعية، الذي تمارسه الجماعات المنحرفة، والذي يُشجع بالتالي على الانحراف.

9-3- نظرية ماكس فيبر

تقوم نظرية عالم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر (M.Weber) (1864-1920)** على تحليله للسلوك الاجتماعي لأعضاء المجتمع. ويعني "فيبر" بالسلوك الاجتماعي أية حركة أو فعالية مقصودة يؤديها الفرد، وتأخذ بنظر الاعتبار وجود الأفراد الآخرين. والسلوك الاجتماعي الذي يعنيه " فيبر" يعتمد على ثلاثة شروط أساسية هي:[1]

- ✓ وجود شخصين أو أكثر يتفاعلان معاً ويكونان السلوك.
- ✓ وجود أدوار اجتماعية متساوية أو مختلفة يشغلها الأفراد الذين يقومون بالسلوك.
- ✓ وجود علاقات اجتماعية تتزامن مع عملية السلوك. كذلك فإن "فيبر" قسّم السلوك إلى ثلاثة أنواع هي:

- **السلوك الغريزي:**

وهو السلوك البشري الذي يتأثر بالغريزة والعاطفة، مما قد يتعارض مع العقل والواقع، فالغريزة هي دافع حيواني لا شعوري يسعى لإشباع الحاجات دون التفكير في العواقب لذلك يعتبر

[1]- رباح مجيد الهيتي رباح مجيد الهيتي دراسة في النظريات الاجتماعية حول ماكس فيبر المنهج و نمط الحياة السلسلة الثامنة المرحلة الرابعة
، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2018 ص ص 4/2 تم الاطلاع على رابط الدراسة بتاريخ 17مارس2025 على الساعة 10.30صباحا رابط الدراسة https://www.uoanbar.edu.iq/staff-page.php?ID=852 رابط الصفحات https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/Bank/7610.pdf

الإنسان ليس عبداً لغرائزه، فالعقل يضبطها ويهذبها والإنسان السوي يوجه غرائزه نحو تحقيق أهدافه بطريقة عقلانية ومفيدة. تلخص هذه الفقرة أنواع رئيسية من السلوك الاجتماعي، وفقًا لماكس فيبر:

- **السلوك الاجتماعي التقليدي:**

ينبع السلوك الاجتماعي التقليدي من العادات والتقاليد والقيم المجتمعية وعلى أساسه يقوم بتحديد سلوك الفرد وعلاقاته وأهدافه بما يتوافق مع المجتمع بحيث يكتسبه الفرد من خلال التفاعل مع المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمجتمع المحلي. وما يتجلى في الطقوس والمناسبات الاجتماعية المختلفة واعرافهم وقيمهم.

- **السلوك الاجتماعي العقلي:**

يتميز السلوك الاجتماعي العقلي بالعقلانية والمنطق والإدراك الذي ينبع من العقل الواعي الذي يدرك الواقع الاجتماعي بحيث يعتمد على اللغة المهذبة والأخلاق العالية والحجج الموضوعية.

ويقسمه فيبر إلى ثلاثة أنواع:[1]

- ✓ سلوك ذو واسطة عقلية وغاية غير عقلية (مثل المنتج الرأسمالي الذي يستغل الآخرين).
- ✓ سلوك ذو واسطة غير عقلية وغاية عقلية (مثل الطالب الذي يغش للنجاح).
- ✓ سلوك ذو واسطة عقلية وغاية عقلية (النموذج المثالي، مثل الطالب المجتهد أو الجندي المدافع عن الوطن).

- **أهمية آراء فيبر:**

يركز فيبر على أهمية القيم والتقاليد في السلوك الاجتماعي التقليدي الذي يؤكد على أهمية النموذج المثالي للسلوك، الذي يتوافق فيه الوسائل مع الغايات أي وهو السلوك الذي يطمح إليه المجتمع الإنساني الموحد والقوي كما يرى أيضا أن الاقتراب من النموذج المثالي هو أساس الضبط الاجتماعي في المجتمع.

[1] - رباح مجيد الهيتي رباح مجيد الهيتي، دراسة في النظريات الاجتماعية حول ماكس فيبر، نفس المرجع.ص4.

10- اليات الضبط الاجتماعي

الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي:

يقوم هذا التصنيف على طبيعة المؤسسات والجهات التي تتولى مسؤولية تطبيق الضبط الاجتماعي.

10-1- الضبط الاجتماعي الرسمي:

يتمثل الضبط الاجتماعي الرسمي في مجموعة القواعد والقوانين واللوائح التي تحددها السلطات الرسمية في المجتمع، مثل الدولة وأجهزتها المختلفة (القضائية، الأمنية، التشريعية). يتضمن هذا النوع من الضبط العقوبات الإجرائية المنظمة والواضحة التي يتم تطبيقها من خلال مؤسسات متخصصة. تشمل أمثلة الضبط الاجتماعي الرسمي:[1]

- **القوانين والتشريعات:** التي تنظم مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- المحاكم: التي تتولى الفصل في النزاعات وتطبيق العقوبات على المخالفين للقانون.
- **الشرطة والأجهزة الأمنية:** التي تتولى مهمة إنفاذ القانون والحفاظ على الأمن والنظام.
- **المؤسسات الإصلاحية (السجون):** التي تهدف إلى إعادة تأهيل الأفراد الذين ارتكبوا جرائم.
- **اللوائح والقرارات الإدارية:** التي تصدرها المؤسسات الحكومية لتنظيم عملها وعلاقاتها بالمواطنين.

يتميز الضبط الاجتماعي الرسمي بالوضوح والتحديد والإلزامية، حيث يتم تطبيقه بشكل منهجي من خلال مؤسسات رسمية تتمتع بسلطة قانونية.

10-2- الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

في المقابل، يعتمد الضبط الاجتماعي غير الرسمي على وسائل غير رسمية وغير مكتوبة، ولكنه لا يقل أهمية في التأثير على سلوك الأفراد. يتجلى هذا النوع من الضبط في صور مختلفة تعتمد

[1]- العايب سليم وبوطال حكيمة، اليات الضبط الاجتماعي والوقاية من ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري، مجلة دفاتر علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، ISSN:1527-2335 ، البليدة، ص229.

على العادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع. لا يعتمد الضبط الاجتماعي غير الرسمي على العنف والقوة المنظمة بالضرورة، ولكنه يظهر من خلال وسائل متنوعة مثل:[1]

- **العادات والتقاليد:** وهي أنماط سلوكية متوارثة عبر الأجيال ويلتزم بها أفراد المجتمع.
- **الأعراف الاجتماعية:** وهي قواعد سلوك غير مكتوبة ولكنها ملزمة اجتماعيًا، ويترتب على مخالفتها استهجان أو نبذ اجتماعي.
- **الرأي العام:** وهو مجموعة الآراء والمعتقدات السائدة في المجتمع حول قضية معينة، ويمكن أن يمارس ضغطًا كبيرًا على الأفراد والجماعات.
- **النقد والسخرية:** وهي وسائل غير رسمية للتعبير عن الاستياء من السلوكيات غير المقبولة اجتماعيًا.
- **المقاطعة والنبذ الاجتماعي:** وهي أشكال قوية من الضغط الاجتماعي غير الرسمي التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الفرد.
- **التنشئة الاجتماعية:** وهي العملية التي يتعلم من خلالها الأفراد القيم والمعايير والسلوكيات المقبولة في مجتمعهم، وتلعب دورًا هامًا في الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

يعتبر الضبط الاجتماعي غير الرسمي أكثر مرونة وتكيفًا مع التغيرات الاجتماعية والثقافية، وغالبًا ما يكون له تأثير قوي على سلوك الأفراد لأنه ينبع من داخل المجتمع نفسه ويعتمد على العلاقات الاجتماعية المباشرة.

[1] -أحمد أبوزِّيد، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ط2، دس، ، ص 42.

الخلاصة

لقد بيّنت المعالجة النظرية في هذا الفصل أن الضبط الاجتماعي يُعدّ ركيزة أساسية لضمان الاستقرار والتوازن داخل المجتمعات، حيث انطلقنا من تحديد الإطار المفاهيمي لهذا المصطلح، وتتبّعنا نشأته وتطوره التاريخي، إضافةً إلى التعرّف على صوره المتعددة التي تتنوع بين الرسمية وغير الرسمية. كما تمّ التأكيد على ضرورة الضبط الاجتماعي باعتباره وسيلة فعّالة لمواجهة الانحرافات وصون النظام العام.

وفي المبحث الثاني، تم التطرق إلى محددات الضبط الاجتماعي، من خلال عرض أبرز العوامل التي تساهم في تشكيله، إلى جانب أنواعه المختلفة بحسب طبيعة المواقف والسياقات الاجتماعية. كما تمّ استعراض أهم النظريات السوسيولوجية التي فسّرت آليات عمله ووظائفه، وصولًا إلى أهدافه المركزية في الحفاظ على الانسجام المجتمعي وتعزيز الالتزام بالمعايير والقيم السائدة.

وعليه، فإن الضبط الاجتماعي ليس مجرد أداة تحكم، بل هو نظام متكامل يعكس تفاعل الأفراد مع المجتمع، ويُعدّ عنصرًا جوهريًا في عملية الضبط المؤسسي، وهو ما سنسعى لتحليله بشكل أعمق في الفصول الموالية من خلال التطرق إلى الضبط الاجتماعي والجريمة.

الفصل الثالث: الخلفية النظرية للجريمة

تمهيد

1- المفاهيم و التعريفات الإجرائية للجريمة.

2- نشأة الجريمة

3- طبيعة

4- خصائص الجريمة

5- اركان الجريمة

6- أنواع الجريمة

7- نظريات الجريمة

الخلاصة

الفصل الثالث: الضبط الاجتماعي والجريمة.

تمهيد

تُعد الجريمة من أبرز الظواهر الاجتماعية التي تهدد تماسك واستقرار المجتمعات، تُعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية المعقدة والمتغيرة التي ترافق كل المجتمعات، باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها. فهي لا تمثل مجرد خرق قانوني، بل تُعبّر عن خلل في التوازن القيمي والمعياري داخل البناء الاجتماعي. ومن منظور سوسيولوجي، تُفهم الجريمة باعتبارها انعكاسًا لأزمة في الضبط الاجتماعي، سواء في مستواه الرسمي (القانون والمؤسسات) أو غير الرسمي (القيم، الأعراف، والروابط الاجتماعية).

ويُنظر إلى الجريمة بوصفها نتاجًا لتفاعل عوامل بنيوية وثقافية ونفسية، تجعل من بعض الأفراد أكثر قابلية للانحراف عن القواعد الاجتماعية. لذلك، فإن تحليل الجريمة لا يقتصر على دراسة الفعل الإجرامي ذاته، بل يشمل فهم السياق المجتمعي الذي ينتجه ويعيد إنتاجه، ما يفتح المجال للبحث في فعالية آليات الضبط الاجتماعي في الوقاية من الجريمة والحد منها.

تعريف الجريمة.

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي.

1-1-تعريف الجريمة.

تعتبر الجريمة من الناحية اللغوية مشتقة من كلمة "جَرَمَ" التي تعني التعدي والذنب والجُرم، وجمعها "أَجْرَام" و"جُرُوم" و"حُرُوم" أي التعدي، الذنب، الفعل المكروه.[1]

وقد وردت كلمة "جَرَمَ" و"أَجْرَمَ" و"أَجْرَمُوا" وفي معناها اللغوي تنتهي إلى فعل الأمر الذي لا يستحسن ويخالف الحق والعدل، وأن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مضرًا عليه مستحقًا فيه لومًا أو تركًا، وعصيانًا لله تعالى وارتكابًا لما نهى عنه شرعًا.

[1] - ابن المنظور، مرجع سابق، 1988، ص355.

أما في **الاصطلاح القانوني**، فقد تعددت تعريفات الجريمة، إلا أن أغلبها يتفق على أنها فعل أو امتناع عن فعل يقرر له القانون عقابًا أو تدبيرًا احترازيًا. وبعبارة أخرى، يمكن تعريف الجريمة بأنها كل فعل أو سلوك يخالف نصًا قانونيًا يجرمه ويقرر له جزاءً جنائيًا.

ويعرفها الفقيه **سويار(Soyar)** بأنها واقعة يجرمها القانون ويسمح بتوقيع العقاب على مرتكبها وفي الفقه الجزائري عرفها الدكتور مأمون سلامة " بأنها الواقعة التي ترتكب إضرارا بمصلحة حماها المشرع في قانون العقوبات ورتب عليها أثرا جنائيا متمثلا في العقوبة" .[1]

وفي **الشريعة الإسلامية** هي عصيان لأوامر الله ونواهيه، محظورات شرعية يُزجر عنها بحد أو تعزير. ولهذا، فإن تعريف الجريمة في الفقه الإسلامي غالبًا ما يكون مرتبطًا بمخالفة الأحكام الشرعية التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية.

ويذهب بعض **الفقهاء** إلى تعريف الجريمة بأنها "محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير". وهذا التعريف يركز على طبيعة الفعل المحرم وكونه منهيًا عنه شرعًا، بالإضافة إلى ربط العقوبة الشرعية به، سواء كانت حدًا مقدرًا شرعًا أو تعزيرًا يحدده القاضي.

وقد وردت إشارات واضحة إلى **مفهوم الجريمة** في **القرآن الكريم** . ففي **القرآن الكريم**، نجد العديد من الآيات التي تتحدث عن الأفعال المحرمة وعقوباتها، مثل قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ"[2].

1-2- تعريف الانحراف

لغة: الميل والعدول: يُقال "انحرف عنه" أي مال وعدل عنه. او الخروج عن الاستقامة: وهو ضد الاستقامة.

اصطلاحًا: انتهاك المعايير الاجتماعية أي كل سلوك أو فعل ينتهك أو يخرق المعايير والقواعد التي يحددها المجتمع ويتفق عليها. ويقصد به أيضا الخروج عن المألوف: أي السلوك الذي يخرج عن التوقعات المشتركة والممكنة داخل النسق الاجتماعي او موقف اجتماعي يخضع فيه صغير السن

[1] - لريد محمد أحمد، نظرية ظروف الجريمة في الفقه الجنائي الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص الشريعة والقانون، كلية الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2009، ص ،04/03.
[2] - القرءان الكريم الجزء 58 الحزب 59 سورة المطففين، الآية 29.

لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية، مما يؤدي به إلى سلوك غير متوافق أو يحتمل أن يؤدي إليه.

اصطلاحًا: حسب تعريف سبورت: "الانحراف هو محاولة من الممثلين للابتعاد عن القواعد الثقافية المقبولة للسلوك" .

ويعرفه **ميرتون (Merton)** أيضا على ان" الانحراف أو السلوك الانحرافي هو "السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية" [1]

ويعرف مفهوم الانحراف عند " **أنطوني غدنز**"**(Anthony Giddens)** على انه "**عدم الامتثال**" أو "عدم الانصياع" لمجموعة المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع".[2]

التعريف الاجرائي: هو أي سلوك أو فعل أو سمة يتم تحديده وتصنيفه من قبل مجموعة اجتماعية معينة أو المجتمع ككل على أنه انتهاك لقواعد أو معايير اجتماعية مقبولة، ويستدعي ردود فعل اجتماعية سلبية أو عقابية.

[1] - سامية محمد جابر، نفس المرجع، ص 19.
[2] - أنطوني غيدنز، كارين بيرد سال، الاجتماع مع مداخلات عربية، ترجمة فايز الصياغ، لبنان، مؤسسة ترجمان المنظمة العربية للترجمة.ط4 سنة 2005، ص280.

2- نشأة الجريمة

مما لا شك فيه أن الظاهرة الإجرامية وجدت مع بداية الوجود الإنساني، وهذا لما تم سرده حول قصة قتل قابيل لأخاه هابيل، لأن الله سبحانه وتعالى، قبل قربان هابيل لصدقه رفض قربان قابيل، لسوء نيته وعدم تقواه. فتطور الجريمة عبر التاريخ هو موضوع واسع ومعقد، ويمكن التعمق فيه من عدة جوانب:[1]

2-1-من منظور تاريخي:

- **الجريمة في العصور القديمة:** كانت الجريمة في المجتمعات البدائية غالبًا ما ترتبط بالبقاء على قيد الحياة والصراع على الموارد. كانت العقوبات في الغالب انتقامية وشخصية.
- **الجريمة في الحضارات القديمة:** مع ظهور الحضارات المنظمة، بدأت تظهر قوانين وأنظمة للتعامل مع الجريمة. كانت هناك جرائم ضد الدولة وجرائم ضد الأفراد، وكانت العقوبات تتراوح بين الغرامات والإعدام.
- **الجريمة في العصور الوسطى:** تأثرت مفاهيم الجريمة والعقاب بالدين والقانون العرفي. كانت الكنيسة تلعب دورًا هامًا في تحديد ما هو مقبول وما هو غير مقبول.
- **الجريمة في العصر الحديث:** شهد العصر الحديث تحولات كبيرة في طبيعة الجريمة وأنماطها. أدت الثورة الصناعية والتحولات الاجتماعية إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم، مثل جرائم الملكية والجرائم الاقتصادية.

2-2-من منظور اجتماعي:[2]

- **الجريمة كظاهرة اجتماعية:** ينظر علم الاجتماع إلى الجريمة على أنها نتاج للتفاعلات الاجتماعية والهياكل المجتمعية. هناك نظريات مختلفة تحاول تفسير أسباب الجريمة، مثل نظرية الاختلال الاجتماعي ونظرية الضغط ونظرية التعلم الاجتماعي.

[1] - حروش رابح، محاضرات الظاهرة الإجرامية والضوابط الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، ص .02
[2] -حروش رابح، نفس المرجع ص2.

– **تأثير التغيرات الاجتماعية على الجريمة:** تلعب التغيرات في المجتمع، مثل الت urbanization والهجرة والتكنولوجيا، دورًا في تطور أنماط الجريمة وظهور تحديات جديدة في مكافحتها.

2-3-من منظور قانوني:

– **تطور القوانين الجنائية:** تطورت القوانين الجنائية عبر التاريخ لتعكس القيم والمعايير المتغيرة للمجتمع. تم تعريف أنواع جديدة من الجرائم وتحديث العقوبات.

– **مكافحة الجريمة المنظمة:** مع تطور الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، أصبح هناك تركيز متزايد على التعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة.

2-4-من منظور تكنولوجي:

– **تأثير التكنولوجيا على الجريمة:** أدت التكنولوجيا إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم، مثل الجرائم الإلكترونية والاحتيال عبر الإنترنت. كما أثرت التكنولوجيا على أساليب ارتكاب الجرائم التقليدية.

– **استخدام التكنولوجيا في مكافحة الجريمة:** يتم استخدام التكنولوجيا بشكل متزايد في جهود إنفاذ القانون، مثل التحليل الجنائي الرقمي والمراقبة الإلكترونية.

ومن هنا نتوصل إلى أن الظاهرة الإجرامية قديمة قدم الوجود الإنساني، مستشهدًا بجريمة قابيل الأولى. ثم يشير إلى تطور الجريمة وتعقيدها عبر التاريخ، وصولًا إلى ما يسمى بالجريمة المنظمة التي تستخدم تقنيات عالية. ويذكر النص كيف اعتمد المجرمون قديمًا على وسائل بسيطة مثل الحجارة والعصي والسكاكين، وصولًا إلى استخدام الأسلحة النارية.

خصائص الجريمة

لا يمكن اعتبار سلوك معين جريمة إلا إذا توافرت فيه هذه الخصائص وفي ما يلي وصف مختصر لها:

- إن يكون للسلوك مظهر خارجي معين أو ضرر ناتج عن هذا السلوك, حيث أن الجريمة لها وقع ضار على المصالح الاجتماعية فلا يكفي قيام حالة فكرية أو انفعالية مجردة ,فلو فكر شخص ما في ارتكاب جريمة وعدل عن هذا قبل إتيان أي فعل فلا يعتبر مرتكب للجريمة. ومن خصائص الجريمة أيضا ان تكون لها عوائد و فوائد للجاني أو المجر القائم على الفعل و تحقيق إرادة او غاية سواء كانت نفسية او مادية، [1] مع توافر القصد الجنائي وقد سبق الاسلام الى تأكيد اهميه هذا الركن في الجرائم فالإسلام لا يحاسب الانسان الا اذا كان اهلا للعقاب وهذه الأهلية تتطلب ان يكون الجاني مكلفا ومختارا ومسئولا ز فالجريمة التي يرتكبها الانسان العاقل عن قصد ورغبه وتصميم تختلف عن تلك التي يكره الانسان عليها او التي يرتكبها الطفل او المجنون.
- أن يكون هناك تصرف سواء كان ايجابيا"أم سلبيا "عمديا" أم غير عمدي يؤدي إلى وقوع الضرر وذلك لكون الجريمة تتسم بالاستمرارية والعنف وهذا ما يجعل الجريمة بأنواعها سواء كانت منظمة أولا وتوافرها على الصعيدين الداخلي والخارجي.[2]
- أن يكون هناك تلاقي وانصهار بين التصرف والقصد الجنائي.
- توافر علاقة سببية بين الضرر المحرم قانونا" وسوء التصرف.

[1]- محمد هاشم فريجة، دور القضاء الدولي الجنائي في مكافحة الجريمة الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 22-26.

[2] -هدى حامد شقشوق، الجريمة المنظمة القواعد الموضوعية والإجرائية والتعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2000، ص22.

- نص على عقوبة للفعل المحرم قانونا وهذا هو مبدا الشرعية الذي ينص انه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص وقد كانت الشريعة الإسلامية هي اول من ارست هذا المبدأ .
- فالعقوبات و التشريعات تختلف فيما بينها من دولة لأخرى وذلك بالنسبة للسن الذي يعامل الفرد عنده كحدث عند ارتكاب أفعال إجرامية بكل أنواعها باختلاف الاعمار و حجم الخطورة.[1]

3- طبيعة الجريمة

- تتسم الجريمة بطبيعة معقدة ومتعددة الأوجه، ويمكن النظر إليها من زوايا مختلفة:[2]

– **الطبيعة الاجتماعية:** فالجريمة ليست مجرد فعل فردي، بل هي ظاهرة اجتماعية ترتبط بالقيم والمعايير السائدة في المجتمع، وبالظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية. ما يعتبر جريمة في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، وقد تتغير نظرة المجتمع إلى فعل معين بمرور الوقت.

– **الطبيعة القانونية:** من الناحية القانونية، تعتبر الجريمة انتهاكًا لقاعدة قانونية تجرم فعلًا أو امتناعًا عن فعل، وتقرر له عقوبة محددة. لا يمكن اعتبار فعل ما جريمة إلا إذا نص القانون على تجريمه وحدد عقوبته بوضوح.

– **الطبيعة الأخلاقية والدينية:** في كثير من الحالات، تتداخل المفاهيم القانونية والأخلاقية والدينية للجريمة. فالعديد من الأفعال التي يجرمها القانون تعتبر أيضًا مخالفة للقيم الأخلاقية والدينية. وفي الشريعة الإسلامية، كما ذكرنا، فإن أساس التجريم ينطلق من الأوامر والنواهي الإلهية.[3]

- يتأثر تحديد الأفعال التي تعتبر جرائم بعوامل متعددة، منها:

---

[1] - السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، المكتبة المصرية، الإسكندرية، طبعة1 ،2000، ص 25-24.

[2]-ساحي فوزية و عبد القادر بوكابوس، ظاهرة الجريمة المفهوم و الأسباب و الاشكال، مجلة الأبحاث ISSN 2661-734X، المجلد 7، العدد1 ،جامعة البليدة 2 ،ص ص84/83 ،تم النشر بتاريخ 2022/6/2 ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/4/4، رابط المجلة: file:///D:/Downloads/ظاهرة-الجريمة-المفهوم،-الأسباب،-والأشكال--the-phenomenon-of-crime-concept%20-reasons-and-forms.pdf%20

[3]- محمد أبو زهرة ،الجريمة و العقوبة في الفقه الإسلامي ،دار الفكر العربي، مصر ، الجزء 1 ،الطبعة 1، 1998، ص19.

– **التطور الاجتماعي والثقافي:** تتغير القيم والمعايير الاجتماعية بمرور الوقت، مما قد يؤدي إلى تجريم أفعال لم تكن مجرمة من قبل، أو العكس.

– **المصالح العليا للمجتمع:** يسعى القانون إلى حماية المصالح الأساسية للمجتمع وأفراده، مثل الأمن، النظام العام، الحق في الحياة، الملكية، وغيرها. والأفعال التي تهدد هذه المصالح غالبًا ما تعتبر جرائم.

– **التأثيرات السياسية والاقتصادية:** يمكن أن تؤثر الظروف السياسية والاقتصادية على تعريف الجريمة وتحديد أولويات مكافحتها.

– **المبادئ القانونية الأساسية:** مثل مبدأ الشرعية الجنائية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، ومبدأ المساواة أمام القانون.

4- اركان الجريمة

لكي تكون الجريمة قائمة لا بد من توافر ثلاثة أركان فيها، وهي:

- **الركن المادي:** وهو الفعل أو الامتناع الذي يشكل الجريمة.
- **الركن المعنوي:** وهو القصد الجنائي لدى مرتكب الجريمة.
- **الركن الشرعي (القانوني)** : وهو النص القانوني الذي يجرم الفعل أو الامتناع.

4-2- الركن المادي للجريمة

الركن المادي للجريمة هو الفعل أو الامتناع الذي يشكل الجريمة أي الجزء "الظاهر" من الجريمة، يعني **الفعل أو الامتناع عن فعل** الذي أدّى للنتيجة الضارة. هذا الركن يتكوّن من 3 أشياء رئيسية: [1]

- **السلوك الإجرامي** :سواء كان فعل (مثل القتل) أو امتناع (مثل إن الطبيب ما يسعف مريض وهو قادر).
- **النتيجة** :وهي الأثر اللي خلّفه السلوك، مثل وفاة شخص أو خسارة مال.
- **علاقة السببية** : الزام يثبت ان الفعل هو السبب الحقيقي للنتيجة، وإلا ما تعتبر الجريمة مكتملة.

. ويمكن ان يكون له صيغة أخرى ويشمل هذا الركن:

- الفعل الإيجابي: وهو القيام بفعل معين يجرمه القانون، مثل السرقة أو القتل.
- الفعل السلبي: وهو الامتناع عن القيام بفعل معين يفرض القانون القيام به، مثل عدم تقديم المساعدة للشخص الذي وقع في حادث سير.

4-3- الركن المعنوي للجريمة

[1]- المجالي نظام توفيق، شرح القانون العقوبات قسم العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع،، عمان، ط 1 ،2005، ص 212.

الركن المعنوي للجريمة هو القصد الجنائي لدى مرتكب الجريمة. ويقصد بالقصد الجنائي أن يعلم مرتكب الجريمة بأنه يقوم بفعل يخالف القانون، وأن يريد القيام بهذا الفعل.[1] وبالأصح هي "النية"، او ما يسمونه بما هو معنوي غير ملموس عكس المادي. الجريمة لا تحدث لو لم تكن فيه قصد جنائي أو خطأ غير مقصود. والمقصود هنا ان النيّة تفرق كثير! مثلًا، يوجد فرق بين شخص يقتل شخصا متعمّد، وبين شخص يتسبب بموته مثل حوادث المرور ساقة السيارة بسرعة من غير قصد. هنا النتيجة واحدة ولكن النية معاكسة وهنا نجد ان النية تغيّر مجرى العقوبة في التوصيف والجزاء في الجرائم العمدية، الجاني تكون له النية في ارتكاب الفعل متداركا لعواقب نتائجه . ويشمل القصد الجنائي:

- **القصد المباشر**: وهو أن يقصد مرتكب الجريمة ارتكاب الفعل الإجرامي وتحقيق نتيجة معينة.
- **القصد غير المباشر**: وهو أن يقصد مرتكب الجريمة ارتكاب الفعل الإجرامي، ولكن لا يقصد تحقيق نتيجة معينة.

4-4- الركن الشرعي للجريمة

الركن القانوني للجريمة هو النص القانوني الذي يجرم الفعل أو الامتناع. ويقصد بالنص القانوني كل حكم تشريعي يحدد السلوك الذي يشكل الجريمة، ويقرر العقوبة المقررة على ارتكابها.[2]

ويشمل الركن الشرعي للجريمة: النقطة التي منها تنطلق أي دراسة للجريمة. ببساطة، القانون هو الذي يحدد الجريمة، ومتى يُعتبر الفعل هذا مخالف للنظام. لهذا، لا يمكن محاسبة أحد إلا إذا كان فيه نص صريح في القانون يجرّم السلوك الذي قام به.

يعني مثلاً، لو قام أحد بتصرف "غريب" لكن ما فيه قانون يمنعه، ما نقدر نقول ارتكب جريمة.

وهذا الذي يسمّونه الفقهاء: "مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات"، ويُعتبر ضمانة مهمة لحماية حريات الناس من التعسف ويشمل:

[1]- المجالي نظام توفيق ،نفس المرجع ، ص 325.

[2] - حسين بني عيسى، خلدون قندح، علي طوالبة، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الاشتراك الجرمي والنظرية العامة 46 للجزاء، عمان، دار وائل، ،2002 ص49.

- **الوصف القانوني للجريمة:** وهو تحديد نوع الجريمة وعناصرها.

العقوبة المقررة على الجريمة: وهي الجزاء الذي يقرره القانون على ارتكاب الجريمة.

5- أنواع الجريمة

تنوّع الجرائم في صورها وأشكالها، فقُسّمت الجرائم إلى أنواع بناءً على الكثير من الاعتبارات، التي تتعلّق بمرتكب الفعل، وطبيعة الجريمة، وظروف المجرم، والدواعي التي دعته للقيام بجريمته وهي كالتالي : [1]

5-2-حسب درجة خطورتها

- **الجناية:** هي أكثر أنواع الجرائم خطورة، وعقابها يتراوح بين الإعدام، والأشغال الشاقة المؤبدة، أو السجن. الجنحة: في المرتبة الثانية من حيث الخطورة، وعقابها السجن لثلاث سنوات ودفع الغرامة، أو إحدى هاتين العقوبتين. المخالفة: أبسط أنواع الجرائم، وعقوبتها السجن من يوم واحد إلى عشرة، وغرامة مالية.

5-3- حسب طبيعتها :

- **الجريمة السياسية** : الجريمة التي يتم ارتكابها لأسبابٍ سياسيةٍ؛ حيث يتم فيها الاعتداء على النظام السياسي والرموز السياسية للدولة، والجرائم التي فيها اعتداء على الدستور، وجرائم التحريض والمظاهرات ضد الدولة، وجرائم النشر والصحافة السياسية.

- **الجريمة العسكرية:** وهي الجرائم التي يتم فيها تعطيل المصالح العسكرية والاعتداء عليها، مثل مخالفة الأوامر العسكرية، والاعتداء على نظام الجيش والأمن.

- **الجرائم الاقتصادية:** وهي الجرائم التي تتعلّق بالسطو على الأموال العامة للدولة، والتعدّي على الاقتصاد القومي، وإفساد عمليات الإنتاج والتوزيع الاقتصادي.

[1] - عاتكة زياد البوريني، مقال بعنوان أنواع الجريمة، موقع موضوع، تم نشر المقال بتاريخ 2020/8/5 ، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/5/13 ،على الساعة 1:24 م، رابط المقال https://mawdoo3.com/أنواع_الجرائم .

- **الجرائم الاجتماعية:** وهي الجرائم التي يتمّ ارتكابها لدوافع اجتماعية نابعة من الانتقام والحقد والطمع والانتقام من الأشخاص، ومشاكل الأسرة، والقضايا الأخلاقية.

5-4-حسب صورة الفعل

- **جريمة آنية:** وهي الجريمة الوقتية، التي تحدث مباشرةً وتتمّ بنفس الوقت على صورة جريمة كاملة؛ كالقتل الذي يُفضي لإزهاق الروح بنفس وقت الجريمة، أو كالحريق الذي يشتعل بنفس اللحظة، كإلقاء نار على شيءٍ قابلٍ للاشتعال. [1]

- **الجريمة المستمرة:** هي فعل جرمي يتّصف بالاستمرار والامتداد عبر الزمن، ويطول زمن ارتكابها؛ بحيث يُخفي المجرم معالم جريمته، كسرقة الأشياء وإخفائها، وكجرائم القتل التي لا يظهر فاعلها في البداية، ومثل شراء المخدّرات وإخفاء الأسلحة، واختطاف الأشخاص وحبسهم.

- **الجريمة المتعاقبة:** هي الجريمة التي يتجدّد فعلها، ويستمر المجرم باقترافها؛ كقطع الطريق، وتعذيب الأشخاص وضربهم بشكلٍ مستمر، وتكرار السرقات لأماكن وأشياء متفرقة، والاعتداء على أشخاص كثيرين، والنّصب والاحتيال عليهم بشكلٍ متكرر.

وعلى سبيل المثال لكثرة انتشار الجرائم نقوم بتعريف اكثر الجرائم انتشارا على مستوى ولاية المسيلة:

- **السرقة**

لغة: يقال: سَرَق الشيء يسْرِقه سَرَقًا، وسَرِقًا واستَرَقَه، وقد بيَّن ابن فارس أصل هذه المادة فقال":السين والراء والقاف: أصل يدل على أخذ شيء في خفاء وستر، . . . ومما شذ عن هذا الباب: السَّرَق: جمعَ سَرَقة، وهي القطعة من الحرير"، وفي المثل: سرق السارق فانتحر .والسرقة: مصدر فعل السارق، تقول: برئت إليك من الإباق والسرق و الاستراق و التسرق بمعنى اختلس السمع.[2]

[1]- عاتكة زياد البوريني، مقال بعنوان أنواع الجريمة، نفس المرجع.
[2] - محمد كريم ابن المنظور، لسان العرب، جزء10، بيروت، دس، ص155.

اصطلاحا: عرفة من الناحية الاجتماعية على انها سلوك اناني غير منضبط يفتقد الى الايثار الاجتماعي , يقال: سَرَق الشيء يسْرِقه سَرَقًا، وسَرِقًا واستَرَقَه، وقد بيَّن ابن فارس أصل هذه المادة فقال":السين والراء **والقاف:** أصل يدل على أخذ شيء في خفاء وستر، . . . ومما شذ عن هذا الباب: السَّرَق: جمعَ سَرَقة، وهي القطعة من الحرير"، ويحصل به الفرد على ما ليس من حقه .[1]

وتذهب الباحثة مايل اليوت (M. Elliott) في تعريفها الى السرقة بأنها سلوك يعبر عن المصالح الشخصية لأشخاص يبحثون عن اشباع حاجاتهم ورغباتهم الخاصية فقط والسرقة خطر ضد قيم الأمانة وحرمة المملكات الخاصة للأفراد.[2]

اما ايميل دوركهايم ذهب الى أن الجرائم تختلف في شدة جرحها للعاطفة الجمعية على الرغم من كونها ظاهرة سوية واعتيادية، فالشرف برأيه ملوك اناني ومن أكثر الجرائم اعتداء على العاطفة الإيثارية، لذلك كان عقوبة السارق قاسية وعموما فإن السرقة لون من ألوان الانحراف الاجتماعي الخطر الى الحد من الملكية هدفا له، وأنها تسلسل على أنواع متعددة من السلوك المنحرف الذي يختلف في درجة خطورتي ومدى ما يسببه من اضرار تبعا لدوافعه واهدافه وأساليب تنفيذه.[3]

وكتعريف اجرائي للسرقة مما سبق: السرقة هي اختلاس شيء مملوك للغير بنية تملكه غشًا، ما يعني أخذ الشيء وحيازته ونقله من حيازة صاحبه إلى حيازة شخص آخر دون رضاه. لا يشترط أن يكون النقل ماديًا، بل يكفي إخراج الشيء من سيطرة صاحبه ، وكاستشهاد لتعريفنا سجلت شرطة ولاية المسيلة 1614 قضية بحيث تم حل ما يعادل 1143 قضية وهذا الفارق بين ما هو مسجل وماهوا محلول راجع لغموض أحداث بعض الجرائم وقد مثلت هذه القضايا 22 بالمئة قضايا القانون العام خلال سنة2024.

[1] - حسن الساعاتي، النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الاجرامي، أبحاث الندوة العلمية السادسة المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1987، ص104.

[2]- إبراهيم أبو الغار، سرقة المساكن في المناطق الحضرية بمدينة القاهرة، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، المجلد 12 ، القاهرة ،1978، ص6.

[3]- ايميل دوركايم، السوي و المنحرف ،ترجمة و تعليق :محمد المشاط، مجلة البحث العلمي، العدد7 الرباط، 1966 ،ص ص93/92.

اركان السرقة:

الركن المادي :يتمثل في فعل الاختلاس نفسه، أي نقل حيازة المال من المجني عليه إلى الجاني. هذا يشمل كل تصرف مادي يتم من خلاله أخذ المال بدون موافقة المالك الأصلي.

يتكون من ثلاث عناصر وهي الفعل والنتيجة والعلاقة السببية التي تربط بينهما، والفعل في الركن المادي للسرقة هو الاختلاس ويقصد به "الاستيلاء على الحيازة الكاملة بدون رضاء المالك أو الحائز السابق."

أما النتيجة الإجرامية فهي انتقال الحيازة الكاملة والاستيلاء عليها من طرف الفاعل وهكذا نجتمع في فعل الاختلاس السلوك والنتيجة والعلاقة السببية بينهما، وهذا يتراوح العنصران داخل علاقة سببية إذ لا تنفصل النتيجة عن الفعل إلا في حالة الشروع أو المحاولة، ودليلان الركن المادي في جريمة السرقة يتعين أن نتناول بالبحث ثلاثة مواضيع أولا بيان فعل الاختلاس وثانيا عناصر هذا الفعل وثالثا تمام فعل الاختلاس أو الشروع فيه.[1]

1. **الركن المعنوي** :يتمثل في نية الجاني عند ارتكاب الجريمة. يجب أن يكون لدى الجاني نية تملّك المال بنية الاستفادة الشخصية منه، سواء كان ذلك لتحقيق منفعة مباشرة أو لمجرد إلحاق الضرر بالمجني عليه.

تعد سرقة من الجرائم العمدية، والتي لابد أن يتوفر فيها القصد الخاص، حتى يكتمل الركن المعنوي لجريمة السرقة والمقصود به توافر نية تملك الشيء المختلس لدى الجاني، وحرمان مالكه نهائيا منه، وعليه إذا توافر القصد الجنائي العام والخاص نكون بصدد تحقيق الركن المعنوي لجريمة السرقة، حيث لايهم الدافع والباعث لارتكاب هذه الجريمة.[2]

ومهما تشعبت بعض الأفكار الفقهية فيما يخص القصد الجنائي فإن هذا الركن نستشفه من كون أن الجريمة عمدية، فلا تقع إن أخذ الفرد شيئا مملوكا للغير على سبيل الخطأ ولكن عليه إثبات ذلك، كأن يقوم الفرد بأخذ مال الغير معتقدا أنه ماله الخاص، ولكن ذلك من الناحية العملية شيء نادر،

[1]- قلات سمية، جريمة السرقة في الاطار الاسري، دراسة مقارنة مجلة الاجتهاد القضائي ، مجلة تصدر عن جامعة محمد خيضر، العدد13 ، بسكرة ، 2016 ، ص ص237/236.

[2] - محمد اقبلي ،.عابد العمراني الميلودي، القانون الجنائي الخاص المعمق ، مكتبة الرشاد سطات للنشر و التوزيع ،المملكة المغربية، ط1 ، 2020 ، ص160.

وتثار تساؤلات ما إذا كان الفرد أخذ أحد هذا الشيء بنية ليس بنية خاص من أجل تملك الشيء المملوك للغير، وقيل أنه إن أخذه للانتفاع والاطلاع عليه ثم يقصده فلا سرقة في ذلك، من الناحية العملية لا يمكن تطبيق قول بعض الفقهاء الذي مفاده أن الفرد إذا أخذ شيئا مملوكا للغير.

2. **الركن القانوني** :يشمل ضرورة أن يكون المال المختلس منقولًا ومملوكًا للغير. المال المنقول هو أي شيء يمكن نقله من مكان لآخر، مثل النقود أو الممتلكات الشخصية. لا يُشترط أن تكون قيمة المال كبيرة، حيث تُعتبر السرقة قائمة بغض النظر عن قيمة المال.

وهو النص المعاقب على فعل السرقة أي كانت صفتهما وفقا لنصوص مواد قانون العقوبات لا سيما المادة 350 منه والتي تؤكد تحريم الفعل بقولها "كل من اختلس شيئا مملوكا للغير يعد سارقا و يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و بغرامة من 100.00 دج إلى 500.000 دج ..." وكذا النصوص المتعلقة بتحديد أنواع السرقات وتوصيفها القانوني سواء جناية كانت أو جنحة أو مخالفة وكذا العقوبات المتفاوتة فيها.

حدد المشرع عقوبات مختلفة لجريمة السرقة وهذا اعتمادا على الشيء المسروق أو زمان أو مكان وقوع فعل السرقة بالإضافة إلى الطريقة التي تم بها وهو بهذا منح العقوبة شرعية لا يمكن تجاهلها لكون الجزاء من جنس العمل.[1]

- **المخدرات** :

لغة : وفي اصل الكلمة تعني خدر يعنى الستر ومن هنا استعملت كلمة مخدرات على أساس انها مواد تستر العقل .

ويصف المعجم العربي المخدر بأنه المعطل للإحساس والمبدل للشعور والإدراك، فالمخدرات أتت من اللفظ خدر بمعنى ستر، أما القول خدرا لأسد فيحمل معنى لزم عرينه، وخدرت جسمه وعظامه و أعضاءه و المقصود بذلك أن المخدرات هي التي نتج عنها الكسل والسكون[2].

[1]- عمري عبد القادر، دراسة حول جريمة السرقة بين الشريعة و التشريع الجزائري، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة يحي فارس بالمدية، ص5 رابط الدراسة file:///D:/Downloads/جريمة-السرقة-بين-الشريعة-و-التشريع-الجزائري%20(1).pdf .

[2] - أحمد مختار، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة،1989، ص.385.

اصطلاحا : مادة كيميائية تسبب النعاس أو النوم، وغياب الوعي المصحوب بتسكين الألم . هي كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبيــة أو

(الصناعية الموجهة) أن تؤدي إلى فقدان كلي أو جزئي للإدراك بصفة مؤقتة ، وهذا الفقدان الكلي أو الجزئي تكون درجته بحسب نوع المخدر وبحسب الكمية المتعاطة . كما يؤدي الاعتياد أو الإدمان بالشكل الذي يضر بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد.[1]

وتعرف منظمة الصحة العالمية المخدرات كالتالي " هي كل مادة خام أو مستحضرة أو تخليقية تحتوي عناصر منومة أو مسكنة أو مفترة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان مسببة الضرر النفسي أو الجسماني للفرد والمجتمع ".

من الناحية القانونية: ويمكن تعريف المخدرات قانونيا أيضا على أنها: " هي كل مادة يترتب على تناولها إنهاك الجسم وتؤثر على عقله حتى تكاد تذهب به وتكون عادة الإدمان التي تحرمه القوانين الوضعية.

وعرف المشرع الجزائري من خلال القانون 04/18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها بأن المخدر هو: كل مادة طبيعة كانت أم اصطناعية من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني للاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة 1961 بصياغتها المعدلة بموجب بروتوكول سنة 1972."[2]

التعريف الاجرائي للمخدرات: هي مواد كيميائية طبيعية أو مصنعة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي للإنسان والحيوان. هذا التأثير يؤدي إلى تغييرات في وظائف الدماغ، بما في ذلك الإدراك، والمزاج، والتفكير، والسلوك، والحالة الفيزيولوجية.

اما من منظور علم اجتماع الانحراف والجريمة، فإن تعريف المخدرات يتجاوز مجرد الوصف الكيميائي للمادة ليشمل بُعدها الاجتماعي والثقافي والقانوني. يُنظر إلى تعاطي المخدرات كشكل من أشكال الانحراف الذي ينشأ ويتأثر بالعمليات الاجتماعية المختلفة، بدءًا من تعريف المجتمع للمادة

[1] - صالح بن غانم السدلان، المخدرات والعقاقير النفسية،"أضرارها وسلبياتها السيئة عمى الفرد والمجتمع وطرق مكافحتها والوقاية منها"، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 32 صفر 1412-1411 ص 224

[2]- المخدرات قانونيًا، بحسب القانون الجزائري (18-04) ، هي : " كل مادة – طبيعية أو اصطناعية – مدرجة في للاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، (1961 مع التعديل 1972) ".

كـ "مخدر"، مرورًا بكيفية تعلم الأفراد لهذا السلوك وتأثرهم بالوصم الاجتماعي، وصولًا إلى العلاقة المعقدة بين تعاطي المخدرات وأشكال أخرى من الجريمة. فهم هذه الأبعاد الاجتماعية أمر بالغ الأهمية لتطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من تعاطي المخدرات ومكافحة الجريمة المرتبطة بها،

كما تم تزويد هذا الطرح بإحصائيات من قبل شرطة ولاية المسيلة بحيث قدر عدد القضايا المسجلة ب 2068 قضية وكان قياس معدل الحلول ناجح مئة بالمئة بحيث مثلت قضية المخدرات نسبة29بالمئة من قضايا القانون العام خلال 2024 من السنة الجارية بولاية المسيلة وهذا ما يأكد فعالية القانون في ضبط المجتمع و حمايته من الجرائم.

- **الجرائم السبرانية:**

لغة : السيبرانية كلمة إنجليزية مشتقة من كلمة(Cyber) وتعني: مرتبط بالحاسوب أو شبكات الحاسوب وقيل تعني: فضاء الأنترنت ، و قيل: كلمة يونانية مشتقة من كلمة (kybernetes) وتعني: الشخص الذي يدير دفة السفينة ، مجازًا للمتحكم[1].

اصطلاحا: نشاط اجرامي يستخدم فيه تقنية الحاسب الالي بطريقة مباشرة او غير مباشرة كوسيلة او هدف لتنفيذ الفعل الاجرامي المقصود. بمعنى انه الدخول الغير المشروع لأجهزة وأنظمة الحاسوب الالي، أو لنظام معلوماتي، أو شبكة معلومات، أو موقع الكتروني من خلال اختراق وسائل و إجراءات الحماية بشكل جزئي أو كلي لأي غرض كان بدون تفويض في ذلك أو بتجاوز التفويض الممنوح. [2]

من الناحية القانونية : وبالرجوع إلى التشريع الجزائري نجده لم يستقر على استخدام مصطلح واحد للدلالة على هذه الجرائم حيث سماها بموجب القانون 15-04 المتضمن قانون العقوبات بجرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات،[3] ثم بموجب القانون 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها، استخدم مصطلح الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال للدلالة على هذه الجرائم، وعرفها بأنها: جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية

[1] - بن مرزوق عنترة، حرشاوي محي الدين، مقال حول الامن السيبيراني كبعد جديد في السياسة الدفاعية الجزائرية، كلية العلوم السياسية و الحقوق ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ص 66 .

[2] - علي إبراهيم يوسف الخضيري، دراسة مقارنة حول سبل مكافحة الجرائم السبرانية العابرة للحدود، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية ، اصدار خاص 2024، ص 931 .

[3] - مهدي رضا ، دراسة حول الجرائم السيبرانية واليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مجلة اليزا للبحوث و الدراسات، المجلد6 ، العدد2 ، تاريخ النشر15ديسمبر2021 ، ص113.

للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظم الاتصالات الالكتروني(المادة 01 من القانون 04-09)[1].

حيث تم تسجيل 159قضية مسجلة وتم حل 131 قضية وهذا ما يثبت ان الجرائم السيبيرانية ليست في انتشار متزايد من ناحية نسبتها التي قدرت ب2 بالمئة من قضايا القانون العام خلال سنة 2024 .

- **التعريف الاجرائي للجرائم السيبيرانية :** هي كل فعل أو نشاط يتم بطريقة غير مشروعة ويقرر له القانون عقوبة جنائية فهذه الجرائم تعتمد على اختراق أمن المعلومات الإلكترونية وتدميرها بهدف الحصول على معلومات سرية لأهداف مادية أو معنوية.

- **تعريف عصابة الاحياء :**

العصابة: من عصب رأسه بالعصابة تعصيبا وباب الثلاثي منه ضرب، و(عَصَبة) الرجل بنوه وقرابته لأبيه سموا بذلك لأنهم عصبوا به بالتخفيف أي أحاطوا به: والأب طرف والابن طرف والعم جانب والأخ جانب، و(الْعُصْبَة) من الرجال ما بين العشرة إلى الأربعين، و(الْعِصَابَة) بالكسر الجماعة من الناس والخيل والطير. [2]

الحي: اسم مذكر جمعه أحياء، وهو ما كان على قيد الحياة، ويلق على محل يسكنه القوم، أو الجماعة من القبيلة، ويقال أرض حية "خصبة"، الحي "الحارة" هو جزء من المدينة يشتمل على المجموعة من المباني والشوارع والطرق ويكون له اسم متعارف عليه وتحيط به غالبا شوارع رئيسية تفصله عن غيره من الاحياء .[3]

عصابة الاحياء : وبارتباط عصابات الأحياء بمصطلح الجريمة فقد عرفت من منظور سوسيولوجي بأنها: "كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها"، فعالم الاجتماع الإيطالي "موسكا" عرف المجرم بأنه الشخص الذي يعتبر نفسه مجرما ويعتبره المجتمع كذلك، أو هو كل فعل

[1]- المادة 01 من القانون(09-04) ، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.
[2] - فرماس آمال، بواري نعيمة، مفهوم عصابات الأحياء بين الاختلاف والتطابق مع مدلول جمعية الأشرار في ظل الأمر رقم 20-03 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2020، ص16.
[3] فرماس آمال، بواري نعيمة، مرجع سابق، ص17.

عنيف وعدائي يقدم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة، وتتعارض مع المستوى الخلقي، والقيمي السائد لديها في لحظة معينة من الزمن، أو هي كل انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك، وتعرف أيضًا بأنها سلوك لا اجتماعي يكون موجهًا ضد مصالح المجتمع ككل، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة، أنثروبولوجيا أيضًا عرفت الجريمة استنادًا إلى العناصر القانونية السائدة ففي تعريف الجريمة عند راد كليف براون هي: "انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكه"، وبالتالي المجرم والظاهرة الاجرامية بشكل عام سلوك يهدد استقرار الجماعة ومنظومتها الأخلاقية المتفق عليها[1].

من الناحية القانونية : حسب المشرع الجزائري : هي كل مجموعة تحت أي تسمية كانت ، مكونة من شخصين او اكثر ، ..، تقوم بارتكاب فعل او عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية ، ....، أو بغرض فرض السيطرة من خلال الاعتداء المعنوي او الجسدي على الغير واستعمال الأسلحة بكل أنواعها ، أو تعريض حياتهم او حريتهم او امنهم للخطر او المساس بممتلكاتهم، وكل الأشياء التي يمكن ان تحدث ضررا كما هي محددة في التشريع و التنظيم المتعلقة بالأسلحة .[2]

وحسب قانون العقوبات المادة 22 يعاقب بالحبس من10 الى20 سنة مع غرامة مالية تقدر بينمليون دينار جزائري الى2مليون دينار جزائري كل من ي أرس عصابة أحياء، أو يتولى فيها أية قيادة كانت، ويرفع الحد الأدنى للعقوبة المقررة في هذه المادة إلى خمس عشرة سنة، إذا ارتكبت الجريمة مع توفر ظرف أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في المادة 29.[3]

[1]– لحول باية، الود مريم، الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص07.

[2] - الجريدة الرسمية للمواد العقابية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد57/51 ، الاثنين الموافق ل31اوت 2020، ص5.

[3]- سليمة مزهود، مفهوم ظاهرة عصابات الاحياء في الجزائر ، عوامل التواجد و المعالجة ، مجلة حقائق الدراسات النفسية و الاجتماعية ، المجلد6 ، العدد2 ، 2021 ، ص ص15/14.

6- نظريات الجريمة.

6-2-نظرية المخالطة الفارقة.

هي نظرية في علم الجريمة والانحراف ازدهرت على أيدي "ادوين **سذرالند**(Sutherland) إبان عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، كرد فعل على هيمنة المداخل التي كانت تأخذ بتعدد العوامل في تفسير الجريمة وتعليلها، فقد كان **سذرالند(Sutherland)** على النقيض من أولئك الذين قدموا قائمة طويلة بالأسباب التي من المحتمل أن تسهم في خلق الجريمة، ولذلك عمد إلى صياغة وتأسيس نظرية سوسيولوجية متكاملة تؤكد أن الجريمة هي في الأساس ظاهرة يمكن تعلمها بالاكتساب. [1]

فالفرد الواحد قد يعبر عن اتجاهات مختلفة من حيث التحبيذ أو المعارضة للسلوك المنحرف باختلاف الأوقات واختلاف المواقف. وقد سمى "سذرالند" هذه العملية بالمخالطة الفارقة، نظرا ألن ما يكتسب في عملية المخالطة بالأنماط السلوكية المنحرفة، يختلف عما يكتسب في عملية المخالطة بالأنماط السلوكية المضادة للانحراف، ويؤكد " **سذرالند(Sutherland)** " على أن الأفراد يصبحون منحرفين بسبب تعرضهم للأنماط السلوكية المنحرفة، وأيضا بسبب عزلتهم عن الأنماط السلوكية المضادة للسلوك المنحرف.

ولا تعني المخالطة الفارقة أن السلوك الجانح والإجرامي، يحدث بسبب الصحبة السيئة، ففهمها على هذا الأساس يعتبر تبسيطا مخال جدا لها، فالمخالطة الفارقة تعني نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الأنماط السلوكية الإجرامية والأنماط السلوكية غير الإجرامية. ويقيم " **سذرالند** "**(Sutherland)** نظريته على مجموعة قواعد أو مبادئ أساسية هي:

- يُكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم، فهو ليس سلوكا فطريا، ومعنى ذلك أن الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة ال يمكن أن يرتكب فعال إجراميا.
- يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص "عملية " اتصال مباشر، تتميز بأنها لفظية. في معظم جوانبها، في نفس الوقت الذي تنطوي فيه على " الاتصال عن طريق الإشارة."

[1]- آمال عبد الحميد وآخرون، الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر الإسكندرية، ط1، 2000، ص513

- يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعالقات شخصية قائمة على المودة. ومعنى ذلك أن هيئات الاتصال غير الشخصية، كالصحافة والسينما، ال تلعب دورا هاما في خلق السلوك الإجرامي.
- – تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي شيئين محوريين هما:[1]

أ– الوسائل الفنية الارتكاب الجريمة.

ب – توجيه محدد للدوافع، والحوافز، والمبررات، والاتجاهات.

- يكتسب التوجيه المحدد للدوافع والحوافز، من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.
- يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة،
- وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التي تجعل مخالفة القانون مسالة غير ملائمة. وهذا هو مبدأ " الارتباط المتمايز " الذي يشير إلى الارتباطات الإجرامية وغير الإجرامية في نفس الوقت، فعندما يصبح الشخص مجرما، يكون ذلك راجعا إلى اتصالاته بالنماذج الإجرامية، وعزلته عن النماذج غير الإجرامية.
- يمكن للارتباطات المتمايزة أن تتفاوت من حيث التكرار والأولية، والكثافة، وهذا يعني أن الارتباطات بالسلوك الإجرامي وبالسلوك غير الإجرامي تتفاوت في هذه النواحي.
- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الارتباط بنماذج إجرامية وغير إجرامية، جميع الميكانيزمات التي توجد في أي نوع آخر من التعلم، وإذن فتعلم السلوك الإجرامي ليس قاصرا على عملية واحدة هي التقليد كما ترى بعض وجهات النظر الأخرى.
- إذا كان السلوك الإجرامي يمثل تعبيرا عن حاجات وقيم عامة، فإنه ال يمكن تفسيره من خلالها، ألن السلوك غير الإجرامي هو تعبير عن نفس هذه الحاجات والقيم ولذلك فإن المحاولات التي بذلت من جانب معظم الباحثين لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق اللجوء إلى الدوافع والقيم العامة والمبادئ الشائعة كمبدأ السعادة، والحصول على مكانة اجتماعية،

[1] - احمد فريجة و إبراهيم هياق، النظريات المفسرة للسلوك الاجرامي و الانحرافي ، رؤية اجتماعية ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية ، مجلد12 ، العدد2 ، جامعة بسكرة الجزائر، تم النشر بتاريخ 2019/12/31 ، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2025/4/4 على الساعة 21:34 ، ص 124 ،رابط المجلة: file:///D:/Downloads/النظريات-المفسرة-للسلوك-الإنحرافي-والإجرامي---رؤية-اجتماعية.pdf

ودوافع الحصول على المال، والإحباط، يجب النظر إليها باعتبارها خاطئة وال معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانوني بنفس الأسلوب الذي تفسر به السلوك الإجرامي.

تعتبر هذه **النظرية** " **المخالطة الفارقة** " من النظريات الرائدة في تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف كما أنها قامت على مجموعة من الفرضيات المترابطة بالإضافة إلى اتفاق ما ورد فيها مع نتائج كثير من الدراسات الحديثة التي أجريت في مجال الجريمة والانحراف؛ إلا أنه أخذ عليها عجزها عن تفسير تفاوت الاستجابة بين شخص وآخر من المخالطين للعناصر الإجرامية فينحرف بعضهم بينما ال ينحرف الكثير منهم، كما أنها عجزت عن تفسير بعض أنواع السلوك الإجرامية، والتي يكون فيها للانفعال والمصادفة دورا أساسيا، كذلك لم تشر النظرية إلى الإرادة الحرة للفرد، واعتبرته عاجزا على التحكم في أفعاله، كما أن هذه النظرية توقفت عند حد القول بأن الاختلاط بالمجرمين يقود إلى الجريمة ، ولم تحفل بدارسة العوامل التي تدفع الشخص إلى الاختلاط بالمجرمين ثم هناك عدد من المتغيرات في النظرية يصعب قياسها علميا مثل التكرار، والأولية، والاستمرار، والمخالطة.[1]

6-3-النظرية اللامعيارية:

من رواد هذه النظرية **أيميل دوركايم (Emile Durkheim)** الذي يرى أن الجريمة ما هي إلا ظاهرة تمتد جذورها وترتبط بالأوضاع الاجتماعية في المجتمع، كما تعبر عن حركة التغيير الاجتماعي ونوعية الثقافة والمستوى الاجتماعية والوضع الحضاري لأفراد ذلك المجتمع، كما يعتقد باستحالة القضاء على هذه الظاهرة والتي لها ارتباطا وظيفيا معينا كما استخدم **ميرتون (Merton)** مفهوم اللامعيارية التي استخدمها **دوركايم(Durkheim)** بأن حالة اللامعيارية يمكن أن تنشأ من تعارض الطموحات وانهيار المعايير النظامية وأعاد صياغتها بشكل أوسع وعام حيث "أن البني الاجتماعية تمارس ضغطا محددا على أشخاص معينين في المجتمع ليشتركوا في سلوك انحرافي مفضلين ذلك على السلوك الإمتثالي. كما عرض ميرتون نظريته أولا في مقال بعنوان "البناء الاجتماعي و اللامعيارية" عام 1938 وكانت افتراضات نظرية ميرتون في اللامعيارية والسلوك الإنحرافي كالآتي:

[1] - احمد فريجة وإبراهيم هياق، نفس المرجع، ص 125.

• تمارس بعض البنى الاجتماعية ضغطا محددا على أشخاص معينين في المجتمع ليمارسوا السلوك غير المتمثل بدلا من السلوك الإمتثالي.[1]

• يمكن اعتبار السلوك الإنحرافي من وجهة نظر علم الاجتماع كدليل (علامة) على الانفصال بين الطموحات المقررة ثقافيا والسبل المنظمة اجتماعيا لتحقيق هذه الطموحات.

• أنماط ردود الفعل للظروف البيئية التي تتجلى لدى الأفراد وهي:[2]

– **الامتثال:** حيث يقبل الأفراد أهداف ومعايير المجتمع المشروعة لتحقيقها.

– **الانعزالية (الانسحاب):** عدم قبول أهداف المجتمع ولا وسائله المشروعة لتحقيق هذه الأهداف.

– **التجديد:** الميل إلى رفض وسائل المجتمع للحصول على الأهداف مع أن الفرد يقبل ويقدر الأهداف ذاتها.

– **الطقوسية:** رفض أهداف المجتمع مع عدم انتهاك قواعد هذا المجتمع.

– **التمرد:** حيث يصبح الفرد متحررا من أهداف المجتمع ونظمه ويستبدل بها أهدافه ووسائله الخاصة لتحقيقها.

كما يوضح ميرتون أن بعض الأفراد يتعرضون بسبب إهمالهم من قبل الجماعة، وكذلك بسبب خصائص معينة في شخصياتهم إلى التوترات الناشئة عن التعارض بين الأهداف الثقافية والوسائل الفعالة لتحقيقها، ويكون هؤلاء الأفراد عرضة للسلوك الإنحرافي.

حيث أن النقص الكبير في التكامل بين الوسائل والغايات في النمط الثقافي وبناء طبقي معين يعملان معا على زيادة تكرار السلوك المضاد للمجتمع في هذه المجتمعات.

[1] -عدنان الدوري، "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك "، الكويت: ذات السلاسل، الطبعة 1 سنة 1984، ص ص 204 205.

[2] - اشبوددن العربي و سوسن بوزبرة عوامل الانحراف و الاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الانحرافي المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة ابن خلدون تيارت العدد 9 سنة 2016 ص ص 364/363 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/4/4على الساعة 21:59 م رابط المجلة file:///D:/Downloads/عوامل-الانحراف-والاتجاهات-النظرية-المفسرة-للسلوك-الانحرافي.pdf

ولذا نجد أن بعض الدارسين المهتمين بالانحراف والجريمة يعتبرون أنه بالغ في التبسيط حيث أنه أدرج مجموعة كبيرة من الأنشطة تحت مقولة السلوك المنحرف دون أن يأخذ في اعتباره وجهة نظر أعضاء المجتمع أنفسهم.

6-4-النظرية البيولوجية:

يعتبر باحثوا هذه الاتجاه أن التكوين البيولوجي للفرد هو بمثابة المحدد الرئيسي للسلوك، فيستعملون مصطلحات كالتركيب الجسماني، بنية الملامح الخاصة...إلخ، لتفسير السلوك الانحرافي. فالمجرم ينشأ بحتمية بيولوجية، وسلوكه المضاد للمجتمع ينتقل إليه عن طريق الوراثة من أسلافه، هذا ما أوضحه **لمبروزو (Lombroso)** الذي يعتبر المؤسس العلمي لهذا الاتجاه، فلقد قام بوضع نظرية عن المجرم بالفطرة وفكرة الارتداد (العود) التي بناها على أساس أن المجرم ما هو إلا نمط أو نوع معين من أنواع البشر يتميز بملامح عضوية خاصة وسميات خاصة هي نفسها عن الإنسان الأول أو المخلوقات البدائية. حيث وضع **لمبروزو (Lombroso)** مجموعة من الخصائص التي يرى أنها تميز الشخص المجرم عن غيره، والتي تتمثل في بعض السمات في الملامح: كالرأس الضخم والملامح غير المستوية والعدوانية.

وهذا يختصر بالقول أن الجريمة كما يراها لمبروزو **(Lombroso)**: هي استعداد حيواني موروث يدفع الإنسان

إلى ارتكاب الإجرام بحتمية بيولوجية طاغية لا تترك للظروف الاجتماعية والبيئية الحسنة التي يعيشها الشخص أي مجال لتعديل مسيرته الحتمية نحو ارتكاب الجريمة رغم جهود السلطات المختصة

لعلاجها والقضاء على أسباب الوقاية منها". كما أضيفت دراسات أخرى لباحثين أيدوا إلى حد ما المفهوم العضوي للسلوك الإجرامي مثل: **أرنست هوتون (Ernest Hutton)** حيث قام الباحث بسلسلة من الدراسات العلمية المقارنة مستخدما 668 من المجرمين ومقارنتهم بمجموعة أخرى من غير المجرمين، وقد كشف **هوتون(Hutton)** بوجه عام أن المجرمون قد لا يتميزون بصفة انحلالية كالتي ذكرها **لمبروزو(Lombroso)** ، ولكنهم يتميزون بانحطاطية بيولوجية جسمية، ترجع إلى عامل الوراثة، فهو يرى أن المجرمون يحملون بذور الجريمة والشر، الشيء الذي يضعف قابليتهم على تحقيق التوافق الاجتماعي المطلوب، كما أكد على أنه هناك خصائص مرفولوجية كطول القامة،

الوزن...إلخ. ونتيجة للتقدم في مجال علم البيولوجيا فقد حاول بعض الباحثين تفسير السلوك الإجرامي بأنه نتيجة لتلف عضوي في المخ والجهاز العصبي وهو اضطراب وراثي تارة ومرضي تارة أخرى[1].

ومما سبق نستطيع القول إن الاتجاه البيولوجي هو اتجاه فردي في تفسير السلوك لأن الفرد هو محور الدراسة لديه حيث أن هذا الاتجاه يحاول البحث عن سبب السلوك الإنحرافي في داخل الفرد نفسه.

الخلاصة

تُعد الجريمة من أبرز الظواهر الاجتماعية التي شغلت الفكر السوسيولوجي والقانوني على حدّ سواء، باعتبارها انتهاكًا للمعايير القانونية والاجتماعية المتفق عليها داخل المجتمع.

فالجريمة ليست مجرد خرق للقانون، بل هي ظاهرة معقدة تعكس اختلالات في البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وتُعد دراستها من منظور سوسيولوجي ضرورة لفهم أسبابها وآليات الوقاية منها، خاصة من خلال تحليل العلاقة بين الفرد، والمجتمع، وآليات الضبط الاجتماعي التي تسعى إلى حفظ التوازن والاستقرار.

[1] - الشامي، كمال. علم الاجتماع الجنائي. دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص. 87.

الفصل الرابع: الضبط الاجتماعي والجريمة

تمهيد

1- علاقة الضبط الاجتماعي بالجريمة

2- الاتجاه النظري لدور الضبط الاجتماعي في تفسير الجريمة

3- آليات وأساليب الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة

4- التحديات التي تواجه الضبط الاجتماعي في مواجهة الجريمة

5- المؤسسات التي تعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي للحد من الجريمة

الخلاصة

الفصل الرابع: الضبط الاجتماعي والجريمة

تمهيد

وفي هذا الإطار، نتاجا لما تطرقنا اليه من خلال الخلفية النظرية للظاهرة الإجرامية، وتحليل طبيعتها وأركانها وأنماطها، بالإضافة إلى استعراض النظريات التي فسّرت الجريمة كنتاج لعوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية، كما يعالج الفصل بشكل خاص دور الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، و من خلال تبيان آلياته وأساليبه وفعاليته، ومن هنا سنتناول في هذا الفصل العلاقة بين الضبط الاجتماعي والجريمة ختاما بالوصول الى المؤسسات التي تعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي للحد من الجريمة.

1-علاقة الضبط الاجتماعي بالجريمة

يُعتبر الضبط الاجتماعي من الركائز الأساسية لضمان استقرار المجتمع وتنظيم علاقات أفراده، إذ يعمل على تحديد معايير السلوك المقبول، ويضع الحدود بين السلوك المشروع والسلوك المنحرف. وفي هذا الإطار، يظهر الضبط الاجتماعي كآلية وقائية تسعى إلى الحيلولة دون وقوع السلوكيات الإجرامية والانحرافات السلوكية[1].

فكلما كانت مؤسسات الضبط الاجتماعي قوية، منظمة، وفعالة، تراجع مستوى الجريمة في المجتمع بشكل واضح. إذ إن هذه المؤسسات، سواء الرسمية منها (كالقانون، الشرطة، القضاء)، أو غير الرسمية (كالأسرة، المدرسة، الجماعات الدينية)، تعمل على ترسيخ منظومة من القيم والمعايير التي تُحدّد السلوك المرغوب فيه، وتفرض عقوبات مادية أو معنوية على من يخرج عنها.
وعلى النقيض، يؤدي ضعف الضبط الاجتماعي، أو غيابه الكلي أو الجزئي، إلى خلل في المنظومة القيمية، وظهور السلوكيات المنحرفة، بما فيها الجريمة، كنتيجة حتمية لغياب الرادع الاجتماعي أو القانوني.

تتجلى العلاقة الوثيقة بين الضبط الاجتماعي والجريمة في أن الضبط يهدف إلى تنظيم السلوك البشري، عبر نشر قواعد السلوك المتفق عليها اجتماعيًا، وتعزيز الامتثال لها من خلال وسائل الضغط

[1]- بوشناق، محمد، التغير الاجتماعي والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص. 45.

الاجتماعي. وبالتالي، فإن الجريمة تمثل خرقًا لهذه القواعد، وتعبيرًا عن فشل الضبط الاجتماعي في أداء دوره بالشكل المطلوب[1].

وقد أثبتت دراسات **سوسيولوجية** متعددة أن ارتفاع نسب الجريمة عادة ما يرتبط بمجتمعات تعاني من ضعف في آليات الضبط الاجتماعي، مثل التفكك الأسري، ضعف الانتماء الاجتماعي، فقدان المرجعية الدينية أو الأخلاقية، أو هشاشة المؤسسات القانونية والتنظيمية.

ولفهم هذه العلاقة بصورة أعمق، يمكن التمييز بين نوعين من الضبط الاجتماعي[2]:

- **الضبط الاجتماعي الرسمي** :يتم عبر القوانين والتشريعات وأجهزة إنفاذ القانون، حيث تُعاقب السلوكيات الإجرامية وفق نصوص قانونية محددة.
- **الضبط الاجتماعي غير الرسمي** :يتم من خلال الأعراف والتقاليد والدين والعلاقات الاجتماعية، إذ تقوم الجماعة الاجتماعية بفرض عقوبات اجتماعية (كالنبذ أو الإدانة الأخلاقية) على الأفراد المنحرفين.

وعليه، فإن فعالية الضبط الاجتماعي تتطلب توازناً بين هذين الشكلين: إذ ينبغي للقوانين أن تكون عادلة وفعالة، وأن تكون القيم الاجتماعية داعمة لاحترام هذه القوانين. ففي غياب الضبط غير الرسمي، قد لا تحقق القوانين وحدها الامتثال الكافي، كما أن الضبط غير الرسمي، بدون دعم من الأجهزة الرسمية، قد يفقد قدرته على التأثير.

في هذا السياق، يظهر أن الضبط الاجتماعي لا يمنع الجريمة فحسب، بل يُساهم كذلك في تفسير أسبابها، وفهم دوافع السلوك الإجرامي، سواءً تعلق الأمر بضعف التنشئة الاجتماعية، أو بانهيار الروابط الاجتماعية، أو بانعدام الرقابة الذاتية لدى الأفراد.

وبناءً عليه، فإن محاربة الجريمة لا تقتصر فقط على سن القوانين والعقوبات، بل تتطلب بناء نظام ضبط اجتماعي متكامل، يزاوج بين الردع القانوني، والتنشئة الاجتماعية الإيجابية[3]، والدعم المؤسسي، من أجل تعزيز الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية، والحد من مظاهر الانحراف والإجرام.

---

[1] - بوشناق، محمد ، المرجع نفسه، ص47.
[2] - دوركايم، إميل.، تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة: فؤاد كامل، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص 126.
[3] - دوركايم، إميل، المرجع نفسه، ص127.

2- الاتجاه النظري لدور الضبط الاجتماعي في تفسير الجريمة

شهدت الدراسات السوسيولوجية تطورا ملحوظا في تناول العلاقة بين الضبط الاجتماعي وظاهرة الجريمة، حيث سعت مجموعة من النظريات إلى تفسير كيفية تأثير الضبط أو غيابه على سلوك الأفراد[1]، وعلى مستويات الانحراف والجريمة داخل المجتمعات، وقد ركزت هذه النظريات على أن الضبط الاجتماعي لا يؤدي فقط إلى تنظيم المجتمع وضمان تماسكه، بل يشكل أيضًا خط الدفاع الأول للحد من السلوكيات الإجرامية[2].

من أبرز هذه الاتجاهات النظرية[3]:

2-1-نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي (Travis Hirschi)

تُعد نظرية الضبط الاجتماعي التي قدمها **ترافيس هيرشي** (Travis Hirschi)من أهم الإسهامات في فهم العلاقة بين الضبط والانحراف. حيث يرى هيرشي أن الأفراد يمتنعون عن ارتكاب الجرائم أو الانحرافات بفضل الروابط الاجتماعية التي تربطهم بالمجتمع، وتتمثل هذه الروابط في أربعة عناصر رئيسية:

- **الالتزام** :(Commitment)ارتباط الفرد بأهداف مجتمعية مشروعة كالنجاح المهني أو الأكاديمي، مما يجعله يتجنب السلوكيات التي قد تهدد تحقيق هذه الأهداف.
- **الانخراط** :(Involvement)انشغال الأفراد في أنشطة مجتمعية (كالدراسة، العمل، الأنشطة الرياضية والثقافية)، مما يترك لهم وقتًا أقل للتفكير أو التورط في الجريمة.
- **الاعتقاد** :(Belief)إيمان الأفراد بالقيم والمعايير الأخلاقية للمجتمع، مما يعزز امتثالهم للقوانين والقواعد.
- **التعلق** :(Attachment)قوة الروابط العاطفية مع الآخرين (كالأسرة، الأصدقاء، المعلمين)، مما يجعل الفرد يحجم عن التصرفات التي قد تخيب آمال من يرتبط بهم.

[1] - عبده، عبد القادر. "النظريات السوسيولوجية والانحراف". مجلة الفكر الاجتماعي المعاصر، العدد 4، 2021، ص. 77
[2] - عبده، عبد القادر، المرجع نفسه، ص78.
[3] - عبده، عبد القادر، المرجع نفسه ، ص81.

بحسب هذه النظرية، فإن ضعف هذه الروابط أو انهيارها يزيد من احتمالات الانحراف الإجرامي، إذ يفقد الأفراد الحواجز الاجتماعية التي تحول دون انتهاك القواعد.

2-2-نظرية التفكك الاجتماعي

ترجع جذور نظرية التفكك الاجتماعي إلى أعمال **مدرسة شيكاغو**، وخاصة الباحثين **شاو وماكاي (Shaw & McKay)** وتقوم هذه النظرية على فكرة أن ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف يرتبط بضعف أو تفكك المؤسسات الاجتماعية التقليدية في المجتمع، مثل الأسرة، المدرسة، والمؤسسات الدينية.

ويرى أنصار هذه النظرية أن المناطق التي تعاني من الفقر، الهجرة الكثيفة، الاختلاط الثقافي، وتدهور الخدمات العامة، تكون أكثر عرضة لظاهرة الجريمة، نتيجة عجز المؤسسات الاجتماعية عن ممارسة دورها الضبطي بشكل فعّال. ويؤدي هذا التفكك إلى غياب الرقابة الاجتماعية غير الرسمية، وانتشار الأنماط السلوكية المنحرفة بين الأفراد .

2-3-النظرية البنيوية الوظيفية

ترتبط هذه النظرية بأعمال المفكرين **إميل** دوركايم **(Emile Durkheim)** و **روبرت ميرتون (Robert Merton)** ، يرى دوركايم أن الضبط الاجتماعي هو ضرورة حيوية لاستمرارية المجتمع وتوازنه. فحسب تصوراته، يؤدي اختلال الضبط الاجتماعي إلى حالة **الأنومي (Anomie)** ، أي غياب المعايير، مما يفضي إلى ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف.

أما **ميرتون(Merton)**، فقد طوّر مفهوم الأنومي، معتبرًا أن الجريمة تنتج عن الفجوة بين الأهداف الثقافية للمجتمع (مثل تحقيق النجاح) والوسائل المشروعة المتاحة للأفراد لتحقيق هذه الأهداف. فعندما يشعر الأفراد بعدم قدرتهم على تحقيق النجاح بالطرق المشروعة، قد يلجأون إلى وسائل غير مشروعة، مثل الجريمة، لتعويض هذا الفارق[1].

[1]- روبيرت ميرتون، البنية الاجتماعية والفوضى، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، المجلد 3، العدد 159 ، 1983 ، ص ص 682/681

وبالتالي، تؤكد النظرية البنيوية الوظيفية على أن الضبط الاجتماعي يؤدي وظيفة أساسية في ضبط السلوك وضمان استقرار النظام الاجتماعي، وأن أي خلل في هذا النظام يؤدي بالضرورة إلى ظهور الانحرافات والجريمة.

3-آليات وأساليب الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة

يلعب الضبط الاجتماعي دورًا حيويًا في الوقاية من الجريمة والحد من انتشارها، مستندًا إلى جملة من الآليات والأساليب التي تسعى إلى توجيه سلوك الأفراد نحو الامتثال للمعايير الاجتماعية والقانونية. وتتعدد هذه الآليات بين ما هو رسمي مؤسساتي[1]، وما هو غير رسمي ينبع من البيئة الاجتماعية المباشرة للفرد. وفيما يلي أبرز هذه الآليات[2]:

3-1- القوانين والأنظمة

تُعد القوانين من أبرز أدوات الضبط الاجتماعي الرسمي، حيث تحدد المعايير المقبولة للسلوك الاجتماعي وتفرض عقوبات على من يخالفها .

تلعب القوانين دورًا مزدوجًا؛ فهي من جهة تمنع الأفراد من الانخراط في السلوك الإجرامي عن طريق الردع العام والخاص، ومن جهة أخرى تعمل على تحقيق العدالة عبر معاقبة المخالفين، مما يسهم في إعادة تأكيد المعايير الاجتماعية لدى بقية أفراد المجتمع.

إضافة إلى ذلك، تتطور القوانين بشكل مستمر لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يجعلها أداة ديناميكية لضبط السلوك والانحراف.

3-2-المؤسسات التربوية والدينية

تلعب المؤسسات التربوية، مثل المدارس والجامعات، دورًا أساسيًا في بناء شخصية الفرد منذ الصغر، عبر غرس القيم الأخلاقية والاجتماعية والالتزام بالمعايير والقواعد.

[1]- أبو العينين، عادل، "القيم الاجتماعية وضبط السلوك". مجلة دراسات اجتماعية، العدد 11، 2017، ص 38.
[2] - أبو العينين، عادل، المرجع نفسه، ص ص 38-39.

كما تسهم المؤسسات الدينية، مثل المساجد والكنائس، في تعزيز الضمير الأخلاقي لدى الأفراد، وتغذية شعورهم بالمسؤولية تجاه الآخرين والمجتمع.

تعمل هذه المؤسسات على تشكيل الوعي الجماعي، مما يقلل من احتمالية الانحراف والجريمة عبر إرساء ثقافة الامتثال والاحترام للقواعد الاجتماعية.

3-3-الرقابة الاجتماعية غير الرسمية

تشمل الرقابة غير الرسمية مختلف أشكال الضغط الاجتماعي الذي يمارسه الأفراد أو الجماعات الصغيرة، مثل الأسرة، الأصدقاء، والجماعات المرجعية، بهدف دفع الأفراد للامتثال للسلوك المقبول.

وتُعتبر الأسرة، في هذا السياق، أول وأهم مؤسسة تمارس الضبط على سلوك الفرد، من خلال تعليم القيم والمعايير، وتقديم المساندة العاطفية والاجتماعية. كما تشكل جماعة الأقران مرجعًا مهمًا، إذ قد تدفع الفرد إما إلى تعزيز سلوكه الإيجابي أو إلى الانحراف إذا كانت الجماعة تتبنى سلوكيات منحرفة.

تتميز الرقابة غير الرسمية بأنها مستمرة، وتعمل على مستوى الحياة اليومية، مما يجعلها فعالة للغاية في الوقاية الأولية من الجريمة[1].

3-4-الإعلام والتوعية

يُعد الإعلام أداة استراتيجية لتعزيز الضبط الاجتماعي، من خلال نشر ثقافة قانونية وقيم السلم الاجتماعي عبر وسائل الإعلام التقليدية (كالصحف، الإذاعة، التلفزيون)، ووسائل الإعلام الحديثة (كالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي)[2].

تقوم الحملات التوعوية الإعلامية بتسليط الضوء على مخاطر الجريمة، وتعزيز ثقافة القانون، وإبراز أهمية الالتزام بالسلوكيات الإيجابية، كما تسعى بعض البرامج الإعلامية إلى إبراز النماذج الإيجابية في المجتمع، مما يحفز الأفراد على تقليدها والابتعاد عن السلوك الإجرامي.

[1] - رضا إبراهيم ، مقال حول الرقابة الاجتماعية كآلية خاصة لحفظ النظام العام ، صحيفة الشرق ، دار الشرق للنشر ، قطر ، تم نشر المقال بتاريخ 11 /2025/6 على الساعة 2:00 وتم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/6/12على الساعة 19:12م ، موقع الشرق ، رابط المقال : https://al-sharq.com/opinion/11/06/2025/لقد-جرى-الكثير-من-الماء-تحت-الجسر

[2] - أبو العينين، عادل، 2017، مرجع سابق ، ص 38.

3-5- برامج الوقاية المجتمعية

تُعتبر برامج الوقاية المجتمعية من الأساليب الحديثة للضبط الاجتماعي، حيث تعتمد على الشراكة بين المؤسسات الأمنية (كالشرطة) والمجتمع المدني لتحقيق أهداف وقائية.

تشمل هذه البرامج مبادرات مثل: تعزيز وجود الشرطة المجتمعية، تنظيم حملات توعية للشباب، تحسين الخدمات التعليمية والصحية في المناطق المهمشة، وتوفير فرص العمل للشباب، مما يساهم في معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء الجريمة.

كما تعتمد هذه البرامج على مقاربة شمولية تدمج بين الوقاية الأولية (منع ظهور السلوك الإجرامي)، والوقاية الثانوية (منع عودة الجناة إلى ارتكاب الجرائم).

4- التحديات التي تواجه الضبط الاجتماعي في مواجهة الجريمة

على الرغم من تعدد آليات وأساليب الضبط الاجتماعي، إلا أن فعاليتها تواجه العديد من التحديات المعاصرة التي تعيق قدرتها على الحد من ظاهرة الجريمة. وتنبع هذه التحديات من التحولات الاجتماعية، الاقتصادية، والتكنولوجية التي طرأت على المجتمعات الحديثة[1]. ومن أبرز هذه التحديات:

4-1- التغير الاجتماعي السريع:

تشهد المجتمعات الحديثة تغيرات اجتماعية متسارعة أثرت بشكل ملحوظ على منظومة القيم والمعايير التقليدية.

فالتطورات في أنماط الحياة، والعلاقات الاجتماعية، والهجرة الداخلية والخارجية، أدت إلى تفكك بعض القواعد الاجتماعية التي كانت تضطلع بدور أساسي في ضبط السلوك.

ومع تراجع القيم الجماعية التقليدية، بات الأفراد أكثر ميلًا لتبني أنماط سلوكية فردية قد تتعارض مع المعايير الاجتماعية، مما يُضعف فعالية الضبط الاجتماعي التقليدي ويزيد من احتمالات الانحراف.

[1] - نجيب، فاطمة الزهراء، التنشئة الاجتماعية ومكافحة الجريمة، الجزائر: دار الهدى، 2018، ص 142.

4-2-ضعف التنشئة الاجتماعية:

تلعب التنشئة الاجتماعية دورًا محوريًا في بناء شخصية الفرد وتحديد سلوكه. ومع ذلك، تواجه الأسرة، باعتبارها الخلية الأساسية للتنشئة، تحديات متعددة مثل التفكك الأسري، ضعف الروابط العائلية، وتراجع الدور التربوي.

كما أن المؤسسات التربوية، في العديد من المجتمعات، أصبحت تركز أكثر على الجانب الأكاديمي على حساب بناء القيم الأخلاقية والاجتماعية، مما أضعف قدرتها على أداء وظيفة الضبط الاجتماعي.

كل ذلك ساهم في نشوء أجيال أقل ارتباطًا بالقيم والمعايير الاجتماعية، وأكثر عرضة للانحراف والسلوك الإجرامي[1].

4-3-العولمة والثورة الرقمية:

جاءت العولمة والثورة الرقمية بمظاهر جديدة أدت إلى تعقيد أنماط الضبط الاجتماعي، حيث ساهمت في:

- **ظهور أنماط جديدة من الجرائم** مثل الجرائم الإلكترونية، والاحتيال عبر الإنترنت، وجرائم الابتزاز الإلكتروني، التي تتطلب آليات ضبط جديدة تختلف عن الآليات التقليدية.
- **انتشار القيم والمعايير الأجنبية** التي قد تتعارض مع قيم المجتمعات المحلية، مما أدى إلى بروز صراعات ثقافية وقيمية أثرت على الاستقرار الاجتماعي.
- **سهولة الوصول للمعلومات** وتبادلها، بما في ذلك المحتويات المخالفة للقانون أو المشجعة على العنف والجريمة.

هذه الظواهر فرضت تحديات كبيرة على مؤسسات الضبط الاجتماعي، وأصبحت الحاجة ملحة لتطوير استراتيجيات جديدة قادرة على مواجهة هذه التحولات الرقمية[2].

[1] - - نجيب، فاطمة الزهراء، 2018، نفس المرجع ، ص 142.
[2] - نجيب، فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 143.

4-4-ضعف الثقة بالمؤسسات:

تُعد الثقة عنصرًا أساسيًا لنجاح الضبط الاجتماعي، إلا أن تراجع ثقة الأفراد بالمؤسسات الرسمية (كالشرطة، القضاء، والحكومات) في بعض المجتمعات أدى إلى ضعف الامتثال الطوعي للقوانين والأنظمة.

وتُعزى هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، منها الفساد، ضعف الأداء المؤسساتي، وعدم الشفافية، مما جعل كثيرًا من الأفراد يتعاملون مع القوانين باعتبارها أدوات قسرية لا تعبّر بالضرورة عن العدالة الاجتماعية.

ضعف الثقة بالمؤسسات يفتح المجال أمام تزايد السلوكيات المنحرفة، إذ يشعر الأفراد بعدم وجود رادع حقيقي أو عادل، مما يفاقم من ظاهرة الجريمة[1].

4-5-الضغوط الاقتصادية والاجتماعية:

تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية دورًا محوريًا في التأثير على مستويات الجريمة. فالفقر، البطالة، ضعف العدالة الاجتماعية، وتزايد الفوارق الطبقية تعتبر من أبرز العوامل الدافعة نحو الانحراف.

هذه الضغوط تولد مشاعر الإحباط والتهميش، مما يدفع بعض الأفراد إلى اللجوء للسلوكيات الإجرامية كوسيلة للهروب من الواقع أو لتحصيل حاجاتهم الأساسية بطرق غير مشروعة.

ورغم أن الضبط الاجتماعي يسعى لاحتواء هذه الظواهر إلا أن معالجة أسبابها الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تدخلات شاملة تتجاوز نطاق الضبط التقليدي.

[1] - خليل، أحمد عبد الله. "دور التشريع في الضبط الاجتماعي". مجلة القانون والمجتمع، العدد 7، 2020، ص. 92.

5- المؤسسات التي تعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي للحد من الجريمة

يُعدّ الضبط الاجتماعي من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع في تنظيم سلوك أفراده، وضمان التزامهم بالقيم والمعايير المتفق عليها. وتكمن أهمية هذا المفهوم في دوره الحيوي في الحد من ظاهرة الجريمة، من خلال وسائل وأساليب متنوعة، بعضها رسمي يتمثل في أجهزة الدولة، والبعض الآخر غير رسمي ينبع من داخل المجتمع ذاته.[1]

وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي تؤثر على فاعلية الضبط الاجتماعي في مكافحة الجريمة:[2]

5-1- الأسرة: الحصن الأول للتنشئة السليمة.

- تُعد الأسرة النواة الأولى التي يتلقى فيها الفرد مبادئ الأخلاق والانضباط. فهي تشكل البيئة الأولى التي تُزرع فيها القيم والمبادئ، مثل احترام القانون، وتحمل المسؤولية، والتفريق بين السلوك المقبول والمرفوض.
- وتشير الدراسات إلى أن التفكك الأسري، والإهمال، والعنف داخل الأسرة، قد يؤدون إلى انحراف الأبناء وميولهم نحو السلوك الإجرامي. وعلى النقيض، فإن البيئة الأسرية الداعمة والمترابطة تُعد عامل حماية قوي من الانحراف.

5-2-المدرسة: ساحة التربية والتعليم

- تلعب المدرسة دورًا تكميليًا في تربية الفرد، فهي لا تكتفي بتقديم التعليم الأكاديمي، بل تسهم في بناء شخصية متوازنة، من خلال ترسيخ القيم الاجتماعية، وتعليم النظام، والانضباط، وقبول الآخر.
- المعلم الجيد، والأنشطة اللامنهجية، والمناخ المدرسي الآمن، كلها عناصر تعزز من فاعلية الضبط الاجتماعي، وتقلل من فرص الانحراف.

5-3-الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي: التأثير السريع والعميق

- في العصر الحديث، يُعد الإعلام بمختلف وسائله – التقليدية والحديثة – من أقوى العوامل المؤثرة على تشكيل السلوك المجتمعي. و يمكن للإعلام أن يؤدي دورًا توعويًا قويًا، من خلال نشر ثقافة احترام القانون، والتحذير من تبعات الجريمة، وتسليط الضوء على النماذج الإيجابية. لكن، في المقابل، قد يسهم الإعلام السلبي في تطبيع الجريمة أو تمجيد المجرمين، مما يؤدي إلى تقليدهم، خاصة في فئة الشباب والمراهقين.

5-4- الدين والقيم الأخلاقية: الرادع الداخلي

[1] - أبو زيد، أحمد،"الضبط الاجتماعي والتماسك المجتمعي". المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 6، 2019، ص. 56.
[2] - أبو زيد، أحمد، المرجع نفسه، ص 58.

- يشكل الدين – بما يحمله من مبادئ أخلاقية وتعاليم سامية – أحد أقوى المحركات التي تضبط السلوك من الداخل. فالمجتمع المتدين الذي تُغرس فيه القيم مثل الأمانة، الصدق، والرحمة، تقل فيه معدلات الجريمة بشكل واضح.
- والفرق هنا أن الرادع ديني وذاتي، فلا يحتاج الفرد إلى سلطة خارجية لمنعه من ارتكاب الخطأ، بل يستند إلى وازع داخلي قوي.[1]

5-5- القوانين وأجهزة الضبط الرسمية: السلطة الرادعة

- تُعدّ الدولة عبر مؤسساتها الأمنية والقضائية، من أهم أدوات الضبط الاجتماعي الرسمي. فوجود قوانين واضحة، وعدالة ناجزة، وعقوبات رادعة، يجعل الفرد يُفكر كثيرًا قبل الإقدام على أي فعل مخالف. لكن يجب أن يقترن ذلك بالعدل والشفافية، لأن غياب الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة يُفقد هذه الوسائل فاعليتها.

5-6-الوضع الاقتصادي والاجتماعي: المناخ المؤثر في السلوك

- لا يمكن إغفال أثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تشكيل سلوك الأفراد ، فالفقر و البطالة، والتهميش، كلها عوامل قد تدفع بعض الأفراد نحو الجريمة، خاصة إذا شعروا بعدم وجود بدائل مشروعة لتحقيق احتياجاتهم. وبالتالي، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، كلها من الوسائل الوقائية المهمة للحد من الجريمة.

[1] - أبو زيد، أحمد، المرجع نفسه، ص 58.

الخلاصة

وفي خلاصة هذا الفصل توصلنا إلى الضبط الاجتماعي يعد أحد الركائز الأساسية في مكافحة الجريمة، إذ يساهم في الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره من خلال توجيه سلوك الأفراد نحو الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية. وينقسم الضبط إلى نوعين: رسمي، يتمثل في القوانين والعقوبات التي تفرضها الدولة عبر أجهزتها القضائية والأمنية، وغير رسمي، ينبع من مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالعائلة والمدرسة والدين.

ويكمن سر فعالية الضبط الاجتماعي في التوازن بين هذين النوعين؛ فبينما يشكل الضبط الرسمي رادعًا قانونيًا مباشرًا، يوفر الضبط غير الرسمي بيئة وقائية تُغرس فيها المبادئ الأخلاقية منذ الصغر، مما يقلل من احتمالية الانحراف. ومع ذلك، فإن ضعف الثقة في مؤسسات الدولة أو تفكك الروابط الاجتماعية قد يُضعف من فعالية الضبط ويزيد من فرص تفشي الجريمة. لذلك، فإن بناء مجتمع متماسك أخلاقيًا وعادل قانونيًا هو السبيل الأمثل لتعزيز فعالية الضبط الاجتماعي والحد من الظواهر الإجرامية.

كما أن الظاهرة الإجرامية ليست مجرد فعل فردي منحرف، بل هي نتاج لسيرورة اجتماعية مركّبة يمكن فهمها من خلال النظريات السوسيولوجية المختلفة. وقد تم استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالجريمة، من حيث طبيعتها وأركانها وأنواعها، مع التوقف عند العوامل التي تُسهم في حدوثها.

كما تم التطرق إلى العلاقة الوثيقة بين الضبط الاجتماعي والجريمة، حيث ظهر أن الضبط يمثل أداة فعالة في تقويم السلوك، والوقاية من الانحراف، خاصة عندما يُمارَس من قبل مؤسسات مختصة كالشرطة والأمن الوطني. ويُعد هذا الطرح تمهيدًا ضروريا للفصل الموالي، الذي سيعالج البعد التطبيقي من خلال الدراسة ميدانية لواقع الضبط الاجتماعي داخل المؤسسات الأمنية بمدينة المسيلة.

الفصل الخامس: المقاربة المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

1- مجالات الدراسة

2- عينة الدراسة

3- المنهج المستخدم

4- ادوات الدراسة

الفصل الخامس: المقاربة المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

يعد استعراض الإطارين النظري والمنهجي للدراسة، يأتي هذا الفصل لتجسيد الجانب التطبيقي من البحث، من خلال عرض وتحليل المعطيات الميدانية التي تم جمعها من الميدان. ويهدف هذا الجزء إلى التحقق من الفرضيات المطروحة والكشف عن مدى تجسيد المفاهيم النظرية في الواقع العملي.

وقد تم تحديد مجموعة من الأبعاد الأساسية لهذا الفصل، تبدأ بتوضيح مجالات الدراسة من حيث الزمان والمكان والبشر، ثم عرض المنهج المعتمد والأدوات التي استخدمت في جمع البيانات، وعلى رأسها المقابلة شبه المقننة. تلي ذلك مرحلة تحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة، مع اختبار الفرضيات المطروحة في الفصل المنهجي، قبل أن نختم بعرض النتائج العامة والتوصيات المستخلصة من الواقع الميداني.

إن هذا الفصل يمثل حلقة الوصل بين الإطار النظري والتطبيق العملي، مما يسمح بتقييم مدى تطابق التصورات العلمية مع الواقع، ويعزز مصداقية البحث من خلال استناد نتائجه إلى بيانات واقعية موثقة.

1- مجالات الدراسة

تعتبر مجالات الدراسة اهم نقطة في البحث السوسيولوجي وتمثلت مجالات الدراسة كما هو موضح:

1-1- المجال البشري: شملت حدود الدراسة البشرية موظفي سلك الدرك الوطني في 7مقابلات ،

إن نجاح الدراسة لأي بحث علمي يتوقف على مدى دقة إختيار الباحث للعينة التي تمثل مجتمع الدراسة حيث أجريت هذه الدراسة على مستوى المجموعة الإقليمية للدرك الوطني مجتمع البحث في هذه الدراسة هو افراد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بمدينة المسيلة الواقعة ببلدية المسيلة

إلا أنه تم استجابة 7 أفراد وذلك راجع إلى التحفظ التام للعمال وهذا حفاظا على أساس المؤسسة التعامل معنا والإجابة على أسئلة المقابلة شبه مقننة.

1-2-. المجال المكاني : هو المكان الذي يتم فيه إجراء البحث أو الدراسة، وهو يحدد المنطقة الجغرافية التي يتم من خلالها جمع البيانات وتحليلها. ويعتمد هذا على نوع الدراسة والإمكانيات المتاحة لطبيعة الموضوع دور الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة بالمؤسسات الأمنية الجزائرية. تطلب البحث حصر مجال الدراسة المكانية أو الجغرافية التي يخص المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بولاية المسيلة حي حاج عيسى بالقرب من دائرة الولاية.

1-3- المجال الزماني: ويتمثل المجال الزماني في المدة الزمنية التي يقوم فيها الباحث بإجراء دارسته ولقد استغرق إنجاز هذه الدراسة في فترتين:

بداية الفترة الأولى: وتتمثل هذه الفترة في بداية عملية اختيار الموضوع التي بدأت من أكتوبر 2024 حيث قمنا مبدئيا بعملية جمع المراجع المتعلقة بالموضوع ثم تم ضبط عنوان الدراسة و الجانب النظري للدراسة الى غاية شهر مارس 2025.

بداية الفترة الثانية: تتمثل هذه الفترة في المدة الزمنية للجانب الميداني للموضوع فكانت الانطلاقة في شهر ماي 2025 وهذا نضرا لتأخر الاستجابة من قبل المؤسسة المستقبلة للدراسة، حتى شهر جوان حيث حددنا المنهج المتبع وعينة البحث و أداة جمع البيانات إضافة إلى قيامنا بزيارة إلى المؤسسة حيث قابلنا المسؤولين وقمنا بطرح الموضوع وطلب إجراء دراسة ميدانية بالمجموعة الإقليمية للدرك الوطني –المسيلة حي حاج عيسى –وقاموا بالموافقة بعد مدة من الانتظار، كما جمعنا بعض المعلومات حول الموضوع.

أما في المدة الثانية قمنا بزيارة استطلاعية لخلية الاعلام و الاتصال للشرطة الولائية لولاية المسيلة بغية الحصول على احصائيات الجرائم لولاية المسيلة التي تتبعها المؤسسة الأمنية وذلك بالتنسيق مع مؤسسة الدرك الوطني وقمنا بتحديد مقابلتين مع الدرك الوطني و الشرطة الولائية أما المرة الأخيرة قمنا بتحديد أسئلة الاستمارة وضبط بغرض توزيعها على الأفراد العاملين وتطبيقها للحصول على معظم المعلومات التي تهم موضوع البحث.علما انه تم تطبيق الدراسة و الانتهاء في الفترة الممتدة بين ماي 25و 15 جوان 2025 وهذا لصعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة.

2- عينة الدراسة

-مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من احصائيات الامن الولائي وافراد الدرك الوطني.

-عينة الدراسة: حيث يتم اختيار العينة قصدية غير عشوائية التي تم الاعتماد عليها في دراستنا الحالية .

- العينة غير العشوائية : (Random not Sampling) هي طريقة لأخذ العينات بشكل غير عشوائي من المجتمع، و تستخدم العينة القصدية غالبًا في البحوث النوعية، حيث يهدف الباحث إلى فهم تفصيلي عميق للموضوع ، وتعتبر العينة غير العشوائية أكثر طرق جمع البيانات شيوعًا، لأنها تتوصل لاستنتاجات غير متحيّزة وواضحة ودقيقة.

- ويتم اختيار المشاركين بناءً على خصائصهم، مثل خبرة معينة، أو مواقف خاصة، أو تجارب معينة، أو أي خصائص أخرى ذات صلة بأهداف البحث.

- ويتم اختيار العينة بعدة طرق منها الطريقة غير العشوائية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الأساسية.

3- المنهج وأدوات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي النوعي ، كونه يسمح بتوفير البيانات والحقائق وتفسيرها والإجابة عليها من خلال الكتب والمقالات والأطروحات والمواقع عبر شبكة الانترنت و الدراسات ، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المقابلة شبه مغلقة و الملاحظة بدون مشاركة التي تساعد على تحليل المعطيات والخروج بنتائج مفيدة.

4-أدوات جمع البيانات

أي بحث علمي يتطلب استعمال أدوات و أساليب تمنه من الوصول الى المعلومات الازمة و التي من خلالها يتم معرفة واقع الدراسة .

- **المقابلة الشبه مقننة**

المقابلة شبه المقننة هي نوع من المقابلات تجمع بين المقابلات المنظمة وغير المنظمة، حيث يكون لديها مجموعة من الأسئلة المعدة مسبقًا، ولكن مع إمكانية التوسع في هذه الأسئلة وفتح مجال للمستجيب للتعبير عن أفكاره ومواقفه بشكل أعمق . و تتميز المقابلة شبه المقننة بمرونة أكبر من المقابلة المقننة (المنظمة)، حيث يسمح للمحاور بالتوسع في الأسئلة وتعديلها بناءً على إجابات المستجيب.

ولقد استخدمنا المقابلة شبه المقننة في هذه الدراسة لكونها الأداة الوحيدة المتبقية لنا وهذا لرفض الجهة المعنية للأدوات الأخرى فاضطررنا الى استخدام المقابلة الشبه مقننة لربح الوقت الضائع الذي مر في انتظار الرد من الجهة المعنية من اجل تحليل البيانات المتحصل عليها من الميدان والتي قد كانت موجه لأفراد الدرك الوطني و الشرطة وكانت تحتوي على أسئلة شبه مقننة وتركنا للمبحوث الوقت الكافي للتفكير مع الشرح المتكرر للسؤال وايصال المعنى المقصود بكل سؤال للحصول على الإجابة الدقيقة ، وقد تم تعديل أسئلة المقابلة اكثر من " مرات لكي تتناسب مع المبحوثين .

وبعد التعديل و الصياغة النهائية كانت الأسئلة مكونة من 33 سؤال موزعة كما يلي :

المحور الأول: خصص للبيانات الشخصية ويضم 4 أسئلة .

المحور الثاني: خصص لاختبار الفرضية الفرعية الأولى –دور الضبط الرسمي في الحد من الجريمة –وضم 12 سؤال .

المحور الثالث: خصص لاختبار الفرضية الفرعية الثانية – دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة– وضم 9 أسئلة .

المحور الرابع: وخصص لاختبار الفرضية الرئيسية – الضبط الاجتماعي و الجريمة – وضم 8 أسئلة.

و قد تم تحديد فترة زمنية محدد لإجراء المقابلات مع مراعات القانون الداخلي و الالتزامات الوظيفية لكل مبحوث بهدف الاجابة على أسئلتها ،حيث قدر عدد المقابلات 15 مقابلة ولم يتم الإجابة الا على 7 مقابلات كاملة في الإجابة وهذا ما احدث خللا في تحليل المقابلات مما اضطرني

الى الاعتماد على تحليل المقابلات لأفراد لدرك الوطني المبحوثين وذلك بالتنسيق معهم من اجل الحفاظ على مصداقية التحليل وفق نظرية الضبط الاجتماعي المعتمدة.

- **الملاحظة بدون مشاركة:** هي تقنية من تقنيات جمع البيانات تعتمد على قيام الباحث بمراقبة الظاهرة أو السلوك في ميدانه الطبيعي دون أن يتدخل فيه أو يشارك فيه مباشرة. بحيث استُخدمت الملاحظة بدون مشاركة لرصد ممارسات الضبط الاجتماعي في البيئات المهنية للدرك الوطني، مثل مراكز الاستقبال... الخ ، وقد سمحت هذه الملاحظة بتقييم الأداء الواقعي دون التأثير على سلوك الفاعلين. تم تسجيل مظاهر مثل استجابة الأعوان للتبليغ، تفاعلهم مع المواطنين، ومستوى التنسيق المؤسساتي. كما تم رصد مدى اعتمادهم على المعايير القانونية مقابل اعتمادهم على تقدير المواقف الميدانية حتى في طريقة الإجابة ، كان لهم حضور ثقة بالنفس عدم التردد و الاتزان اثناء الإجابة و التمعن و الاصغاء الجيد ... كما كانت في اجاباتهم نوع من التحفظ وسلاسة و مرونة في الإجابة .

الفصل السادس: تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

1-عرض البيانات الميدانية وتحليلها

2-نتائج البيانات التحليلية

3-النتائج العامة

4-الاقتراحات

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

الفصل السادس: تحليل البيانات و استخلاص النتائج

1- عرض البيانات الميدانية و تحليلها

الهدف هو تحليل المقابلات المقدمة بشكل نوعي (تحليل مضمون) لعينة قصدية، وذلك لمذكرة ماستر تتناول "دور الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة" في المؤسسات الأمنية بمدينة المسيلة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل دور الضبط الاجتماعي بشقيه الرسمي وغير الرسمي في الحد من الجريمة، وذلك من خلال تحليل المقابلات المعمقة التي أُجريت مع أفراد من المؤسسات الأمنية بمدينة المسيلة. تعتمد الدراسة على المنهج الكيفي، وتحديداً تحليل المضمون، لعينة قصدية تهدف إلى جمع معلومات غنية ومتعمقة حول الظاهرة المدروسة.

المنهجية:

1. **المنهج المستخدم:** المنهج الكيفي.
2. **أداة جمع البيانات:** مقابلة شبه مقننة و الملاحظة بدون مشاركة .
3. **نوع العينة:** قصدية (تم اختيار أفراد من المؤسسات الأمنية بمدينة المسيلة).
4. **طريقة التحليل:** تحليل المضمون النوعي.

تحليل المقابلات (تحليل المضمون النوعي):

المحور الأول: البيانات الشخصية للمُستجوبين:

يتراوح سن المستجوبين بين 27 و 45 سنة، مما يوفر مزيجًا من الخبرة الميدانية (خاصة الفئة الأكبر سنًا) والرؤى الحديثة (الفئة الأصغر سنًا). هذا التنوع في الخبرة قد ينعكس على عمق وتنوع الإجابات المتعلقة بآليات الضبط الاجتماعي وتحدياته، خاصةً فيما يتعلق بتطور الجريمة وأنواعها الجديدة.

المحور الثاني: دور الضبط الاجتماعي الرسمي في الحد من الجريمة:

هل تعتقد أن القوانين والتشريعات الحالية كافية ورادعة للحد من الجريمة؟ نعم [x] **لا** [ ]

- **في حالة الإجابة بـ: نعم أو بـ: لا، ماهي التعديلات أو القوانين الجديدة التي تعتقدها ضرورية؟**

1. نعم. تعديل المواد الخاصة بالمضاربة
2. نعم . التشديد في تطبيق القوانين و العقوبات خاصة ضد المتاجرة في مجال الؤثرات العقلية و المخدرات.
3. لا . تشديد العقوبات من خلال سن قوانين جديدة و إعادة النظر في بعض القوانين و التشريعات.
4. نعم. عبر تطوير الإجراءات الردعية و القوانين للحد من الجرائم مثال على ذلك مثلا واحد قتل واحد عمدا كي يروح يحكمولو 20سنة بسبب قرار العفو و دفع غرامة مالية تخفف العقوبة ولكن لوكان جاو يطبقو بصرامة ويديرو القصاص الشعب يخاف و يقلل من الجريمة .
5. نعم، القوانين الحالية تعتبر فعالة لكن لازم مراجعتها دورياً باش تواكب تطورات الجرائم الجديدة، خاصة السيبرانية منها..نحتاج نضيف مواد مواكبة للجرائم الحديثة والعقوبات البديلة لبعض الجنح الخفيفة.
6. هي كافية بصح تستحق شوي تعديلات مثل قانون المضاربة وحماية حقوق المستهلك.
7. القوانين فعالة بصح تملص المجرمين للثغرات القانونية هي لي تخلينا نحتاج إلى تحديث القوانين باستمرار لتواكب أساليب الجريمة الحديثة، خصوصاً في الجرائم الإلكترونية وغسيل الأموال.

التعليق:

تُركز هذه الإجابات على ضرورة تكييف وتحديث القوانين لتكون أكثر ردعًا ومواكبة للجرائم المستحدثة (مثل الجرائم السيبرانية والمضاربة) والجرائم الخطيرة (مثل المخدرات والقتل). هذا يُعكس بشكل مباشر مفهوم الالتزام (Commitment) لدى هيرشي، حيث أن وجود قوانين واضحة وصارمة تُشكل حاجزًا أمام الانحراف، لأن الفرد يدرك الثمن الذي قد يدفعه مقابل سلوكه الإجرامي. كما أنها تُمثل جزءًا من الاحتواء الخارجي (External Containment) لدى ريكليس(Reckless) ، فالقوانين والإجراءات الردعية هي قوى اجتماعية تُقيّد السلوك وتوجهه نحو الامتثال[1].

برأيك ما هي المعوقات التي تحد من فعالية الضبط الاجتماعي الرسمي: (القانون)، في الحد من الجريمة؟

1- عدم وجود الرقمنة بشكل كاف.

[1] - ترافيس هيرشي، أسباب جنوح الاحداث، ترجمة الدكتور محمد سلامة، محمد غباري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،ط1، ص06.

2- الرشوة والإعفاءات المستحدثة والافراج المشروط..... .الخ

3- قوانين العفو و الاكراه البدني .

4- ضعف التكنولوجيا ووسائل التتبع و نقص وسائل التحقيق لي تكشف الجرائم في وقت قصير .

5- ضعف التكوين المستمر، ونقص الإمكانيات المادية والتكنولوجية داخل المؤسسات الأمنية.

6- عدم اتباع المواطنين للقانون و عدم درايتهم به وتغافلهم عنه ففي الكثير من الأحيان يصادفونا مواطنين يقوموا بمخالفات وهوما معلابالهمش بلي راهي مخالفة مثال على ذلك في الباراجات سيارة سلع نصيبوهم رافدين فيها عباد سيارة غير مؤهلة ولا نقولو غير مجهزة لحمل الناس خاصة بالسلع علاه نتا تروح تهز عباد ولوكان قدر الله صرالك حادث مش لي هزيتهم معاك قادر يموتو هذا افتراض فقط .

7- بطء الإجراءات القضائية / نقص الموارد البشرية والتكنولوجية /ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية

التعليق:

تُشير هذه المعوقات إلى نقاط ضعف جوهرية في تطبيق الضبط الرسمي، مما يُقلل من فعاليته. "الرشوة" و"الإعفاءات" و"قوانين العفو" تُضعف من يقين العقوبة، وهو عنصر أساسي في الردع. عندما يرى الأفراد أن العقوبات قد تُخفف أو تُلغى، يقل الالتزام بالقانون، ويُصبح الحافز للانحراف أقوى. كما أن "ضعف التكنولوجيا والإمكانيات" يُعيق قدرة مؤسسات الضبط الرسمي على ممارسة دورها في "الاحتواء الخارجي"، مما يُضعف من الرقابة والقدرة على كشف الجرائم ومنعها[1].

كيف يساهم الضبط الاجتماعي: (المؤسسات الأمنية والقضائية والقوانين)، في الحد من الجريمة؟

1- عبر التجسس و الوقاية و القمع عبر توقيف المشتبه فيهم .

2- يساهم في الوقاية و ردع تفاقم الاجرام في المجتمع

3- من خلال الردع و المتابعة القضائية و المراقبة بعد الافراج.

4- في تطبيق القانون و المواد المنصوصة .

5- عن طريق الردع القانوني، وتطبيق العقوبات العادلة، وتنظيم الحملات الأمنية الوقائية.

6- بطبيعة الحال ليهم مساهمة كبيرة في الحد من الجريمة فهي تضبط السلوك بالردع و القوانين الصارمة وتقوم على تسويتهم وإعادة ادماج المجرمين بعد الخروج من المؤسسات الإصلاحية لانخراطهم في المجتمع .

[1] - مارفن. كرون وجيمس ماسي ، الضبط الاجتماعي و السلوك المنحرف، دراسة لعناصر الرابطة الاجتماعية ، مجلة علم الاجتماع الفصلية ، المجلد 21، العدد (4) ، دار تايلور وفرانسيس المحدودة ،ص 16.

7- يعمل على فرض سلطة القانون ومحاسبة الجناة، ما يخلق بيئة رادعة ويعزز الثقة المجتمعية.

التعليق:

تُجمع الإجابات على أن الضبط الرسمي يُساهم بالأساس من خلال الردع والوقاية والتطبيق الفعال للقانون. هذا يُعزز مفهوم الالتزام (Commitment) لدى هيرشي، حيث أن الخوف من التوقيف والمتابعة القضائية وتطبيق العقوبات يُشكل حاجزًا أمام السلوك الإجرامي. كما أن "المراقبة بعد الإفراج" تُشكل استمرارًا لـ"الاحتواء الخارجي" لمنع العودة إلى الانحراف. الدور الوقائي عبر "الحملات الأمنية" و"التجسس" يهدف إلى تقليل فرص ارتكاب الجريمة من الأساس.[1]

من وجهة نظرك ماهي الاليات التي تساعد على تحقيق الجزاء العادل والاستقرار الاجتماعي؟

1- التحسيس و التوعية وكذلك ايضا

2- اعتماد الشفافية و تطبيق القانون

3- تشديد العقوبات و مكافحة الجرائم و الآفات الاجتماعية .

4- الإخلاص في العمل مع تطبيق القوانين بحذافيرها دون ادخال العاطفة في العمل.

5- أهم شيء هو استقلالية القضاء، وتكافؤ الفرص في المحاسبة، وتوفير وسائل الإثبات الحديثة.

6- الصرامة في تطبيق القوانين دون تحيز .

7- قضاء مستقل وسريع./ عدالة في تنفيذ العقوبات./ شفافية في الإجراءات القانونية.

التعليق :

تُبرز هذه الإجابات أهمية العدالة في تعزيز فعالية الضبط الرسمي. "استقلالية القضاء"، "الشفافية"، و"تكافؤ الفرص" تُعزز من الاعتقاد (Belief) لدى هيرشي، حيث يُصبح الأفراد أكثر إيمانًا بشرعية النظام القانوني واستقامته، مما يُقوي من روابطهم بالمجتمع ويُقلل من دوافع الانحراف الناجمة عن الشعور بالظلم. كما أن "التشديد في العقوبات" مع "الإخلاص في العمل" يُعزز من عنصر الالتزام والردع.[2]

كيف يؤثر الجزاء العادل على تحقيق الاستقرار والامن العام في المجتمع؟

1- عبر ثقة المواطن في المؤسسات الأمنية .

[1] نفس المرجع ص 16

[2] السمري عدلي محمود ، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة ،عمان ،ط1، 2009 ص ص291/290

2- يأثر عن طريق تعزيز ثقة المواطن بالجهات الأمنية ويكون ذلك بتفكيك العصابات و الجماعات المنظمة ونشر الخوف و الحيطة و الحذر من تفاقم جرائم .

3- من خلال تخويف الجاني اعلام المواطنين بمدى صرامة القانون اتجاه كل مخالف .

4- ويكمن هذا التأثير في التقليل من معدلات الجريمة و الحد منها .

5- يقلل من الرغبة في الانتقام أو ارتكاب الجرائم الفردية.

6- يكمن تأثيره في جعل المجتمع اكثر استقرارا وامنا وهذا من خلال ثقة المواطن بالمؤسسات الأمنية وهذا من اجل الحفاظ على النظام المجتمعي وفق قوانين منصوصة تنظم افراد المجتمع .

7- يقلل من الانتقام والعدوانية./ يعزز احترام القانون./يحقق الطمأنينة للمواطنين.

التعليق:

تُشير هذه الإجابات إلى أن الجزاء العادل يُحقق الاستقرار والأمن العام من خلال تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات الأمنية والقضائية، وهو ما يُقوي من الاعتقاد (Belief) بالنظام الاجتماعي. عندما يثق الأفراد في قدرة الدولة على فرض العدالة وحماية حقوقهم، تقل دوافعهم للانحراف أو اللجوء إلى "الانتقام". كما أن "تخويف الجاني" و"التقليل من معدلات الجريمة" يُعدان نتيجة مباشرة لفعالية "الالتزام" بالردع القانوني.[1]

هل تقومون بنشاطات توعوية حول الجريمة (بأنواعها) وعواقبها من الناحية القانونية؟

نعم [x] لا [ ]

التعليق :

الإجماع على القيام بأنشطة توعوية يُؤكد على وعي المؤسسات الأمنية بأهمية دورها في تعزيز الاعتقاد (Belief) بمعايير وقوانين المجتمع. هذه الأنشطة تهدف إلى بناء فهم مشترك للعواقب القانونية للسلوك المنحرف، مما يُعزز من الضبط الذاتي لدى الأفراد.

كيف ذلك؟

1- نعم .من خلال البرامج التوعوية المستمرة في كافة المجالات خاصة المؤسسات التربوية .

2- نعم . وذلك بتخصيص أيام تحسيسية في المدارس خاصة ، وتوعيتهم عن مخاطر الجرائم المرتكبة .

3- من خلال ندوات و البرامج التوعوية حول مخاطر الآفات الاجتماعية و الجرائم بأنواعها ومدى خطورتها وعواقبها .

[1] عدلي محمود نفس المرجع ص 291 .

4- من خلال البرامج التوعوية و الدورية في كافة المجالات مثل الباراجات و المقالات في المجلات و الروبورتاجات... الخ .

5- ننظم حملات في المدارس و الإذاعات وحتى عبر وسائل التواصل، نوضح فيها العقوبات القانونية.

6- النشاطات التوعوية التي تنظمها السلطات الأمنية تهدف إلى تعزيز الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع، وتقديم معلومات حول كيفية التعامل مع المخاطر الأمنية، وزيادة الوعي بأساليب الوقاية من الجرائم.

7- من خلال محاضرات توعوية في المدارس والجامعات، حملات إعلامية، ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي.

التعليق:

توضح هذه الإجابات تنوع آليات التوعية، مع التركيز على "المؤسسات التربوية" والمدارس. هذا يُشير إلى استهداف الفئات الشابة لبناء الاعتقاد الصحيح بالقوانين منذ الصغر، مما يُساهم في تكوين روابط اجتماعية قوية. استخدام "الندوات"، "المقالات"، و"الروبورتاجات" يُعزز من التورط (Involvement) في الأنشطة الإيجابية ويُساهم في نشر الوعي القانوني على نطاق واسع.[1]

كيف ساهمت نشاطاتكم التوعوية والدورية في رفع مستوى الامتثال والتقليل من الجريمة؟

1- ساهمت في جعل الاجرام في انخفاض بشكل ملحوظ.

2- ساهمت نشاطاتنا التوعوية في رفع مستوى الامتثال بتحسيس المواطن بمدى مجهوداتنا وفعالياتها في السهر على امنه بمكافحة الجرائم و جعلها في انخفاض.

3- ساهمت بالفعل في رفع مستوى الامتثال والتكاثف الاجتماعي والتقليل من الجريمة وذلك بتوعية المواطنين بمدى خطورة الجريمة والعقوبات المترتبة و اعلام المواطنين بحقوقهم و واجباتهم اتجاه مجتمعهم و انفسهم.

4- ساهمت من خلال نشر الوعي القانوني بين المواطنين، وتصحيح اخطائهم ومخالفاتهم.

5- ساعدت بزاف، خاصة بين الشباب، ولاو أكثر وعي بالقانون ويخافوا من العواقب خاصة مع التعديلات الأخيرة لقانون العقوبات.

[1] - ترافيس هيرشي،مرجع سابق ، ص06.

6- من خلال رفع مستوى الوعي الأمني لدى المواطن وإثراء. ثقافته الأمنية والقانونية التي تنظم حياته اليومية.

7- ساعدت في زيادة الوعي القانوني، خفضت من حالات العنف في المدارس، ورفعت مستوى التعاون مع الشرطة.

التعليق:

تُؤكد الإجابات على الأثر الإيجابي للوعي القانوني في "خفض معدل الجريمة" و"رفع مستوى الامتثال". هذا يُعزز مرة أخرى أهمية الاعتقاد (Belief) كعنصر رئيسي في نظرية الضبط الاجتماعي. عندما يُدرك الأفراد مخاطر الجريمة وعواقبها، ويثقون في جهود المؤسسات الأمنية، فإنهم يميلون أكثر إلى الامتثال للقانون وتقليل السلوك المنحرف. كما أن "التكاثف الاجتماعي" يُشير إلى تقوية التعلق بالآخرين.[1]

هل تعتقد أنه توجد علاقة بين تطبيق القوانين والجريمة؟

- اكيد توجد علاقة وثيقة لأن تطبيق القوانين يردع المجرمين.

هل يكون ذلك من بـ:

- أنخفاض معدل الجريمة: [x]
- تغير نوع الجريمة المرتكبة: [ ]
- تغير فئة المجرمين: [ ]
- كل الإجابات كانت(بانخفاض معدل الجريمة)

التعليق:

الإجماع على وجود علاقة وثيقة يؤكد على الفهم البديهي والمؤسسي لدور القانون كآلية ضبط أساسية يحد من الجريمة وهدا ما أثبتته احصائيات الجواب التي تمثلت في 100بالمئة بثبوت انخفاض معدل الجريمة . هذا يتوافق بشكل مباشر مع فرضية نظرية الضبط الاجتماعي بأن ضعف الضوابط يؤدي إلى الانحراف، وبالتالي فإن تطبيقها يحد منه.[2]

كيف يؤثر استعمال الردع القانونـــي على تغير معدل الجريمة :

1- تشديد العقوبات يردع المجرمين ومثالا على ذلك : التعدي على الأصول في انخفاض ففي سنة 2014كانت بنسبة 70 % مقارنة بسنة 2023 علما ان عدد قضايا 2023 كانت 17 قضية وهذا يثبت صرامة القانون في التطبيق.

[1] اكرز رونالد وساليرز كريستن ، نظريات علم الجريمة (المدخل ، التقييم ، التطبيقات)، ترجمة البداينة دياب و الخريشة رافع ، دار الفكر للنشر ،الأردن ، ط1، ص ص 174/171.

[2] - الصالح مصلح ، الضبط الاجتماعي ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، ط1، 2004 ص21

2- يؤثر بشكل كبير على معدل الجريمة. كلما كانت العقوبات واضحة وقابلة للتطبيق، الناس يترددون قبل ارتكاب الجريمة لكن ليس فقط الشدة هي المفتاح، المهم أيضا يكون في يقين بالعقوبة لأن الجاني إذا حس إن احتمال يُقبض عليه ضعيف، ممكن يغامر ويرتكب الفعل.

3- يأثر بمدى صرامة وفعالية القوانين وشدة تطبيقها لأن تطبيق القوانين يردع المجرمين وثال على ذلك قانون المضاربة يحد من جريمة المضاربة في المواد الاستهلاكية و حماية المستهلك من الغش .

4- يكمن تأثير على معدل الجريمة في مدى صرامته كلما كان صارم تراجعت معدلات الجريمة المرتكبة .

5- الردع القوي يخلي المجرم يعيد حساباته، ويولي يخمم مرتين قبل ما يرتكب الجريمة

6- الردع القانوني يعني وجود قوانين صارمة وعقوبات واضحة، والهدف منها هو تخويف الناس من ارتكاب الجرائم مثال على ذلك في سنغافورة، قوانينها مشددة جدًا حتى على جرائم بسيطة مثل رمي النفايات. وهذا ما جعل معدل الجريمة لديهم من بين الأقل عالميًا.

7- يأثر استعمال الردع القانوني على تغير معدل الجريمة من خلال جعله محاصر مقيد بالقوانين الرادعة التي تجعل من الجريمة ذات حيز ذيق و على سبيل المثال، بعد تشديد عقوبات السرقة الإلكترونية في 2023، انخفضت بنسبة 18% حسب إحصائيات وزارة العدل.

التعليق:

تُشدد الإجابات على دور "الردع" و"التشديد" و"الصرامة" في تقليل معدلات الجريمة. يُبرز هذا الجانب عنصر الالتزام (Commitment) لدى هيرشي، فكلما زاد إدراك الفرد لعواقب سلوكه الإجرامي (بسبب صرامة ويقين العقوبة)، قل ميله نحو ارتكاب الجريمة. المثال العملي (انخفاض التعدي على الأصول) يُقدم دليلاً ماديًا على فعالية هذا الردع.[1]

كيــف يؤثر استعمال الردع القانوني على تغير نوع الجريمة؟

1- من خلال تفكيك الشبكات و القيام بعمليات استباقية .

2- الردع القانوني لا يقلل الجرائم فقط، بل ممكن يغير نوعها لو كانت العقوبات شديدة على نوع معين (مثلاً السرقات العنيفة)، ممكن المجرمين يتحولوا لجرائم أقل خطورة أو أقل مراقبة مثل النصب الإلكتروني مثلًا. و هذا ما يسمّى أحيانًا بـ"الإزاحة الجُرمية".

3- في الحد من مستويات الجريمة و معدلات انتشارها في المجتمع .

4- يتغير نوع الجرم بتغير القوانين و التشريعات فكلما كانت القوانين صارمة قام المجرم بالتملص و الهروب من العقاب وتغيير الوسائل المرتكبة .

[1] عدلي محمود السومري مرجع سابق ص 289

5- قادر تتغير بتغير نوع الجرم مثال على ذلك جرائم الابتزاز تحولت من ورقية الى الكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي في فلاش ديسك مثلا وغيرها من الجرائم . وهذا لي يخلي نوع المجرمين يتبدلو ويطورو من نفسهم ويطورو في نوعية ارتكاب الجريمة و الفئة اللي ينتمو ليها.

6- الردع القانوني يعني وجود قوانين صارمة وعقوبات واضحة، والهدف منها هو تخويف الناس من ارتكاب الجرائم مثال على ذلك في سنغافورة، قوانينها مشددة جدًا حتى على جرائم بسيطة مثل رمي النفايات. وهذا ما جعل معدل الجريمة لديهم من بين الأقل عالميًا.

7- عندما يصبح المجرم محاصر في جريمة ما يقوم بتغير مجال الاجرام من سرقة الاحياء مثلا الى السرقة الالكترونية و اختراق الحسابات بعض المجرمين تحولوا من جرائم عنف إلى جرائم مالية أقل خطورة بسبب ارتفاع العقوبات.

التعليق:

تُشير هذه الإجابات إلى ظاهرة مهمة في علم الجريمة تُعرف بـ"الإزاحة الجرمية" (Crime Displacement). عندما تُصبح بعض أنواع الجرائم أكثر خطورة أو صعوبة بسبب الردع القانوني، قد يتحول المجرمون إلى أنواع أخرى أقل خطورة أو أسهل في التنفيذ (مثل الجرائم السيبرانية). هذا يُبرز أن الردع القانوني يُمكن أن يُغير من آليات الانحراف، مما يتطلب من الضبط الرسمي مرونة وتكيفًا مستمرين.

كيـــف يؤثر استعمال الردع القانوني على تغير فئة المجرمين؟

1- من خلال خوف المجرم من الجزاء .

2- عندما يصبح المجرم محاصر في جريمة ما يقوم بتغير مجال الاجرام من سرقة الاحياء مثلا الى السرقة الالكترونية و اختراق الحسابات بعض المجرمين تحولوا من جرائم عنف إلى جرائم مالية أقل خطورة بسبب ارتفاع العقوبات.

3- الردع القانوني قد يؤثر على نوع الأشخاص اللي يرتكبون الجرائم. الناس التي ليس عندهم سوابق أو عندهم مستقبل مهني أو تعليمي واضح ممكن يمتنعوا عن الجريمة بسبب الخوف من العقوبة بينما الأشخاص اللي عايشين في بيئات مضطربة أو عندهم خلفية إجرامية ممكن ما يتأثروش بنفس الشكل. فالردع ممكن "ينقّي" فئة المجرمين لتكون أكثر تمرسًا وخطورة.

4- بردع بعض الفئات ذات الجهل قانوني كيفاه نقلوها معندهمش دراية بالقوانين و المخالفات و العواقب تصيبه يزدم ديراكت يهرس برك لا كبير يقادروا ولا مرا يحترمها يسرق نورمال يتعدى على الأصول .. الخ

5- قادر تتبدل وتتحول من جرائم ملموسة مادية الى جرائم معنوية من سرقة تقليدية الى سرقة رقمية .

6- الردع القانوني يخلي المجرمين المبتدئين يفكرو ألف مرة قبل ارتكاب الجريمة. يعني الردع القوي يقلل من عدد المجرمين الجدد لكن: المجرمين المحترفين اللي عندهم خبرة أو علاقات ممكن ما يتأثروش بسهولة، ويحوسوا على طرق لتفادي العقوبة .مثال: شباب صغار في السن لما يشوفوا أصدقاؤهم اتسجنوا بسبب جريمة صغيرة، يخافوا يدخلوا نفس الطريق.

7- تأثير الردع القانوني على فئة المجرمين نتج عنه قلّت نسبة الجرائم من فئة الشباب بعد تنفيذ برامج الردع في المدارس وتوعيتهم عن مدى خطورة الجرائم وعواقبها و قوانينها الرادعة .

التعليق:

تُوضح هذه الإجابات أن الردع القانوني يؤثر بشكل متفاوت على فئات المجرمين. الأشخاص الذين لديهم "استثمار" أكبر في حياتهم (عمل، تعليم، سمعة – أي لديهم التزام قوي) هم أكثر عرضة للردع. بينما قد لا يتأثر المجرمون "الأكثر تمرسًا وخطورة" بنفس الدرجة، مما يُشير إلى أن الردع القانوني وحده قد لا يكون كافيًا للتعامل مع جميع فئات المجرمين، ويُبرز الحاجة إلى تدخلات تُعزز من الروابط الاجتماعية (التعلق، التورط، الاعتقاد) لدى هذه الفئات.[1]

هـــل كلما قل الجزاء القانوني ارتفع معدل الجريمـــة المرتكبـــة؟

1- نعم لأنه يعتبر مؤثر جدا للردع .

2- نعم بصح ماشي دايما اذا حسّ الناس إن العقوبة خفيفة أو مش مطبقة، ممكن يعتبروا الجريمة "مكسب يستاهل المخاطرة". لكن لازم نركز على التوازن: عقوبة عادلة + تطبيق فعّال + عدالة سريعة = ردع فعّال.

3- نعم تساهم قلة الجزاء القانوني في ارتفاع معدل الجريمة المرتكبة .

4- نعم، بشكل عام، كلما قل الجزاء القانوني، كلما زادت الجريمة ونقدرو نقولو كلما قل الجزاء زاد التمرد.

[1] - عايد عواد الوريكي، علم الجريمة ، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن ، ط 1، 2008 ،ص 218

5- نعم، هذي حاجة ظاهرة كيما تكون لحالة مرخوفة اكيد معايير المجتمع وحدها غير كافية باش تنظم المجتمع وراح تطغى الجريمة و المجرمين مكاش لي يحبسهم عند حدهم .

6- غالبًا نعم، بصح مش دايمًا! إذا الناس عرفوا إن العقوبة بسيطة أو فيه تراخي في التطبيق، طبيعي إنهم ما يخافوش من ارتكاب الجريمة. مثال: في بعض المناطق اللي قل فيها تواجد الشرطة أو خُفِّضت العقوبات على المخالفات، ارتفعت نسب السرقة بنسبة تصل لـ 20–30 %لكن لازم ننتبه: تطبيق القانون أهم من شدته! قانون قوي بدون تطبيق بلا فايدة.

7- انخفاض العقوبة يعطي شعور بعدم الجدية في تطبيق القانون مما يشجع البعض على ارتكاب الجريمة.

التعليق:

كل الإجابات كانت نعم و الإجماع على هذه النقطة يُعزز الفرضية الأساسية لنظرية الضبط الاجتماعي المتعلقة بالالتزام (Commitment). عندما يقل الجزاء، يقل "تكلفة" الانحراف، وبالتالي يقل "الالتزام" بالامتثال للقانون، مما يُشجع على ارتكاب الجريمة. الإشارة إلى أن "التوازن: عقوبة عادلة + تطبيق فعال + عدالة سريعة = ردع فعال وهنا تُؤكد اجاباتنا على أهمية اليقين والتطبيق الفعال للردع.[1]

المحـور الثالـث: دور الضبـط الاجتماعـي غيـر الرسمـي في الحـد من الجريمـة: هل للردع الاجتماعي مساهمة في الحد من السلوكيات الإجرامية؟

1- نعم توجد مساهمة لأن تشديد العقوبات يؤثر على شكل و عدد المجرمين و السلوك الاجرامي .

2- له نوعا ما. الانتماء الاسري و الاجتماعي لا يقبل الاجرام و نظرة المجتمع و المحيط مهمة في تقويم السلوك.

3- نعم لأنه ينقص من مستويات الجريمة و يحارب الفكر و العقل الاجرامي .

4- نعم توجد مساهمة لأن المعايير الاجتماعية تلعب دور في ضبط سلوك الافراد .

5- نعم، لأن الردع الاجتماعي مهم بزاف، خاصة الدين والعائلة يساهموا في كبح الجريمة من الأساس قبل النشوب من الجذور .

[1] عدلي محمود السومري مرجع سابق ص 289

6- نعم اكيد له مساهمة كبيرة الردع الاجتماعي مثل "نظرة المجتمع، سمعة الشخص، مكانته بين أهله"، تلعب دور كبير جدًا، وأحيانًا تخوّف المجرم أكثر من السجن مثلًا: الشاب اللي يفكر يسرق، يمكن يتراجع لأنه يخاف من الفضيحة وسط الناس أكثر من العقوبة نفسها.

7- نعم له مساهمة كبيرة ، الردع من خلال العادات والدين يخلق وازع داخلي قوي لدى الفرد.

التعليق:

تُؤكد هذه الإجابات على مساهمة الردع الاجتماعي (غير الرسمي) في الحد من الجريمة، مع التركيز على "الانتماء الأسري والاجتماعي" و"نظرة المجتمع" و"المعايير الاجتماعية". هذا يتوافق مع عناصر التعلق (Attachment) والاعتقاد (Belief) لدى هيرشي. فالخوف من فقدان الدعم الاجتماعي أو تشويه السمعة يدفع الفرد إلى الامتثال للمعايير الاجتماعية. كما أنه يُشكل جزءًا من الاحتواء الخارجي غير الرسمي (المعايير والقيم المجتمعية).[1]

برأيك، ماهي الضوابط الاجتماعية الرئيسية لتهذيب سلوك المجرميـــن؟

1- الوازع الديني / التربية الاسرية الصحيحة /اختيار المحيط الصحيح .

2- التقاليد و الأعراف المجتمعية .

3- المتابعة الاسرية و التربوية / الحملات التحسيسية بضرورة الحفاظ على امن المجتمع و تماسكه وخلوه من الاجرام و العيش في سكينة و استقرار و ضرورة التوعية بمخاطر الاجرام و عواقبه .

4- الوازع الديني / التنشئة الاسرية .

5- التربية الصارمة، الخطاب الديني المتزن، والتقاليد المحافظة.

6- الاسرة /المدرسة/ وسائل الاعلام / العادات و التقاليد أي مؤسسة سواء كانت بصفة رسمية ولا مش رسمية بكل انواعهم تقدر تعدّل سلوك المجرم لو تم تفعيلها بشكل صحّي ومناسب.

7- الخطاب الديني في المساجد /الوسط النظيف الخالي من الآفات المكتسبة /التربية الحسنة وتطبيق قواعد في المنزل ووجوب اتباعها اذا لم يعتد الفرد على تطبيق الأنظمة كما هو منصوص عليها في المنزل لن يطبق الأنظمة التي يفرضها المجتمع من اجل سيرورة حسنة في المنظومة الاجتماعية .

[1] 1 - عايد عواد الوريكي مرجع سابق ص 218

التعليق:

تُركز هذه الإجابات على العناصر الأساسية للضبط الاجتماعي غير الرسمي. "الوازع الديني" هو تجسيد لـالاحتواء الداخلي (Inner Containment) لدى ريكليس، حيث يُشكل نظامًا قيميًا داخليًا يوجه السلوك. "التربية الأسرية" و"اختيار المحيط الصحيح" و"المتابعة الأسرية" تُعزز من التعلق (Attachment) بالأسرة والجماعات الأولية، وتُشكل جزءًا من "الاحتواء الخارجي" غير الرسمي الذي يُقدم الإشراف والتوجيه. "التقاليد والأعراف" تُشكل جزءًا من الاعتقاد (Belief) بالمعايير الاجتماعية.[1]

يقلل الضبط الاجتماعي من دوافع الجريمة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، ماهي العدالة الاجتماعية بالنسبة لك؟

1- العدالة الاجتماعية هي القانون فوق الجميع.
2- إرساء المكانة الاجتماعية و المساواة بين افراد المجتمع .
3- بالنسبة ليا العدالة الاجتماعية هي المساوات بين افراد المجتمع ، وهذا يقلل من معدلات الاجرام ويرفع من شدة الرقابة المجتمعية وهنا نلقاو بلي كلما ارتفعة العدالة الاجتماعية قلة نوايا الاجرام سواء المعنوية او المادية .
4- العدالة الاجتماعية هي المساوات بين افراد المجتمع و العدل فيما بينهم و عدم التفرقة وفق المحسوبية .
5- العدالة الاجتماعية هي كي كل مواطن يحس بالإنصاف في فرص العمل، السكن، والمعاملة.
6- هي الفرص المتساوية للجميع لما الشخص يحس إنه مظلوم أو مهمّش، تكون الجريمة وسيلة "انتقامية"، لكن العدالة الاجتماعية تقلل هاذ الدوافع.
7- تكافئ الفرص و المساواة بين افراد المجتمع .

برأيك، هل تعتقد أن الضبط الاجتماعي غير رسمي كاف لوحده للحد من الجريمة؟

1- ليس كاف لكن له تأثير كبير في تخفيض معدل الجريمة
2- غير كاف لأن المجتمع لا يعاقب بصرامة.
3- ليس كاف لكن لا بد من اطر أخرى للحد من الجريمة

[1] [1] - عايد عواد الوريكي مرجع سابق ص 211

4- ليس كاف لكن له دور فعال و مساهمة ملحوظة خاصة في إعادة ادماج المجرمين و التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع .

5- لا، لازم يتكامل مع الضبط الرسمي باش تكون النتيجة فعالة.

6- لا، مش كافي لوحده. الضبط الاجتماعي غير الرسمي مهم جدًا، لكنه يحتاج دعم من الضبط القانوني الرسمي من اجل خلق التوازن هو: (قيم المجتمع + تطبيق القانون)

7- لا ، يجب أن يكون مكملاً للضبط الرسمي وليس بديلاً له.

التعليق:

تربط هذه الإجابات العدالة الاجتماعية بالمساواة وتطبيق القانون على الجميع. هذا يُعزز من الاعتقاد (Belief) بشرعية النظام الاجتماعي ككل (رسمي وغير رسمي). عندما يشعر الأفراد بالعدالة والمساواة، تقل لديهم دوافع الانحراف الناجمة عن الشعور بالحرمان أو الظلم، ويزداد التعلق بالمجتمع.[1]

برأيك، هل تساهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية: (العادات، التقاليد، الأعراف، الثقافة، المعايير، الدين) في تحقيق الردع الاجتماعي؟

1- اكيد لها مساهمة فهي تساهم حالة ما كان الفرد يؤمن بوسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي .

2- تساهم نوعا ما كالدين وحدوده و المعايير الاجتماعية .

3- اكيد لها مساهمة فالمنظومة المجتمعية تحقق الردع الاجتماعي وهنا نجد ان الدين له مساهمة كبيرة بالرفع من مستوى الوازع الديني و تفعيله في المجتمع .

4- اكيد لها مساهمة فهي تساهم اذا ان الواحد يؤمن بالعدالة الاجتماعية راح يتبعها و يخضع ليها احتراما للأفراد لي كيما هوا باش يكون مجتمع منظم ومنضبط .

5- الدين هو أكثر حاجة تردع، يجي من بعدو العادات والضغط العائلي والاسرة تلعب دور اذا كانت محافظة و متمسكة بالقيم تاعها لولاد يكبرو صالحين .

6- نعم وبقوة هذا من خلال العادات والتقاليد- الدين و الثقافة- النماذج السلوكية ،كلها أدوات فعالة لردع السلوك المنحرف من غير الحاجة لعقوبة مباشرة.

7- اجل تساهم بشكل كبير فالدين، الثقافة، والعادات تشكّل شبكة رقابة اجتماعية داخلية تمنع الفرد من ارتكاب الجريمة.

[1] - عدلي محمود السومري مرجع سابق ص 291.

التعليق:

تُشير هذه الإجابات بوضوح إلى مساهمة العادات والتقاليد والدين في الردع الاجتماعي، خاصة عندما "يؤمن الفرد" بها. هذا يُبرز عنصر الاعتقاد (Belief) لدى هيرشي، فالإيمان بصحة وصلاح هذه المعايير يُشكل دافعًا داخليًا للامتثال ويُقلل من احتمالية الانحراف، حيث يُصبح الانحراف مخالفًا للضمير والقيم الشخصية.[1]

توجد فئات مجتمعية أكثر عرضة للجريمة، برأيك ، هل ذلك بسبب ضعف غير الرسمي: (ضعف المعايير الاجتماعيـــــة: الديـــن، الوعـــي الثقافـــي)؟

1- نعم ويعود ذلك للضبط الغير الرسمي بسبب التفكك الاسري و عدم الاعتراف بالأعراف و التقاليد.

2- نعم وخاصة الشباب وهذا لا يعود للضبط غير الرسمي بل للاستهلاك و التبعية الثقافية الأجنبية و اثرها على السلوك.

3- نعم وهذا نتيجة غياب الوعي الاجتماعي لدى الشباب وهذا غير راجع للضبط غير الرسمي بل راجع الى تفشي الأفكار الدخيلة على المجتمع الجزائري وخاصة بولاية المسيلة .

4- لا يعود ذلك للضبط الغير الرسمي بل بسبب ضعف الرقابة المجتمعية و التكافل و التضامن الاجتماعي لوكان جا كل واحد ينهي أي واحد قدامو يكبرو لولاد على ذاك المبدأ هذي عيب وهذي حرام .

5- نعم يعود ذلك للضبط غير الرسمي وهذا يعود لنقص الوازع الديني و كثرة الآفات الاجتماعية اللي تخليه ميعرفش يسيطر على روحوا.

6- لما يقل الوعي الديني، والثقافة، والدور الأسري، يصير الشاب أو الفتاة أكثر عرضة للجريمة. مثال: في بعض الأحياء العشوائية، ضعف التعليم والدين يخلّي الانحراف سهل ومنتشر.

7- نوعا ما يمكن ان تكون سبب في ذلك مثل الفئات التي تعاني من تفكك أسري أو قلة الوعي الديني والثقافي.

التعليق:

تُركز هذه الإجابات على أن ضعف الضبط غير الرسمي، متمثلاً في "التفكك الأسري"، و"غياب الوعي الاجتماعي"، و"تفشي الأفكار الدخيلة"، يُساهم في زيادة عرضة بعض الفئات للجريمة. هذا

[1]- عدلي محمود السومري مرجع سابق ص 291 .

يتفق مع نظرية الضبط الاجتماعي، حيث أن ضعف "التعلق" بالأسرة والمجتمع، وتراجع "الاعتقاد" بالقيم التقليدية، يُؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية التي تُبقي الفرد مُلتزمًا.[1]

برأيك، هل تؤثر مؤسسات التنشئة المجتمعية على معدلات الجريمة من خلال تغيير سلوك المجرم؟

1- تؤثر ان كانت محل ثقة لدى المجرم.
2- نعم تؤثر وخاصة اذا كان المحيط خال من الاجرام .
3- نعم تؤثر من خلال محاولة تحسين سلوك المجرمين و تجهيزه للاندماج مع افراد المجتمع .
4- تؤثر اذا استوى سلوك المجرم و عزف عن ما قدم به و تاب.
5- نعم بطبيعة الحال نأخذ الاسرة كمثال لوكان جا الردع الخاص حازم وصارم منذ البداية ونقصد في مرحلة المراهقة منوصلوش لجرائم كبار من سرقة أموال المنزل لتلبية مطالب شخصية الى سرقة افراد المجتمع .
6- تأثر وخاصة الأسرة والمدرسة والإعلام والمسجد والنادي كلها تشكل شخصية الطفل أو الشاب. إذا كانت المؤسسات هذي فعالة ، راح تقل الجريمة لأن الشخص يتربى صح.
7- نعم لها تأثير ، الأسرة والمدرسة تلعب دورًا حاسمًا في بناء شخصية الفرد وتحديد سلوكه.

التعليق:

تُؤكد هذه الإجابات على الدور الإيجابي لمؤسسات التنشئة (مثل الأسرة، المسجد، الجمعيات) في إعادة تأهيل المجرمين وتغيير سلوكهم. هذا يُعزز من مفهوم التورط (Involvement) في الأنشطة الإيجابية، ويدعم بناء روابط اجتماعية جديدة تُسهم في "الاحتواء الخارجي" و"الاحتواء الداخلي" للفرد، وتهيئته للاندماج الاجتماعي. الثقة والمحيط الخالي من الإجرام يُعدان عاملين أساسيين لنجاح هذه العملية.[2]

برأيك، ما هي أكثر المؤسسات المجتمعية التي تمارس الضبط الاجتماعي بقوة لتغيير سلوك المجرم؟

1- المجتمع المدني بكل اطيافه و شرائحه .
2- المساجد و الجمعيات و المؤسسات العقابية.
3- الاسرة و المجتمع وهنا نقصد مدى فعالية المحيط في تهذيب سلوك المجرم وتوبته عن الفعل و التحذير من إعادة تكراره.
4- بالنسبة ليا الاسرة لأن المجتمع مابقاش كيما بكري ضك رام يمشو بمبدأ نفسي نفسي ..

[1]- ترافيس هيرشي، مرجع سابق ، ص 6.
[2]- عايد عواد الوريكات، مرجع سابق، ص211.

5- عندنا الاسرة – مصلحة النشاطات الاجتماعية ا-المدرسة- افراد المجتمع الذي ينتمي اليه قادر مؤسسة خاصة وغيرها ... .

6- الجماعة المحلية (الجيران – الأصدقاء) المدرسة الاسرة المساجد ونقدرو نقولو المحيط لي يعيش فيه ماش النطاق الواسع النطاق الضيق لي هوا محصور فيه صاحبو عشيرو دارهم .

7- الاسرة /المدرسة/ المسجد / المحيط الذي يعيش فيه الفرد.

التعليق:

تتنوع الإجابات بين الأسرة، المساجد، الجمعيات، والمجتمع المدني ككل. هذا التنوع يُشير إلى أن الضبط الاجتماعي غير الرسمي يتم ممارسته من خلال شبكة واسعة من المؤسسات. التركيز على "الأسرة" كأكثرها قوة يُعكس أهمية "التعلق" بالجماعة الأولية ودورها المحوري في التنشئة. المساجد والجمعيات تُمثل آليات لـ"التورط" في أنشطة إيجابية وتعزيز "الاعتقاد" بالقيم.[1]

برأيك، ماهي الجرائم الأكثر ارتكابا والتي يساهم الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد منها؟

1- السرقة و المخدرات .

- **هل يختلف ذلك حسب المكان: ريف** [X] **حضري** [ ]
- **كيف ذلك؟** وهذا يختلف حسب المكان ففي الريف اكثر انضباطا و خضوعا للعادات و التقاليد بسبب التقارب الاجتماعي على غرار المجتمع الحضري.
- المساجد و الجمعيات و المؤسسات العقابية.

2- السرقة و العنف و المخدرات و الزنى كذلك الانجاب اثر العلاقات غير الشرعية .

هل يختلف ذلك حسب المكان: نعم يختلف ففي المجتمع الحضري اكثر احتواء للجريمة اعراف مختلفة و فروع مجتمعية مختلفة .

3- السرقة و المخدرات و العنف و الاعتداءات .

هل يختلف ذلك حسب المكان: ريف [ ] **حضري** [X]

- **كيف ذلك؟** وهذا يختلف حسب المكان ففي المجتمع الحضري نجد ان الجريمة تتنوع وتختلف درجة خطورتها عن الريف .

4- السرقة و الجرائم الالكترونية و النصب .

هل يختلف ذلك حسب المكان: ريف [X] **حضري**

كيف ذلك؟ وهذا يختلف حسب المكان اكيد في الريف تكون قليلة نظام ذو طبيعة عرائشي مليء بالقيم و التقاليد معروف بالتقارب الاجتماعي على غرار المجتمع الحضري.

[1] -عبد المجيد لبصير ، موسوعة علم الاجتماع (مفاهيم في السياسة و الاقتصاد و الثقافة العامة) ، دار الهدى للنشر ، الجزائر ، ط1 ، 2010 ص 274 .

5- العنف و التعدي عن الأصول / مخالفة نظم المجتمع التي يسير عليه ... الخ

هل يختلف ذلك حسب المكان: ريف و حضر ،كيف ذلك؟

كيما في الريف طبيعة النظام عرائشي قائد القبيلة ولا كبير العرش هو لي يحكم وباين ماراحش تكون فيه جرائم لاخاطر يحلوها بين بعضاهم وعندهم حاجة عيب يخرج السر برى الدوار بينما في المجتمع الحضري العكس القانون هوا لي ينظم افراد المجتمع و هو لي يحكم شكون الالجاني و الضحية .

6- السرقة البسيطة/ التحرش /تعاطي المخدرات/ العنف الأسري/ الشغب داخل المدارس

اما من ناحية المجتمع : في الريف: العادات أقوى، والرقابة الاجتماعية أكبر

في المدينة: الخصوصية أعلى، وضعف الروابط يساعد على الجرائم

7- جرائم الشرف، السرقة البسيطة، التعاطي وتختلف حسب المكان:

في الريف: الضبط غير الرسمي أقوى بسبب تماسك المجتمع.

في الحضر: تأثيره أقل بسبب الفردية.

التعليق:

تُظهر الإجابات أن الضبط غير الرسمي يُساهم في الحد من مجموعة واسعة من الجرائم، خاصة تلك المرتبطة بالسلوكيات الشخصية والآداب العامة مثل "الزنى"، بالإضافة إلى الجرائم التقليدية مثل "السرقة" و"المخدرات". هذا يُعزز من فكرة أن الوازع الديني والأخلاقي والعادات والتقاليد (أي "الاعتقاد" و"الاحتواء الداخلي" و"الخارجي" غير الرسمي) تُقدم حواجز ضد هذه الأنواع من الجرائم. وحسب الاختلاف حول طبيعة المكان حضري او ريفي تُشير هذه الإجابات إلى أن فعالية الضبط غير الرسمي تتأثر بخصائص البيئة الاجتماعية. في الريف، حيث يسود "التقارب الاجتماعي" و"الخضوع للعادات والتقاليد"، يكون "التعلق" و"الاعتقاد" بالمعايير الاجتماعية أقوى، مما يُقلل من معدلات الجريمة. على النقيض، في المجتمعات الحضرية الأكثر فردية وتنوعًا، قد تضعف هذه الروابط، مما يُزيد من احتمالية الانحراف وتنوع الجرائم. هذا يُؤكد على أن بنية المجتمع تُؤثر على قوة الروابط الاجتماعية وبالتالي على فعالية الضبط الاجتماعي.[1]

[1] - سلوى سليم علي ، الإسلام و الضبط الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، مصر ، ط1، 1985، ص21.

المحـــور الـــرابـــــع : الضبـــــط الاجتمـــــاعـــي والجريمـــــــة:

من خلال خبرتك في العمل هل يوجد ارتفاع في معدلات الجريمة؟

1- ارتفاع معدلات الجريمة يخضع للنمو الديمغرافي و طبيعة المحيط.

2- نعم يوجد ارتفاع وهذا خاضع للتزايد السكاني الذي له دور في تنوع الاجرام و ووسائله.

3- نعم يوجد ارتفاع في معدلات الجريمة .

4- ارتفاع معدلات الجريمة يخضع لطبيعة المجتمع و طبيعة المحيط.

5- ايه كاين ارتفاع خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة تطور الوسائل الاجرامية و تنوعها وخاصة التكنولوجيا .

6- نعم يوجد ارتفاع بصح نسبي خاصة في بعض الجرائم منها سرقة الاحياء / الجرائم الالكترونية / المخدرات

7- نعم يوجد ارتفاع طفيف خصوصا في الجرائم الالكترونية و العنف الاسري .

التعليق:

تؤكد معظم الإجابات على وجود ارتفاع في معدلات الجريمة، وتربطه بعوامل مثل النمو الديموغرافي، التزايد السكاني، طبيعة المحيط والمجتمع، وتطور الوسائل الإجرامية والتكنولوجيا. تتوافق هذه الملاحظات مع مفاهيم نظرية الضبط الاجتماعي، التي ترى أن التغيرات الاجتماعية السريعة والنمو السكاني قد تؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية وتدهور الضبط غير الرسمي. فإميل دوركهايم، على سبيل المثال، يرى أن التغيرات المجتمعية السريعة (الأنوميا) قد تؤدي إلى تراجع المعايير الاجتماعية وزيادة الانحراف. عندما تتفكك الروابط التقليدية أو تتغير بنية المجتمع، يصبح الأفراد أقل اندماجًا وأكثر عرضة للانحراف بسبب ضعف الرقابة الاجتماعية. كما أن الإشارة إلى الجرائم الإلكترونية والعنف الأسري تعكس تحديات جديدة للضبط الاجتماعي التقليدي.[1]

ما هو نوع الضبط الاجتماعي الذي يحقق الحد من معدلات انتشار الجريمة (الضبط الرسمي / الضبط غير الرسمي)؟

1- الضبط الرسمي هو الذي يحد من انتشار معدلات الجريمة .

2- الضبط الرسمي انجح وسيلة ولكن مع مراعات المعايير الاجتماعية و الصرامة في تطبيق القوانين .

3- أرى ان الضبط الرسمي الانجح في الحد من الجريمة بينما الضبط غير الرسمي اقل تأثير من الضبط الرسمي.

[1] -إميل دوركايم، الانتحار، ترجمة: حسن عودة، دمشق: وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011. ص 301

4- الضبط الرسمي هو الذي يحد من انتشار معدلات الجريمة .
5- اما غير الرسمي يعتبر مساهم ثانوي بينما الرسمي رئيس ونقدرو نقولو بلي غير الرسمي يعتبر بديل .
6- اكيد راح يكون الضبط الرسمي هوا لي ليه دور كبير في الحد من الجريمة لأنوا الضبط الغير رسمي فيه نوع التسامح لي يخلي المجرم يعيد ارتكاب نفس الجرم دون خوف نتيجة التساهلات في اتخاذ القرار و الحرية المعطاة للجاني في المحيط .
7- الدمج بين الضبط الرسمي والضبط غير الرسمي هو الأقوى.

الضبط الرسمي (الشرطة والقانون): سريع وحازم بينما الضبط غير الرسمي (الأسرة، الدين، العادات): عميق ومستدام.

الدمج بين الرسمي وغير الرسمي هو الحل الأمثل لكونها مكملان لبعضهما .

التعليق:

تُظهر معظم الإجابات ميلًا قويًا نحو فعالية الضبط الرسمي (الشرطة والقانون) في الحد من الجريمة، حيث يُنظر إليه على أنه أكثر صرامة وحزمًا ويُقلل من التسامح مع الجاني. هذا يتفق مع منظور نظرية الضبط الاجتماعي التي تولي أهمية للمؤسسات الرسمية كآليات للرقابة الاجتماعية، خاصةً في المجتمعات المعقدة. ومع ذلك، فإن الإجابة رقم 7 تقدم رؤية أكثر شمولية بتأكيدها على أهمية الدمج بين الضبط الرسمي وغير الرسمي.

هذه الفكرة تتماشى مع رؤى إميل دوركهايم وتالكوت بارسونز، اللذين يؤكدان على أن الضبط الاجتماعي الفعال يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات الرسمية (القانون، الشرطة) والمؤسسات غير الرسمية (الأسرة، المدرسة، الدين، القيم والعادات). فبينما يوفر الضبط الرسمي الردع الفوري والعقوبة، يساهم الضبط غير الرسمي في غرس القيم والمعايير الأخلاقية التي تمنع الانحراف من الأساس، مما يجعله أكثر عمقًا واستدامة. الضبط غير الرسمي يركز على الالتزام الداخلي بالمعايير الاجتماعية، بينما يركز الضبط الرسمي على الردع الخارجي.[1]

[1] عايد عويدات الوريكات ، مرجع سابق ، ص214

ماهي أسباب ارتفاع معدلات الجريمة من خلال خبرتك في العمل؟

1- ويعود السبب الى ارتفاع النمو الديمغرافي و التفكك الاسري و ابتعاد الاسرة عن دورها التربوي.

2- انتشار الفساد و ضعف الرقابة المجتمعية سواء الرسمية او غير الرسمية وضعف البنية التحتية.

3- عدم تناسب القوانين مع الجرائم و الاكراه البدني الذي لا ينفع في المؤسسات العقابية .

4- ويعود الى نقص الدراية بالقوانين وقلة الضبط غير الرسمي وغياب المسؤولية الاجتماعية و الاسرية خاصة في المجتمع المدني.

5- عدم الخوف من نتيجة و عواقب افعالو وتطور الجرائم التي لا تتناسب ولا تواكب القوانين الحالية التي تحتاج الى تعديل وليس الى قياس .

6- الفقر البطالة ضعف الوازع الديني عدم استجابة للعقوبة حتى بعد تقاضيها يعيد نفس الجرم .

7- البطالة / ضعف الوازع الدين / المخدرات / غياب الرقابة.

التعليق :

تُبرز هذه الإجابات مجموعة واسعة من العوامل التي تُساهم في ارتفاع معدلات الجريمة، والتي يمكن تحليلها من منظور نظرية الضبط الاجتماعي. تشير الإجابات إلى التفكك الأسري، ضعف دور الأسرة التربوي، غياب المسؤولية الاجتماعية والأسرية، وضعف الوازع الديني. هذه العوامل تُشير بوضوح إلى ضعف الضبط غير الرسمي، وهو ما يُعد محورًا أساسيًا في نظرية الضبط الاجتماعي، خاصةً لدى رواد مثل **ترافيس هيرشي**. يرى **هيرشي** أن ضعف الروابط الاجتماعية (التعلق، الالتزام، التورط، الاعتقاد) يُقلل من التزام الفرد بالمعايير الاجتماعية ويزيد من احتمالية الانحراف.

كما تُذكر عوامل أخرى مثل الفقر والبطالة، والتي تُشير إلى التحديات الاقتصادية التي قد تدفع الأفراد إلى الجريمة، وتُضعف من قدرتهم على الاندماج الاجتماعي. ضعف الرقابة المجتمعية (الرسمية وغير الرسمية)، وعدم تناسب القوانين مع الجرائم المتطورة، وعدم الخوف من العواقب، كلها تُعكس تحديات للضبط الرسمي. عندما تكون العقوبات غير فعالة أو لا تُطبق بصرامة، يقل الردع، مما يؤدي إلى تكرار الجرائم. هذه النقاط تؤكد على أهمية تضافر جهود الضبط الرسمي وغير الرسمي لإنشاء نظام رقابي فعال.[1]

[1] - عدلي محمود السومري، . علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة، الأردن ، ط1، 2009 ، ص290.

هل تساهم ثقافة التبليغ في تدخلكم الدوري للأحياء؟

كل الإجابات كان نعم [x] **لا** [ ]

في حالة الإجابة بنعم، هل يحد من الجريمة؟

1- أكيد يحد منها و يقضي عليها لأن للمواطن دور في المعادلة الأمنية.

- كيف كانت معظم التدخلات؟
- ناجحة فعالة: [x] صعبة نوعا ما: [ ]

2- الى حد ما لأن ثقافة التبليغ ليست شائعة نتيجة خوف المواطنين .

كيف كانت معظم التدخلات؟

ناجحة فعالة: [ ] صعبة نوعا ما: [x]

3- نلتمس حدا طفيفا لمعدلات الجريمة .

- **كيف كانت معظم التدخلات؟**
- ناجحة فعالة: [x] صعبة نوعا ما: [ ]

4- أكيد يحد منها و يقضي عليها لأن للمواطن دور في الحفاض على المجتمع لي ساطن فيه لقوله كلكم راع و كل راع مسؤول عن رعيته . .

كيف كانت معظم التدخلات؟ ناجحة فعالة: [x] [ ] صعبة نوعا ما:

5- اكيد كلما كانت ثقافة التبليغ منتشرة المجرم يخاف انو يرتكب أي فعل مخالف للقانون لأنوا راح يلقى صعوبة في إخفاء مسرح الجريمة و التخفي من انضار الرقابة القانونية وراح يبقى محل شك و التماس اما افراد المجتمع وخاصة اذا كانت عندوا سوابق بروحو راح يخاف يعاود جرموا لأنوا راح تتضاعف عقوبتو .

كيف كانت معظم التدخلات؟

ناجحة فعالة: [x] صعبة نوعا ما: [ ]

6- لما الناس تبلغ، تصير الجريمة مكشوفة، والمجرم يحس إنه مراقب. وهذا يساعد على التدخل المبكر وتجنب التكرار.

كيف كانت معظم التدخلات؟

ناجحة فعالة: [x] صعبة نوعا ما: [ ]

نقدرو نقولو ناجحة وفعالة: في أغلب الحالات، خصوصًا لما فيه تعاون من السكان.

و صعبة نوعًا ما: في الحالات اللي يكون فيها خوف من التبليغ أو قلة الوعي، أو لما المجرم محترف ومتخفي.

7- نعم، تزيد من سرعة التدخل والاستجابة و الاستباق قبل تفاقم الحدث .

كيف كانت معظم التدخلات؟

- ناجحة فعالة: [X] صعبة نوعا ما: [ ]

التعليق : تُظهر هذه الإجابات توافقًا عامًا على أن ثقافة التبليغ تُساهم بشكل كبير في تعزيز الضبط الاجتماعي، سواء الرسمي أو غير الرسمي. من منظور نظرية الضبط الاجتماعي، يُمكن اعتبار التبليغ شكلًا من أشكال الرقابة الاجتماعية غير الرسمية، حيث يقوم أفراد المجتمع بدور فعال في كشف الانحراف. عندما يقوم المواطنون بالتبليغ، فإنهم يساهمون في تفعيل الضبط الرسمي (تدخل السلطات الأمنية).

تؤكد الإجابات على أن التبليغ يُساهم في ردع المجرمين من خلال زيادة شعورهم بالمراقبة والخوف من الكشف. هذا يتماشى مع فكرة الردع، وهي مكون أساسي في الضبط الاجتماعي، حيث يرى إميل دوركهايم أن العقوبة لا تهدف فقط إلى معاقبة الجاني، بل أيضًا إلى تعزيز القيم والمعايير الاجتماعية لدى بقية أفراد المجتمع.

الإشارة إلى أن التدخلات تكون "ناجحة وفعالة" عندما يكون هناك "تعاون من السكان" أو عندما "تزداد سرعة التدخل والاستجابة والاستباق" تُبرز أهمية التعاون بين المجتمع والسلطات. **فجورج هربرت ميد وهربرت بلومر**، من خلال منظور التفاعل الرمزي، يؤكدان أن التفاعل الاجتماعي المستمر وتفسير السلوكيات يلعبان دورًا في تشكيل الاستجابات الاجتماعية. عندما يكون هناك تبليغ نشط، يصبح المجتمع أكثر وعيًا بسلوكيات الانحراف ويستجيب لها بشكل أسرع وأكثر فعالية. ومع ذلك، فإن الإشارة إلى "خوف المواطنين" أو "قلة الوعي" تعكس تحديات في تفعيل هذا الضبط غير الرسمي، مما يستدعي جهودًا لتعزيز الثقة وكسر حاجز الخوف.

ما هي أنواع الجرائم المعنوية المتعامل معها والأكثر شيوعا في مجال عملكم بمدينة المسيلة؟

1- الجرائم السيبرانية و السب و الشتم .

2- السب و الشتم و أيضا التشهير و الابتزاز .

3- التشهير و الابتزاز و السب و الشتم .

4- الجرائم السيبرانية و السب و الشتم .

5- الجرائم السيبيرانية

6- السب والقذف على السوشيال ميديا. السب والقذف على السوشيال ميديا./ التحرش الإلكتروني./الإشاعات ونشر الفتن عبر مواقع التواصل الاجتماعي ./العنف اللفظي بين الجيران أو في الأماكن العامة.

7- التشهير والقذف على مواقع التواصل و الجرائم السيبيرانية .

التعليق : تُشير الإجابات بشكل واضح إلى شيوع الجرائم السيبرانية، مثل السب والقذف، التشهير، الابتزاز، والتحرش الإلكتروني، بالإضافة إلى العنف اللفظي في الأماكن العامة. هذه الأنواع من الجرائم، التي تتسم بكونها "معنوية" أو "غير مادية"، تُشكل تحديًا جديدًا للضبط الاجتماعي. في حين أن الضبط الاجتماعي التقليدي كان يركز على الجرائم المادية وسلوكيات الانحراف العلنية، فإن الفضاء الرقمي يُقدم بيئة جديدة تتطلب آليات ضبط مختلفة.

من منظور نظرية الضبط الاجتماعي، تُظهر هذه الجرائم تغيرًا في طبيعة الانحراف، مما يُلقي الضوء على أهمية تكيف آليات الضبط. فهربرت سبنسر، على سبيل المثال، ناقش كيف تتطور المجتمعات وتتكيف مع التحديات الجديدة. ظهور الجرائم السيبرانية يُبرز الحاجة إلى تطوير قوانين ولوائح جديدة (ضبط رسمي) لمواكبة التطور التكنولوجي، بالإضافة إلى تعزيز الوعي الرقمي والأخلاقيات على الإنترنت (ضبط غير رسمي). يُمكن لضعف الضبط الاجتماعي في الفضاء الافتراضي أن يُسهم في انتشار هذه الجرائم، حيث يشعر الأفراد بقدر أكبر من عدم الكشف أو الإفلات من العقاب.[1]

هل تعتقد وجود تطورا في وسائل وأساليب الجريمة خلال السنوات الأخيرة؟

كل الإجابات كانت نعم [x] لا [ ]

1- حدد مجال الذي ترى فيه انتشارا:

من خلال استغلال منصات التواصل الاجتماعي و الجرائم السيبرانية.

2- المخدرات و الانحلال الأخلاقي و القيم .

3- أساليب الاعتداءات و السرقة و ترويج المخدرات.

4- من خلال استغلال منصات التواصل الاجتماعي و الجرائم السيبرانية.

5- نجد انو الجرائم الالكترونية أي السيبيرانية في ارتفاع كبير وهذا نتيجة الاطلاع الدائم من قبل المستهدف للمستهدف وتطوير مهاراتهم في هذا المجال خاصة مع تطور وسائل التكنولوجيا و الاعلام و الاطلاع الدائم .

[1] - رونالد أكرز و كريستين سالز ، مرجع سابق ص170.

6- الجرائم السيبيرانية / اختراق الحسابات وخاصة البنكية ./ النصب عبر الإعلانات المزيفة./ استدراج الفتيات أو المراهقين عبر الإنترنت.

7- الفضاء السيبراني والمواقع الإلكترونية: تطورت أساليب الجريمة بطرق ذكية جدًا، مثل استخدام الهويات المزورة، الروابط الخبيثة، وتطبيقات التشفير.

التعليق : يُبرز الإجماع على وجود تطور في وسائل وأساليب الجريمة، خاصة في الفضاء السيبراني، تحديًا جوهريًا لنظرية الضبط الاجتماعي. هذا التطور يُشير إلى ديناميكية الانحراف، حيث يُكيف المجرمون أساليبهم مع التقدم التكنولوجي. هذه الظاهرة تُلقي الضوء على ضرورة أن تكون آليات الضبط الاجتماعي مرنة وقابلة للتكيف.

من منظور الضبط الاجتماعي، تُسلط هذه الظاهرة الضوء على ما يُمكن أن يُطلق عليه "فجوة الضبط"، حيث لا تواكب آليات الضبط (سواء الرسمية أو غير الرسمية) التطور السريع لأساليب الجريمة. يُمكن ربط هذا بمفاهيم الأنوميا لدى إميل دوركهايم، حيث يؤدي التغير الاجتماعي السريع (التقني في هذه الحالة) إلى تراجع المعايير والقيم التي تُنظم السلوك، مما يُفسح المجال لظهور أشكال جديدة من الانحراف.

التركيز على الجرائم السيبرانية، واختراق الحسابات، والنصب، والاستدراج، يُشير إلى أن هذه الجرائم تُركز على استغلال الثغرات في الأنظمة الرقمية وغياب الوعي الرقمي لدى الأفراد. هذا يُبرز أهمية تعزيز الضبط الذاتي (من خلال التوعية الأمنية الرقمية) والضبط المجتمعي في الفضاء الافتراضي، بالإضافة إلى تطوير الضبط الرسمي من خلال تشريعات وقوانين أكثر حداثة وفعالية لمواجهة هذه التحديات المتطورة.[1]

هل يمكن اقتراح اليات عملية تمكن من تعزيز الضبط الاجتماعي؟ وكيف تساهم فيها؟

1- يبقى التحسيس و التكافل الاجتماعي و تعزيز الروابط العائلية الأداة الفعالة لتعزيز الضبط الاجتماعي .

2- نشر ثقافة التبليغ عن الاجرام لمساهمتها الكبيرة في تسريع عمليات التدخل و تكفل السلطات الأمنية بالإجراءات المناسبة .

3- انشاء هيئة مجتمعية كمجلس اعيان يهتم بمحاربة مظاهر الجرم قبل الشروع للهيئات القانونية وهذا بتفعيل دور المساجد و دور العبادة في المجتمع .

4- يبقى التحسيس و التكافل الاجتماعي و تعزيز الروابط العائلية الأداة الفعالة لتعزيز الضبط الاجتماعي فهي تساهم تعزيز التضامن بين افراد المجتمع وخلق روح التضامن فيما بينهم.

[1]- نفس المرجع ، ص170.

5- اجل مثل تدعيم أنظمة الحماية و تعزيزها وتوعية المواطنين بخطورت الرقمنة و التكنولوجيا و تطورها .

6- برامج توعية في المدارس والجامعات وتكم مساهمتها في تعلم القيم والانضباط وتحذر من العواقب.

إشراك الأئمة والخطباء في توعية المجتمع وتكمن مساهمتها في الدور الديني التربوي.

7- **التوعية الرقمية :** حملات تثقيفية دورية في المدارس والجامعات عن مخاطر الجرائم الإلكترونية.

- **تشجيع الإبلاغ السري :** فتح قنوات آمنة وسرّية للإبلاغ عن الجرائم دون خوف من الفضيحة أو الانتقام.

التعليق : تُقدم هذه الإجابات مجموعة من الآليات العملية لتعزيز الضبط الاجتماعي، والتي تتماشى مع مبادئ نظرية الضبط الاجتماعي، وتُبرز أهمية كل من الضبط الرسمي والضبط غير الرسمي.

تركز الإجابات بشكل كبير على تعزيز الضبط غير الرسمي من خلال:[1]

- التحسيس والتكافل الاجتماعي وتعزيز الروابط العائلية: هذه الجوانب تُعزز الاندماج الاجتماعي وتقوي القيم والمعايير، وهو ما يُعد جوهر نظرية ترافيس هيرشي حول الروابط الاجتماعية الأربعة (التعلق، الالتزام، التورط، الاعتقاد). فتقوية هذه الروابط تُقلل من احتمالية الانحراف.
- تفعيل دور المساجد ودور العبادة: يُساهم الدين والمؤسسات الدينية في غرس القيم الأخلاقية وتوفير إطار للضبط الذاتي والمجتمعي، وهو ما يُعد مكونًا أساسيًا للضبط غير الرسمي.
- برامج التوعية في المدارس والجامعات: هذه البرامج تُعزز من الضبط الذاتي لدى الأفراد من خلال تعليمهم القيم والانضباط، وتُزيد من وعيهم بمخاطر الجرائم، خاصةً الإلكترونية.
- نشر ثقافة التبليغ وتشجيع الإبلاغ السري: هذه الآليات تُعزز من الضبط المجتمعي غير الرسمي، حيث يُصبح المواطنون شركاء في الحفاظ على الأمن والنظام، مما يُعزز من فعالية الضبط الرسمي.

- كما تُشير بعض الإجابات إلى دور الضبط الرسمي من خلال:
- تدعيم أنظمة الحماية وتعزيزها: هذا يُعنى بتطوير الجانب التقني والقانوني لمكافحة الجرائم، خاصةً الإلكترونية.

[1] - نفس المرجع ، ص 171.

- تسريع عمليات التدخل وتكفل السلطات الأمنية: هذا يُبرز أهمية فعالية وكفاءة الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون.

في الختام، تُظهر هذه الإجابات فهمًا عميقًا للحاجة إلى نهج متكامل لتعزيز الضبط الاجتماعي، يجمع بين تقوية الروابط الاجتماعية والقيم الأخلاقية (الضبط غير الرسمي) وتطوير آليات إنفاذ القانون وتعزيز فعاليته (الضبط الرسمي). هذا التكامل هو السبيل الأمثل للحد من الجريمة ومواجهة تحدياتها المتطورة في مجتمع مثل المسيلة.

2- نتائج البيانات التحليلية

بناءً على نتائج تحليل المقابلات وعلى ضوء الفرضيات المقدمةوفق نظرية الضبط الاجتماعي ، يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

الفرضية الرئيسية: للضبط الاجتماعي دور في الحد من الجريمة.

بالتأكيد، يمكننا اختبار صحة هذه الفرضيات بناءً على نظرية الضبط الاجتماعي. بشكل عام، نظرية الضبط الاجتماعي، خاصة تلك التي قدمها **ترافيز هيرشي** كنظرية رئيسية والتي قدمها **ايميل دوركايم** كنظرية ثانوية مساعدة تدعم هذه الفرضيات بقوة.

الفرضية الرئيسية: للضبط الاجتماعي دور في الحد من الجريمة

تم التحقق من صحة الفرضية: مجموع المقابلات و الملاحظات وهذه الأجوبة تتوافق جدا مع الفرضية ومدعومة بقوة من قبل نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي كنظرية أساسية و للا معيارية لايميل دوركايم كنظرية مساعدة .

- **التبرير وفق المقاربة النظرية:**
- تعتبر نظرية الضبط الاجتماعي أن الجريمة تحدث عندما تضعف آليات الضبط الاجتماعي التي تربط الفرد بالمجتمع. هذه الآليات تعمل كقوى رادعة تمنع الأفراد من الانحراف عن المعايير والقوانين.
- **هيرشي (Hirschi)** : يرى أن الأفراد الذين لديهم روابط اجتماعية قوية (التعلق، الالتزام، المشاركة، الاعتقاد) هم أقل عرضة لارتكاب الجرائم. هذه الروابط هي جوهر الضبط الاجتماعي الذي يمنع السلوك الإجرامي.

- **دوركايم (Durkheim)** : أكد على أهمية "الوعي الجمعي" والمعايير الاجتماعية المشتركة في الحفاظ على النظام ومنع الفوضى أو "الأنوميا" (فقدان المعايير). الضبط الاجتماعي يساهم في تعزيز هذا الوعي ويضمن التزام الأفراد به.
- **ريتز وناي (Reiss & Nye)** : ركزوا على أنواع مختلفة من الضبط الاجتماعي (الشخصي والاجتماعي)، وكيف أن ضعف أي منها يمكن أن يؤدي إلى السلوك المنحرف.
- **الخلاصة:** الفرضية الرئيسية هي جوهر نظرية الضبط الاجتماعي، التي تفترض أن كلما كان الضبط الاجتماعي (بأنواعه المختلفة) أقوى وأكثر فعالية، كلما قلت معدلات الجريمة.

الفرضيات الفرعية:

1. **للضبط الرسمي دور في الحد من الجريمة**

تم التحقق من صحة الفرضية: : مجموع المقابلات و الملاحظات وهذه الأجوبة تتوافق جدا مع الفرضية ومدعومة بقوة من قبل نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي كنظرية أساسية و للا معيارية لايميل دوركايم كنظرية مساعدة .

- **التبرير وفق المقاربة النظرية:**

يشير الضبط الرسمي إلى آليات الضبط التي تقوم بها المؤسسات المنظمة في المجتمع، مثل:

- **النظام القانوني:** القوانين والتشريعات التي تحدد السلوكيات المقبولة وغير المقبولة.
- **وكالات تطبيق القانون:** الشرطة، الدرك الوطني ، التي تفرض العقوبات وتطبق القانون.
- **آليات الردع:** التهديد بالعقاب القانوني والاجتماعي.

- هيرشي: على الرغم من أن هيرشي ركز أكثر على الضبط غير الرسمي، إلا أن مفهوم "الالتزام" و"الاعتقاد" لديه يتأثر بوجود وتطبيق القوانين. فالأفراد يلتزمون بالقوانين ويعتقدون في شرعيتها بسبب وجود نظام ضبط رسمي يفرضها.
- نظرية الردع: التي تتوافق مع الضبط الاجتماعي، تفترض أن الأفراد يمتنعون عن ارتكاب الجرائم خوفًا من العقوبات الرسمية (السجن، الغرامات). الضبط الرسمي يوفر هذا التهديد ويجعل تكلفة الجريمة أعلى من فائدتها.
- دوركهايم: أكد على أهمية القوانين والعقوبات (خاصة الجزاءات الردعية) في الحفاظ على التماسك الاجتماعي وإعادة تأكيد الحدود الأخلاقية للمجتمع.

الخلاصة: الضبط الرسمي يلعب دورًا حاسمًا في الحد من الجريمة من خلال وضع الحدود القانونية، وتطبيق العقوبات، وتوفير الردع العام والخاص. فعالية هذا الضبط تعزز الالتزام المجتمعي بالقوانين.

2. للضبط غير الرسمي دور في الحد من الجريمة

الصحة: : مجموع المقابلات و الملاحظات وهذه الأجوبة تتوافق جدا مع الفرضية ومدعومة بقوة من قبل نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي كنظرية أساسية و للا معيارية لايميل دوركايم كنظرية مساعدة

2. التبرير وفق المقاربة النظرية:

يشير الضبط غير الرسمي إلى آليات الضبط التي تتم من خلال التفاعلات الاجتماعية اليومية والعلاقات الشخصية، مثل:

- **الأسرة:** القيم، التنشئة، الرقابة الاسرية .
- **الأصدقاء والجماعات الأقران:** ضغط المجموعة، المعايير الاجتماعية.
- **المجتمع المحلي والجيران:** المراقبة المتبادلة، الشعور بالانتماء، المشاركة المجتمعية (مثل ثقافة التبليغ).
- **المدرسة والمؤسسات الدينية:** غرس القيم والأخلاق.
- الخوف من فقدان السمعة أو العلاقات الاجتماعية.

هيرشي: يركز بشكل أساسي على أربعة عناصر للرباط الاجتماعي التي تشكل الضبط غير الرسمي:

- ✓ التعلق :(Attachment) مدى اهتمام الفرد بالآخرين ورأيهم فيه. الخوف من إحباط أو خيبة أمل الأهل أو الأصدقاء يمنع السلوك الإجرامي.
- ✓ الالتزام :(Commitment) مدى استثمار الفرد في الأهداف التقليدية (الوظيفة، التعليم). ارتكاب الجريمة يعرض هذه الاستثمارات للخطر.
- ✓ المشاركة :(Involvement) انشغال الفرد في الأنشطة التقليدية التي لا تترك وقتًا للانحراف.
- ✓ الاعتقاد :(Belief) مدى إيمان الفرد بشرعية القواعد والقوانين الاجتماعية.

ناي(Nye): ركز على الضبط الداخلي (الضمير) والضبط غير المباشر (التأثر برغبات وتوقعات الآخرين المهمين)، وكلاهما جزء من الضبط غير الرسمي.

ريتز (Reiss) :تحدث عن الضبط الشخصي والضبط الاجتماعي، حيث يشير الضبط الاجتماعي إلى قدرة الجماعات والمؤسسات على فرض المعايير بفاعلية.

الخلاصة: الضبط غير الرسمي هو المكون الأكثر تأثيرًا وفعالية في الحد من الجريمة وفقًا للعديد من منظري الضبط الاجتماعي. إنه يعمل من خلال بناء روابط اجتماعية قوية وتأصيل القيم والمعايير في الأفراد، مما يجعلهم أقل عرضة للانحراف حتى في غياب الضبط الرسمي المباشر.

التقاطع بين الضبط الرسمي وغير الرسمي:

تجدر الإشارة إلى أن الضبط الرسمي وغير الرسمي لا يعملان بمعزل عن بعضهما البعض، بل يتفاعلان ويكملان بعضهما البعض.

- الضبط الرسمي الفعال يمكن أن يعزز الثقة في النظام، مما يشجع على الضبط غير الرسمي (مثل ثقافة التبليغ، كما ورد في الإجابات الأصلية).
- الضبط غير الرسمي القوي يمكن أن يقلل العبء على الضبط الرسمي ويجعل مهام وكالات تطبيق القانون أسهل.

بناءً على نظرية الضبط الاجتماعي، فإن صحة هذه الفرضيات مؤكدة، وهي تشكل حجر الزاوية في فهم كيفية منع السلوك الإجرامي والحد منه في المجتمع.

الخلاصة وفق نظرية الضبط الاجتماعي:

يعتبر الضبط الاجتماعي: الركيزة الأساسية لمكافحة الجريمة بحيث تُظهر النتائج بوضوح أن الضبط الاجتماعي، بشقيه الرسمي وغير الرسمي، يلعب دورًا محوريًا في الحد من الجريمة، وهو ما يتماشى تمامًا مع نظرية الضبط الاجتماعي. هذه النظرية، التي أسسها رواد مثل ترافس هيرشي ووالتر ريكليس، تُركز على أن قوة الروابط بين الفرد والمجتمع هي الحاجز الأساسي أمام الانحراف.

الضبط الرسمي، المتمثل في القوانين الصارمة وتطبيقها من قبل المؤسسات الأمنية والقضائية، يُشكل جزءًا أساسيًا من الاحتواء الخارجي ويُعزز الالتزام بالقواعد، مما يردع الجناة ويُغير من أنماط الجريمة. أما الضبط غير الرسمي، فيُعتبر بمثابة خط الدفاع الأول، حيث يُعزز الاحتواء الداخلي والتعلق بالمجتمع عبر غرس الوازع الديني، والتربية الأسرية السليمة، وقوة العادات والتقاليد، والتكافل الاجتماعي.

إن فعالية الحد من الجريمة تعتمد على التكامل بين هذين النوعين من الضبط؛ فالضعف في أي منهما يُخلق ثغرات يستغلها المجرمون. لذا، فإن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب مقاربة شاملة تُعزز كلاً من قوة القانون وقيم المجتمع وروابطه.

3-النتائج العامة :

ما يمكن استنتاجه من نتائج هذه المقابلات و العمل الميداني الذي مكننا من الوصول الى هذا الحاصل كما يلي :

- ✓ الضبط الاجتماعي ضرورة حتمية للحد من الجريمة
- ✓ هناك إجماع على أن ثقافة التبليغ أساسية في مكافحة الجريمة، وتساهم في التدخل الأمني وتقلل الجريمة لأن المواطن شريك في المعادلة الأمنية.
- ✓ الردع الاجتماعي (غير الرسمي) له مساهمة واضحة في الحد من السلوكيات الإجرامية.
- ✓ القوانين الحالية تحتاج إلى مراجعة وتحديث مستمر خاصة فيما يتعلق بجرائم المضاربة، المؤثرات العقلية، الجرائم السيبرانية، لمواكبة تطور أساليب الإجرام وسد الثغرات القانونية.
- ✓ المعوقات الرئيسية للضبط الرسمي تشمل ضعف الرقمنة، الفساد (الرشوة، الإعفاءات)، نقص الإمكانيات والتكوين، بطء الإجراءات القضائية، وضعف التنسيق، وعدم التزام المواطنين بالقانون.
- ✓ آلية الضبط الرسمي في الحد من الجريمة تتم عبر الردع القانوني، تطبيق العقوبات العادلة، تنظيم الحملات الأمنية، المتابعة القضائية، وإعادة الإدماج، مما يعزز سلطة القانون وثقة المجتمع.
- ✓ الجزاء العادل أساس الاستقرار فهو يؤدي إلى تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات الأمنية، يقلل الرغبة في الانتقام، ويحقق الطمأنينة.
- ✓ العلاقة العكسية بين الجزاء والجريمة تثبت ان كلما قل الجزاء القانوني، ارتفع معدل الجريمة، مما يؤكد أهمية فعالية الردع القانوني في كبح السلوك الإجرامي.
- ✓ أهمية الوازع الديني والأسرة والمحيط: تُعتبر هذه العناصر الضوابط الرئيسية لتهذيب السلوك ومنع الجريمة، إلى جانب الأعراف والتقاليد والمتابعة التربوية.
- ✓ العدالة الاجتماعية كعنصر ضبط فالمساواة وتكافؤ الفرص والقانون فوق الجميع تقلل من الدوافع الإجرامية الناتجة عن الشعور بالظلم.
- ✓ الضبط غير الرسمي غير كافٍ وحده لذلك يجب أن يتكامل مع الضبط الرسمي لتحقيق أقصى فعالية، فهو مكمل وليس بديلاً.

- ✓ تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة، المدرسة، الإعلام، المسجد، والنادي لها تأثير كبير في تشكيل شخصية الفرد وتقليل الميل نحو الجريمة.
- ✓ ضعف الضبط غير الرسمي يسبب الجريمة مثل التفكك الأسري، نقص الوازع الديني، ضعف التعليم، والتأثر بالثقافات الدخيلة، كلها عوامل تزيد من التعرض للجريمة..

4-مقترحات لتعزيز الضبط الاجتماعي (رسمي وغير رسمي):

- ✓ التحسيس والتوعية المستمرة: في المدارس والجامعات، وعبر الأئمة ووسائل الإعلام، حول مخاطر الآفات الاجتماعية والقوانين.
- ✓ نشر ثقافة التبليغ: لتعزيز الشراكة المجتمعية وتسريع الاستجابة الأمنية ، نشر ثقافة التبليغ وحماية المبلغين قانونيًا و إشراك المواطنين في برامج الشراكة المجتمعية الأمنية.
- ✓ تعزيز الروابط العائلية والتكافل الاجتماعي.
- ✓ ضمان استقلالية القضاء وتطبيق الشفافية وتكافؤ الفرص.
- ✓ تطوير أنظمة الحماية الرقمية وتوعية المواطنين بمخاطر التكنولوجيا، بمعنى تعزيز الرقمنة داخل المؤسسات الأمنية و تطوير أنظمة المعلومات والتحقيق الرقمي مع توفير التكنولوجيا اللازمة لتتبع الجريمة وتحسين فعالية البحث الجنائي.
- ✓ مراجعة وتحديث القوانين الجنائية بصفة دورية مع ضرورة مواءمة القوانين مع تطور الجريمة، خصوصًا الجرائم السيبرانية. و اعادة النظر في مواد مثل تلك المتعلقة بالمضاربة، والمؤثرات العقلية، مع تشديد العقوبات وتفعيل الردع القانوني وذلك عن طريق تعزيز فعالية الردع من خلال ضمان صرامة العقوبات، لا سيما في الجرائم الخطيرة والمتكررة ، واعتماد عقوبات بديلة للجنح الخفيفة بما يحفظ التوازن بين الردع والاندماج الاجتماعي.
- ✓ مكافحة الفساد الإداري والمالي و محاربة الرشوة والإفراج المشروط غير العادل. تقنين العفو القضائي والإكراه البدني بما يضمن عدم إساءة استخدامهما.
- ✓ تحسين التكوين والتأهيل المستمر لأعوان الأمن وذلك بتحديث مناهج التكوين لتشمل الجوانب النفسية والاجتماعية.
- ✓ تعزيز الحملات و إشراك وسائل الإعلام في نشر الثقافة القانونية والوقاية من الجريمة.

- ✓ تفعيل الضبط الاجتماعي غير الرسمي كعامل مكمل من خلال تعزيز دور الأسرة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدينية في تقويم السلوك، و إحياء الأعراف والتقاليد البناءة التي تُجرّم الأفعال المنحرفة.
- ✓ **دعم العدالة الاجتماعية والمساواة:** محاربة التهميش الاجتماعي والتمييز، خاصة في التوظيف والخدمات.
- ✓ إنشاء آليات مجتمعية بديلة للضبط الرسمي بإنشاء مجالس أعيان أو لجان محلية للوساطة الاجتماعية قبل اللجوء إلى المؤسسات الرسمية.

الخاتمة

الخاتمة

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ميدانية وتحليلية، يتضح أن الضبط الاجتماعي يُعد ضرورة حتمية للحد من الجريمة، سواء في صيغته الرسمية أو غير الرسمية. وقد بيّنت آراء المبحوثين أن ثقافة التبليغ عن الجرائم تكتسب أهمية بالغة، كونها تعزز الشراكة بين المواطن والجهاز الأمني، وتساهم في الكشف المبكر عن الجريمة والوقاية منها.

كما أكد المشاركون أن الردع الاجتماعي غير الرسمي، من خلال القيم الدينية والأسرية، يُسهم بشكل فعّال في ضبط السلوك الإجرامي، لكنه يظل غير كافٍ ما لم يُدعّم بضبط رسمي قوي. وبيّنت الدراسة أن القوانين الحالية تتطلب مراجعة وتحديثًا مستمرًا لمواكبة تطور الجريمة، خاصة في مجالات مثل المضاربة غير المشروعة، المؤثرات العقلية، والجرائم السيبرانية.

من جهة أخرى، تبيّن أن ضعف الرقمنة، والفساد، وبطء الإجراءات، ونقص التنسيق بين الجهات تمثل أهم العوائق التي تعيق فاعلية الضبط الرسمي. وعلى الرغم من ذلك، فإن آليات هذا الضبط من خلال الردع القانوني، وتطبيق العقوبات العادلة، والمتابعة القضائية، وإعادة الإدماج تلعب دورًا حاسمًا في ترسيخ سلطة الدولة وتعزيز ثقة المواطن بها.

وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين شدة الجزاء وانتشار الجريمة، مما يدل على أهمية الردع القانوني في كبح السلوك الإجرامي. كما أن العدالة الاجتماعية، بما فيها تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون، تُعد من الضوابط النفسية والاجتماعية التي تقلل من الدوافع الإجرامية.

وتبرز أهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية كعامل وقائي رئيسي، في حين أن ضعف هذه المؤسسات يؤدي إلى ارتفاع نسب الانحراف، خاصة في ظل التأثيرات الثقافية الدخيلة وضعف التعليم والدين. وعليه، فإن التكامل بين الضبط الرسمي وغير الرسمي يشكل السبيل الأمثل لتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي.

الملاحق

الملحق رقم1: دليل بالمقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعميم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في **تخصص علم الاجتماع الانحراف و الجريمة.**

موضـــــوع الــدراســـــة:

دور الـــضبـــــــط الاجتـــمـــــــاعـــــي
فـــــــي الـــحـــــــد مـــــن
الـــــجـــــــريـــمـــــــة
دراســـــة ميدانيـــــــة بالمـــؤسســـــات
الأمنـــيـــــــة بمدينـــــــة
- المسيلـــــــة -

ملاحظة : في اطار انجاز مذكرة بيانات هذه المقابلة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

من اعداد الطالبة : بلفار فاطمة الزهراء **تحت اشراف البروفيسورة :** بلقرمي سهام

أسئلة المقـــــابلـــــــة شبه مقننة

ضـــــع العلامـــــــة X فـــــي إطـــــار الإجـــــابـــــة المنـــــاسبـــــة

I. **المحـور الأول: البيـــــانـــــات الشخصيـــــة:**

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن: ..... سنة

3. الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4. المستوى التعليمي:. جامعي

II. **المحـور الثانـي: دور الضبـــط الاجتمـــاعي الرسمـــي فـــي الحـــد مـــن الجريمـــة:**

5. هل تعتقد أن القوانين والتشريعات الحالية كافية ورادعة للحد من الجريمة؟ نعم ☐ لا ☐

- **فـي حالـة الإجابـة بـ: نعـم أو بـ: لا، مـاهي التعـديلات أو القـوانين الجديـدة التـي تعتقدها ضرورية؟**

-

6. برأيـك مـا هـي المعوقـات التـي تحـد مـن فعاليـة الضـبط الاجتمـاعي الرسـمي: (القـانون)، في الحد من الجريمة؟

-

7. كيـف يسـاهم الضـبط الاجتمـاعي: (المؤسسـات الأمنيـة والقضـائية والقـوانين)، فـي الحـد من الجريمة؟

-

8. مـن وجهـة نظـرك مـاهي الاليـات التـي تسـاعد علـى تحقيـق الجـزاء العـادل والاسـتقرار الاجتماعي؟

-

9. كيف يؤثر الجزاء العادل على تحقيق الاستقرار والامن العام في المجتمع؟

-

10. هـل تقومـون بنشـاطات توعويـة حـول الجريمـة (بأنواعهـا) وعواقبهـا مـن الناحيـة القانونية؟ ☐ نعم ☐ لا

كيف ذلك؟

11. كيف ساهمت نشاطاتكم التوعوية والدورية في رفع مستوى الامتثال والتقليل من الجريمة؟

-

12. هل تعتقد أنه توجد علاقة بين تطبيق القوانين والجريمة؟

- اكيد توجد علاقة وثيقة لأن تطبيق القوانين يردع المجرمين.

هل يكون ذلك من بـ:

- أنخفاض معدل الجريمة: ☐
- تغير نوع الجريمة المرتكبة: ☐
- تغير فئة المجرمين: ☐

13.كيف يؤثر استعمال الردع القانوني على تغير معدل الجريمة ؟

-

14. كيف يؤثر استعمال الردع القانوني على تغير نوع الجريمة؟

-

15.كيف يؤثر استعمال الردع القانوني على تغير فئة المجرمين؟

-

16. هل كلما قل الجزاء القانوني ارتفع معدل الجريمة المرتكبة؟

-

III. **المحور الثالث: دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة:**

17. هل للردع الاجتماعي مساهمة في الحد من السلوكيات الإجرامية؟

-

18. برأيك، ماهي الضوابط الاجتماعية الرئيسية لتهذيب سلوك المجرمين؟

-

19. يقلل الضبط الاجتماعي من دوافع الجريمة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، ماهي العدالة الاجتماعية بالنسبة لك؟

-

20. برأيك، هل تعتقد أن الضبط الاجتماعي غير رسمي كاف لوحده للحد من الجريمة؟

-

21. برأيك، هل تساهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية: (العادات، التقاليد، الأعراف، الثقافة، المعايير، الدين) في تحقيق الردع الاجتماعي؟

-

22. توجد فئات مجتمعية أكثر عرضة للجريمة، برأيك ، هل ذلك بسبب ضعف غير الرسمي: (ضعف المعايير الاجتماعية: الدين، الوعي الثقافي)؟

-

23. برأيك، هل تؤثر مؤسسات التنشئة المجتمعية على معدلات الجريمة من خلال تغيير سلوك المجرم؟

-

24. برأيك، ما هي أكثر المؤسسات المجتمعية التي تمارس الضبط الاجتماعي بقوة لتغيير سلوك المجرم؟

-

25. برأيك، ماهي الجرائم الأكثر ارتكابا والتي يساهم الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد منها؟ هل يختلف ذلك حسب المكان:(ريف / حضري) كيف ذلك؟

-

IV. **المحور الرابع : الضبط الاجتماعي والجريمة:**

26. من خلال خبرتك في العمل هل يوجد ارتفاع في معدلات الجريمة؟

-

27. ما هو نوع الضبط الاجتماعي الذي يحقق الحد من معدلات انتشار الجريمة (الضبط الرسمي / الضبط غير الرسمي)؟

-

28. ماهي أسباب ارتفاع معدلات الجريمة من خلال خبرتك في العمل؟

-

29. هل تساهم ثقافة التبليغ في تدخلكم الدوري للأحياء؟ نعم ☐ **لا** ☐

- **في حالة الإجابة بنعم، هل يحد من الجريمة؟**

-

30. كيف كانت معظم التدخلات؟

- ناجحة فعالة: ☐
- صعبة نوعا ما: ☐

31. ما هي أنواع الجرائم المعنوية المتعامل معها والأكثر شيوعا في مجال عملكم بمدينة المسيلة؟

32. هل تعتقد وجود تطورا في وسائل وأساليب الجريمة خلال السنوات الأخيرة؟

نعم ☐ لا ☐

- **حدد مجال الذي ترى فيه انتشارا:**

-

33. هل يمكن اقتراح اليات عملية تمكن من تعزيز الضبط الاجتماعي؟ وكيف تساهم فيها؟

-

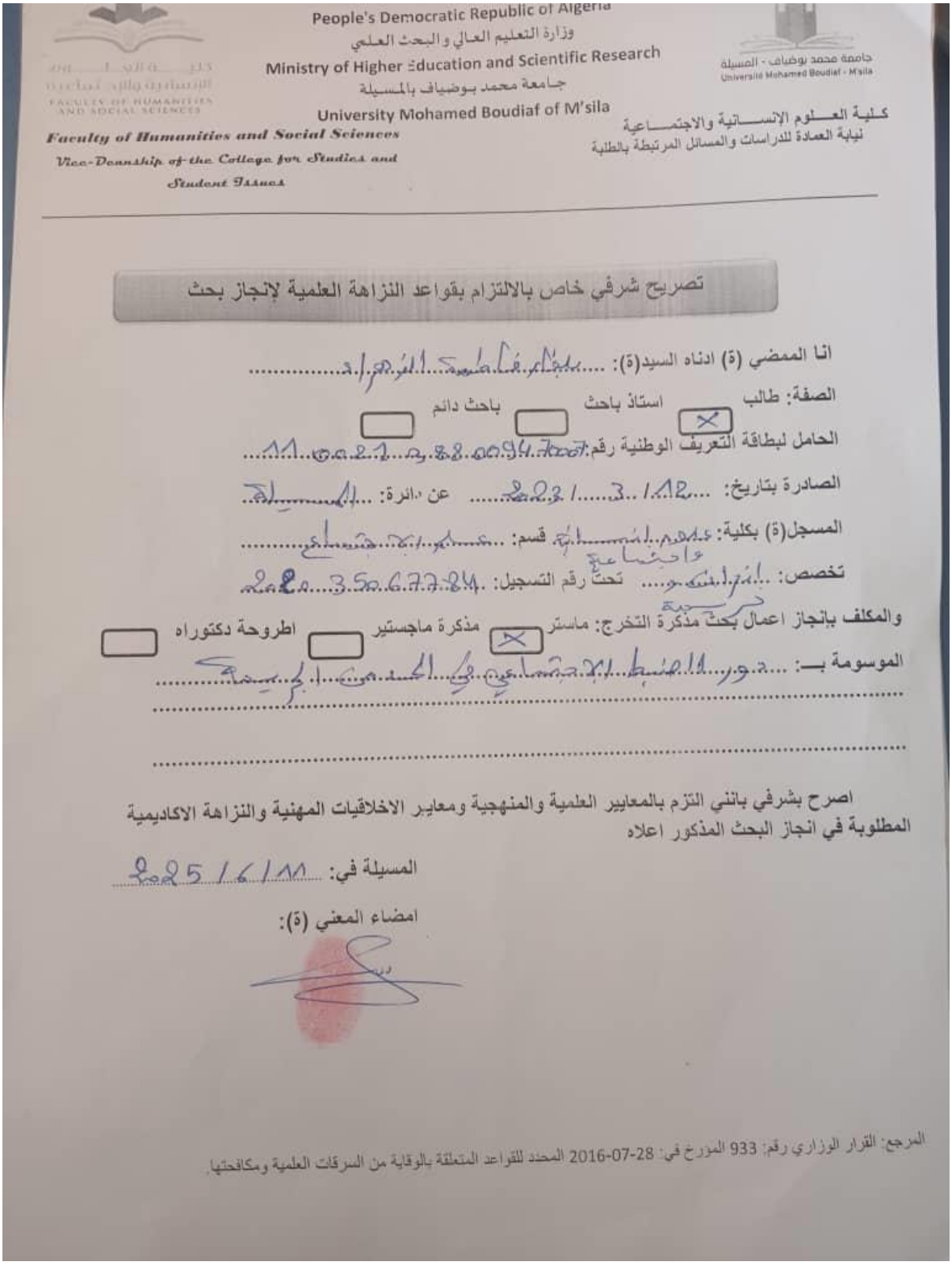

People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه السيد(ة): .....

الصفة: طالب (×) استاذ باحث ( ) باحث دائم ( )

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: .....

الصادرة بتاريخ: ..... عن دائرة: .....

المسجل(ة) بكلية: ..... قسم: .....

تخصص: ..... تحت رقم التسجيل: .....

والمكلف بإنجاز اعمال بحث مذكرة التخرج: ماستر (×) مذكرة ماجستير ( ) اطروحة دكتوراه ( )

الموسومة بـــ: .....

.....

.....

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: .....

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: دور الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة

إعداد الطلبة:
1- بغارة عبد الزهراء رقم التسجيل: 2023067284
2- رقم التسجيل:
القسم: علوم اجتماعية الشعبة: علم اجتماع التخصص: إنحراف وجريمة
إشراف: بلقرعي سهام الرتبة: بروفيسور

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشراقية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف (ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس قسم علم الاجتماع

Web site : http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/ الموقع الالكتروني:

قضايا القانون العام المسجلة خلال سنة 2024

الصنف	القضايا المسجلة	القضايا المحلولة	نسبة الحل	المتورطون	النتائج القضائية				DT	autre	autre
					DP	CJ	CD	L			
الأشخاص	2347	2213	94.29%	2708	161	50	91	63	2306	4	33
الممتلكات	1614	1143	70.82%	1467	306	57	58	42	944	23	37
المخدرات	2068	2068	100.00%	2308	484	28	160	39	1519	44	34
الشيء العمومي	587	576	98.13%	865	141	56	81	7	540	16	24
الاقتصادية و المالية	286	235	82.17%	337	38	19	19	3	237	13	8
الجرائم السيبرانية	159	131	82.69%	143	15	3	9	1	114	0	1
الآداب العامة	123	93	75.61%	165	39	17	7	10	78	5	9
المجموع	7184	6459	90%	7993	1184	230	425	165	5738	105	146

رسم بياني يفصل تقسيم قضايا القانون العام خلال سنة 2024

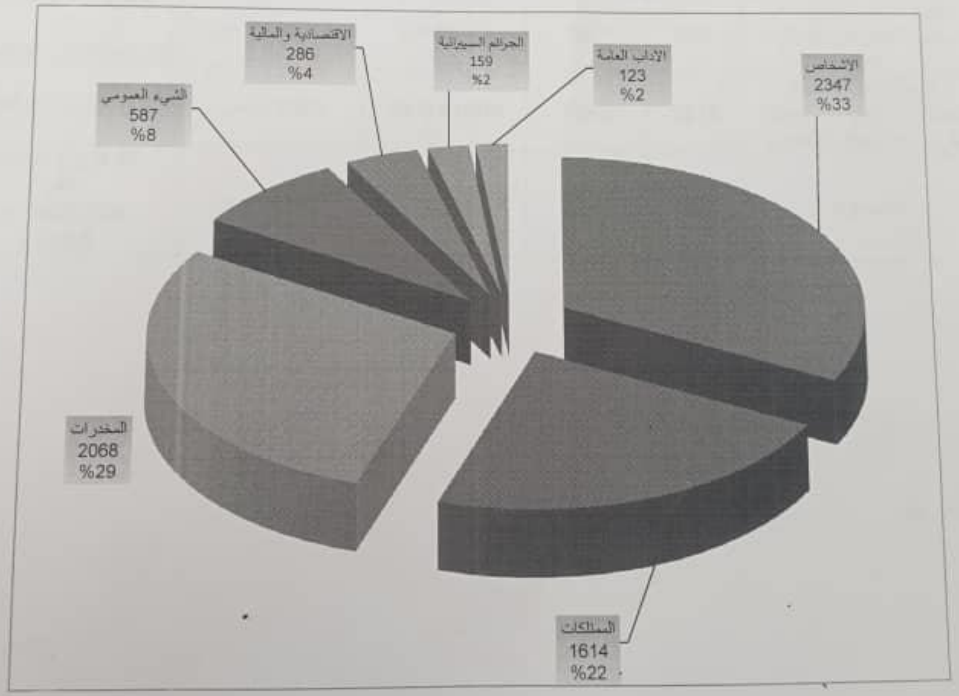

- الجرائم في الوسط الحضري :

تسعى أمن ولاية المسيلة إلى محاربة الجريمة بشتى أنواعها في قطاع الاختصاص وذلك بتعاون جميع المصالح كل حسب قطاع اختصاصه ، وقد تلخصت جرائم القانون العام في الوسط الحضري لولاية المسيلة خلال سنة 2024 و التي كانت بمجموع:7184 قضية مسجلة، 6459 قضية معالجة، أي بنسبة تقدر بـ 89.91% ، تورط فيها 6973 شخص موزعين حسب الجدول التالي :

الجرائم	القضايا المسجلة	القضايا المحلولة	متورطون	النتائج القضائية				DT	fuite	autre
				MD	CJ	L	CD			
المجموع	7184	6459	7993	1184	230	165	425	5738	105	146

محجوزات المخدرات :

نوع القضية	القضايا المسجلة	عدد المتورطين	المحجوزات		
			كيف معالج	مؤثرات عقلية	أخرى
الاتجار ، نقل ، تخزين غير شرعي للمخدرات والمؤثرات العقلية	452	680	63.12 كلغ	133448 قرص	48 قارورة دواء مؤثر عقلي 3449.95 غرام كوكايين .
الحيازة غير شرعية للمخدرات والمؤثرات العقلية لغرض الاستهلاك الشخصي	1613	1645	0.91004 كلغ	1760 قرص	5.208 غرام كوكايين
المجموع	2065	2325	64.03004 كلغ	135208 قرص	- 48 قارورة دواء مؤثر عقلي - 3455.158 غرام كوكايين .

- الجرائم في الوسط الحضري :

- تلخصت جرائم القانون العام في الوسط الحضري لولاية المسيلة خلال الثلاثي الأول من سنة 2025 و التي كانت بمجموع:1721 قضية مسجلة، 1388 قضية معالجة، أي بنسبة تقدر بـ 89.91% ، تورط فيها 6973 شخص موزعين حسب الجدول التالي :

الجرائم	القضايا المسجلة	القضايا المحلولة	متورطون	النتائج القضائية				DT	fuite	autre
				MD	CJ	L	CD			
المجموع	1721	1388	1765	321	53	56	129	1143	38	25

محجوزات المخدرات :

نوع القضية	القضايا المسجلة	عدد المتورطين	المحجوزات		
			كيف معالج	مؤثرات عقلية	أخرى
الاتجار ، نقل ، تخزين غير شرعي للمخدرات والمؤثرات العقلية	111	168	0.514 كلغ	15305 قرص	32 قارورة دواء مؤثر عقلي 2405.44 غرام كوكايين .
الحيازة غير شرعية للمخدرات والمؤثرات العقلية لغرض الاستهلاك الشخصي	405	411	0.114 كلغ	394 قرص	0.5 غرام كوكايين
المجموع	516	579	0.628 كلغ	15699 قرص	- 32 قارورة دواء مؤثر عقلي - 2405.94 غرام كوكايين

4

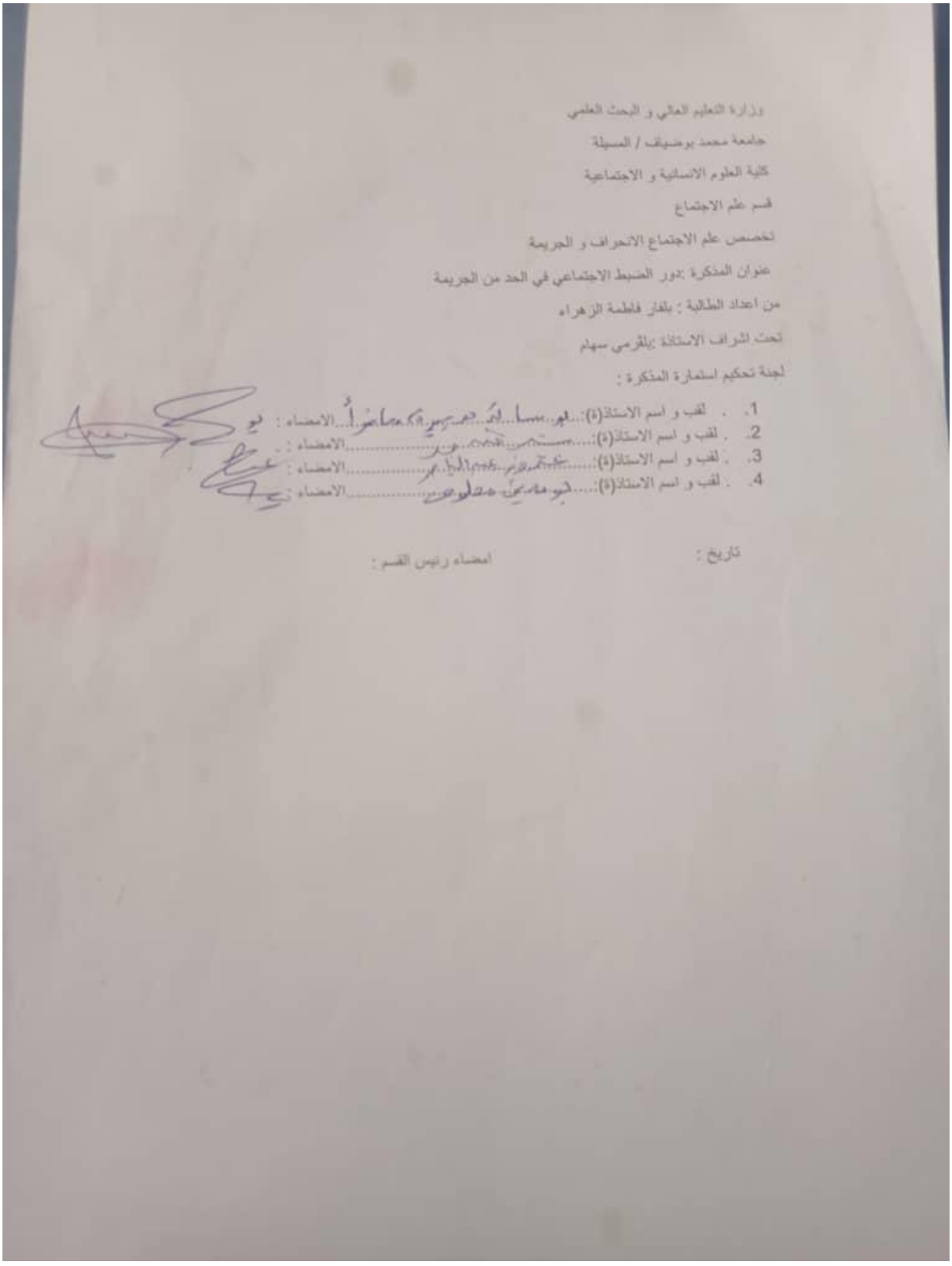

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف / المسيلة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الانحراف و الجريمة

عنوان المذكرة :دور الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة

من اعداد الطالبة : بلغار فاطمة الزهراء

تحت اشراف الاستاذة :بلقرمي سهام

لجنة تحكيم استمارة المذكرة :

1. . لقب و اسم الاستاذ(ة):.....الامضاء :
2. . لقب و اسم الاستاذ(ة):.....الامضاء :
3. . لقب و اسم الاستاذ(ة):.....الامضاء :
4. . لقب و اسم الاستاذ(ة):.....الامضاء :

تاريخ :

امضاء رئيس القسم :

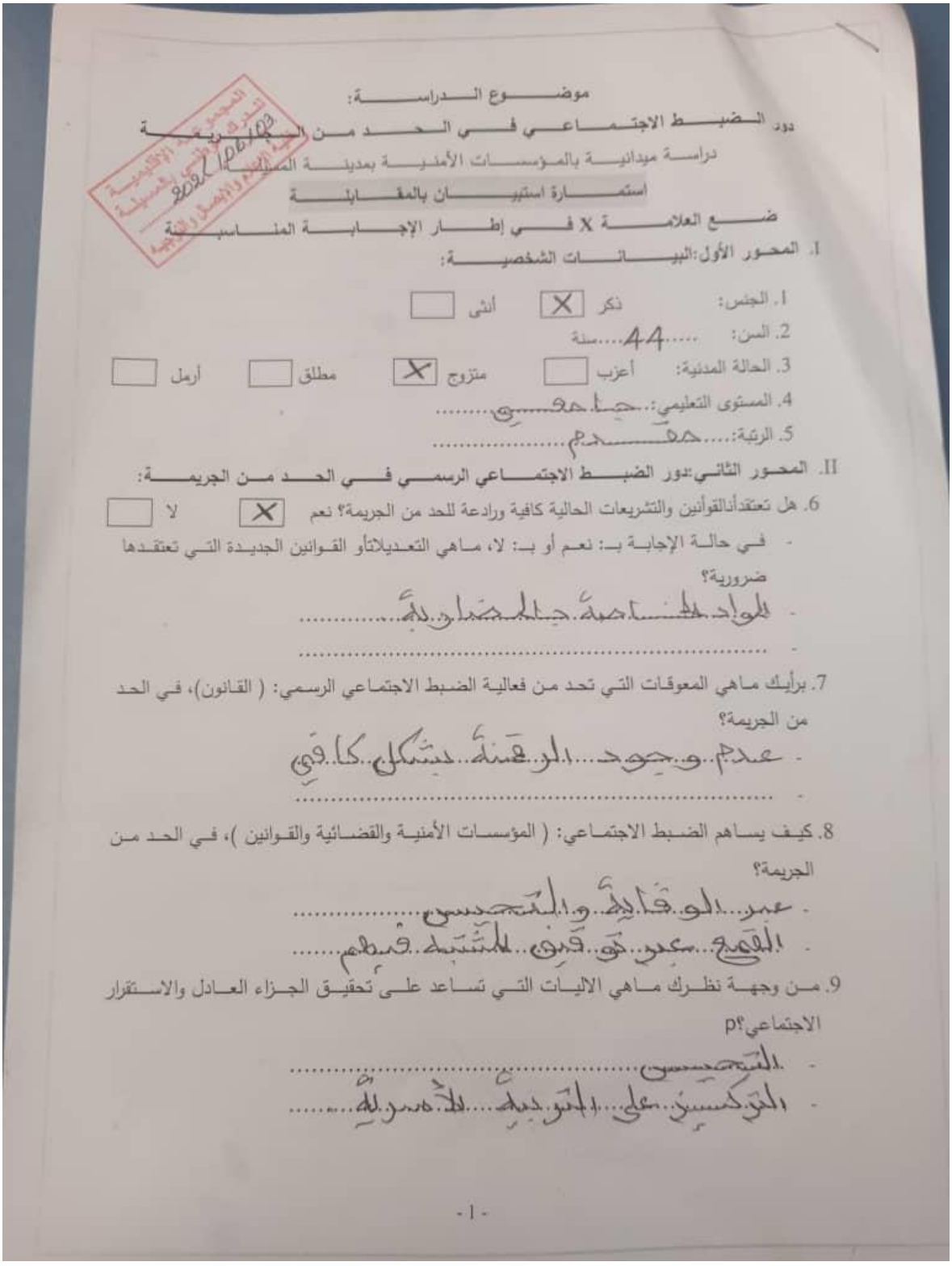

موضـــــوع الـــدراســـــة:

دور الـضبـــط الاجتمـــاعـــي فـــي الـحـــد مـــن الـجـريـمـــة

دراســة ميدانيــة بالمؤسســات الأمنيــة بمدينــة المسيلــة

استمـــارة استبيـــان بالمقـــابلـــة

ضـــع العلامـــة X فـــي إطـــار الإجـــابـــة المنـــاسبـــة

I. المحـور الأول:البيـــانـــات الشخصيـــة:

1. الجنس: ذكر [X] أنثى [ ]

2. السن: .....44.....سنة

3. الحالة المدنية: أعزب [ ] متزوج [X] مطلق [ ] أرمل [ ]

4. المستوى التعليمي:..جامعي.....

5. الرتبة:....حقـــــدم.....

II. المحـور الثانـي:دور الضبـــط الاجتمـــاعي الرسمـــي فـــي الحـــد مـــن الجريمـــة:

6. هل تعتقدأنالقوانين والتشريعات الحالية كافية ورادعة للحد من الجريمة؟ نعم [X] لا [ ]

- فـي حالـة الإجابـة بـ: نعـم أو بـ: لا، مـاهي التعـديلاتأو القـوانين الجديـدة التـي تعتقـدها ضرورية؟

- المواد.الخاصة.بالحضارية.....

- .....

7. برأيك ماهي المعوقات التي تحد من فعالية الضبط الاجتماعي الرسمي: (القانون)، في الحد من الجريمة؟

- عدم.وجود.الرقابة.بشكل.كافي

- .....

8. كيف يساهم الضبط الاجتماعي: (المؤسسات الأمنية والقضائية والقوانين)، في الحد من الجريمة؟

- عبر.الوقاية.والتحسين.....

- الجمع.بين.كل.المتابعة.قطع.....

9. من وجهة نظرك ماهي الاليات التي تساعد على تحقيق الجزاء العادل والاستقرار الاجتماعي؟p

- التحسين.....

- التركيز.على.التربية.الاجتماعية.....

- 1 -

10. كيف يؤثر الجزاء العادل على تحقيق الاستقرار والامن العام في المجتمع؟

- عن دقة المواطن في المساعدة ...
- الأمنية .....

11. هل تقومون بنشاطات توعوية حول الجريمة (بأنواعها)وعواقبها من الناحية القانونية؟ نعم ☐ لا ☐

- كيف؟ (شرح)

من خلال البرامج التوعوية المستمرة في كافة المجالات خاصة في مساعدة المترددين .....

12. كيف ساهمت نشاطاتكم التوعوية والدورية في رفع مستوى الامتثال والتقليل من الجريمة؟

الانضباط الاحترام بشكل كبير .....

13. هل تعتقد أنه توجد علاقة بين تطبيق القوانين والجريمة؟

أكيد لأن تطبيق القوانين يردع المجرمين .....

- هل يكون ذلك من بـ:
- أنخفاض معدل الجريمة: ☒
- تغير نوع الجريمة المرتكبة: ☐
- تغير فئة المجرمين: ☐
- اخرى تذكر:.....

14. كيفيؤثر استعمال الردع القانوني على تغير معدل الجريمة (إعطاء أمثلة مع إحصاءات):

تشديد القوانين الحالية يردع المجرمين مثلا .....
العنف ضد الأصول انخفاض سنة 2018 بـ 70% مقارنة بسنة 2023
علما أن عدد قضايا 2023 قدر بـ 17

15. كيف يؤثر استعمال الردع القانوني على تغير نوع الجريمة؟

من خلال تفكيك الشبكات والعصابات .....
بعلياتها المستمرة .....

16. كيف يؤثر استعمال الردع القانوني على تغير فئة المجرمين؟

من خلال حرمان المجرم من حريته .....

17. هل كلما قل الجزاء القانوني ارتفع معدل الجريمة المرتكبة؟

نعم لأنه يعتبر هو شيء جدا السريع .....

III. المحور الثالث: دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة:

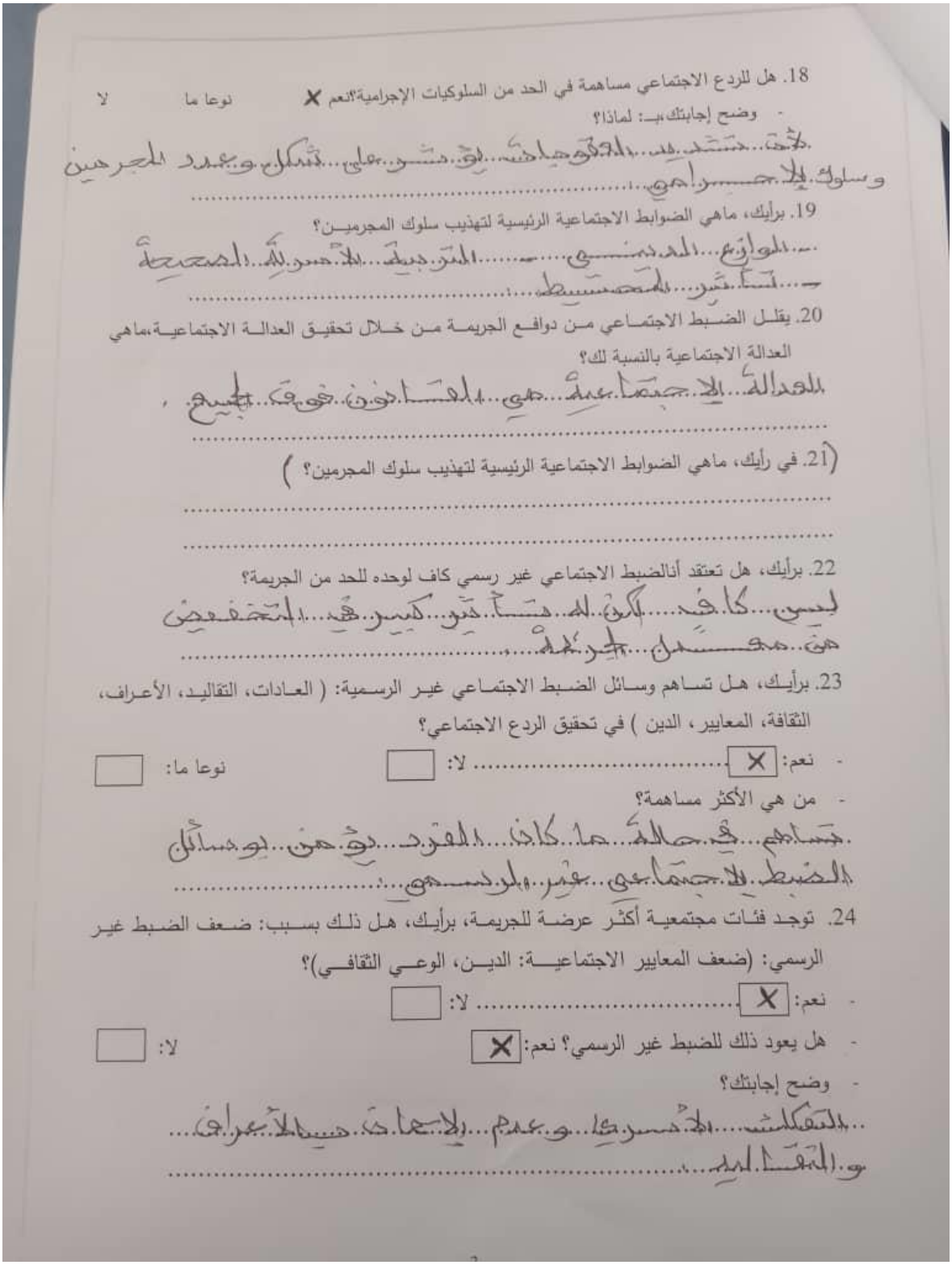

18. هل للردع الاجتماعي مساهمة في الحد من السلوكيات الإجرامية؟نعم ✗ نوعا ما لا

- وضح إجابتك بـ: لماذا؟

لأنه يشدد العقوبات على الشكل وعدد المجرمين وسلوك الإجرامي.

19. برأيك، ماهي الضوابط الاجتماعية الرئيسية لتهذيب سلوك المجرمين؟

الوازع الديني التربية الأسرية الصحيحة تأثير المحيط

20. يقلل الضبط الاجتماعي من دوافع الجريمة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية،ماهي العدالة الاجتماعية بالنسبة لك؟

العدالة الاجتماعية هي العادلة في جميع

(21. في رأيك، ماهي الضوابط الاجتماعية الرئيسية لتهذيب سلوك المجرمين؟)

22. برأيك، هل تعتقد أنالضبط الاجتماعي غير رسمي كاف لوحده للحد من الجريمة؟

ليس كافيا لكن له تأثير كبير في التخفيض من معدل الجريمة

23. برأيك، هل تساهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية: (العادات، التقاليد، الأعراف، الثقافة، المعايير، الدين) في تحقيق الردع الاجتماعي؟

- نعم: ✗ ..... لا: ☐ نوعا ما: ☐
- من هي الأكثر مساهمة؟

تساهم في حالة ما كان الفرد يؤمن بوسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي

24. توجد فئات مجتمعية أكثر عرضة للجريمة، برأيك، هل ذلك بسبب: ضعف الضبط غير الرسمي: (ضعف المعايير الاجتماعية: الدين، الوعي الثقافي)؟

- نعم: ✗ ..... لا: ☐
- هل يعود ذلك للضبط غير الرسمي؟ نعم: ✗ لا: ☐
- وضح إجابتك؟

المشاكل الأسرية وعدم الاحاطة بالأبناء والتقليد

25. برأيك، هل تؤثر العادات والتقاليد المجتمعية على معدلات الجريمة من خلال تغيير سلوك المجرم؟

...أكيد...تؤثر...من...معدلات...الجريمة...لأنها...
...تحسن...المجرم.....

26. برأيك، هل تؤثر مؤسسات التنشئة المجتمعية على معدلات الجريمة من خلال تغيير سلوك المجرم؟

...تؤثر...إذا...كانت...محل...ثقة...لدى...المجرم
.....

27. برأيك، ما هي أكثر المؤسسات المجتمعية التي تمارس الضبط الاجتماعي بقوة لتغيير سلوك المجرم؟

...المجتمع...المدني...بكل...أطيافه.....
.....

28. برأيك، ماهي الجرائم الأكثر ارتكابا والتي يساهم الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحدمنها: (نذكر إحصاءات)،

- السرقة: .....X.....
- العنف: .....
- القتل:.....
- المخدرات:...X.....
- أخرى:.....
- هل يختلف ذلك حسب المكان:ريف [X] حضر [ ]
- كيف ذلك؟

وفق...إحصائيات...وحسب...العادات...والتقاليد
...يسيء...للأخلاق...المجتمعية.....

IV. المحور الرابع : الضبط الاجتماعي والجريمة:

29. من خلال خبرتك في العمل هل يوجد ارتفاع في معدلات الجريمة؟

...ارتفاع...معدلات...الجريمة...بحكم...النمو...الديمغرافي...
.....

30. ماهو نوع الضبط الاجتماعي الذي يحقق الحد من معدلات انتشار الجريمة؟

- الضبط الرسمي:...X.....
- الضبط غير الرسمي:.....

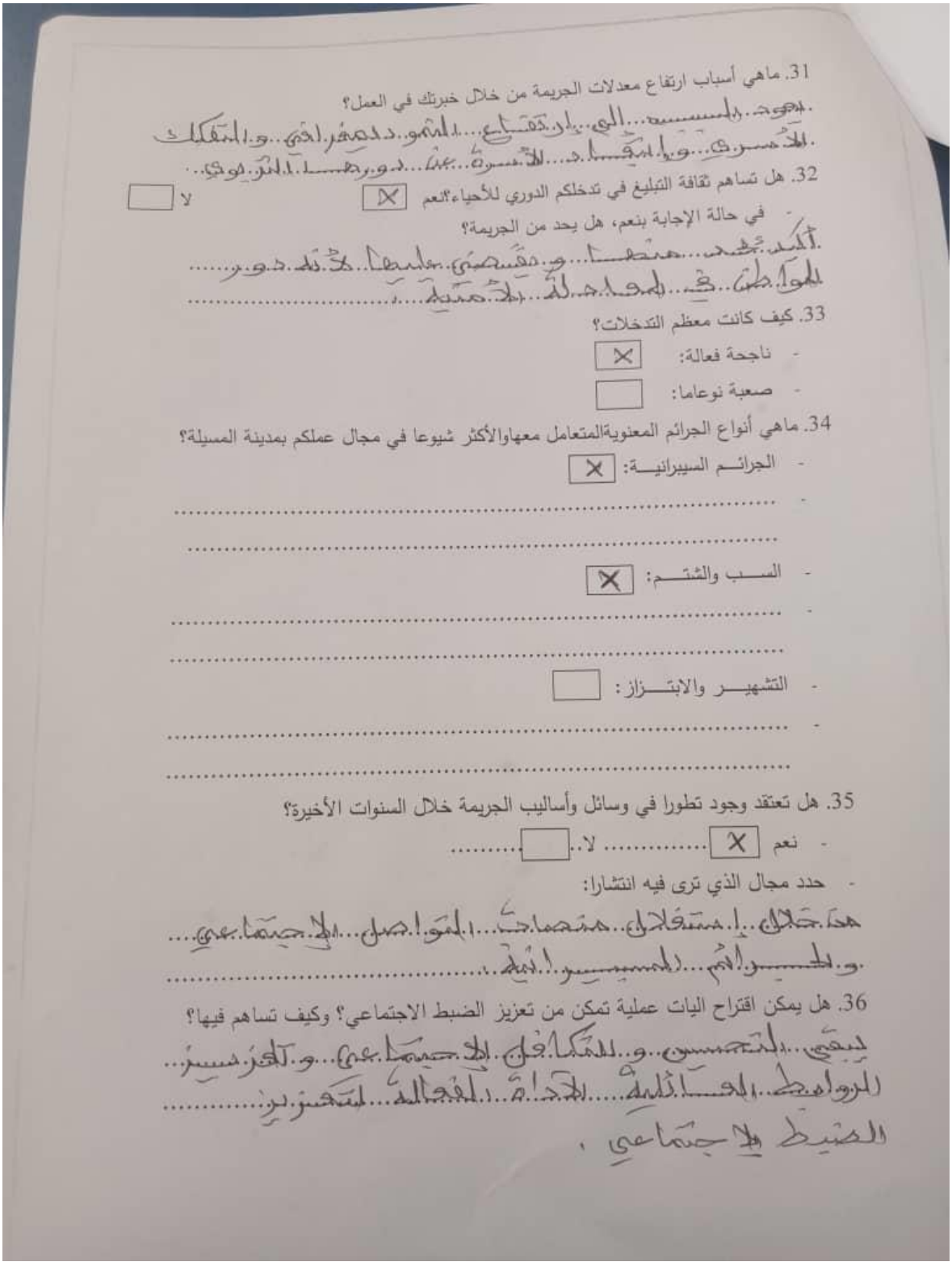

31. ماهي أسباب ارتفاع معدلات الجريمة من خلال خبرتك في العمل؟

.....

32. هل تساهم ثقافة التبليغ في تدخلكم الدوري للأحياء؟نعم [X] لا [ ]

- في حالة الإجابة بنعم، هل يحد من الجريمة؟

.....

33. كيف كانت معظم التدخلات؟

- ناجحة فعالة: [X]
- صعبة نوعاما: [ ]

34. ماهي أنواع الجرائم المعنويةالمتعامل معهاوالأكثر شيوعا في مجال عملكم بمدينة المسيلة؟

- الجرائـــم السيبرانيـــة: [X]
- .....
- .....
- الســـب والشتـــم: [X]
- .....
- .....
- التشهيـــر والابتـــزاز: [ ]
- .....
- .....

35. هل تعتقد وجود تطورا في وسائل وأساليب الجريمة خلال السنوات الأخيرة؟

- نعم [X] ..... لا [ ] .....
- حدد مجال الذي ترى فيه انتشارا:

.....

36. هل يمكن اقتراح اليات عملية تمكن من تعزيز الضبط الاجتماعي؟ وكيف تساهم فيها؟

.....

قائمة المصادر المراجع

المصادر و المراجع

المصادر

1-القرءان الكريم الجزء 58 الحزب 59 سورة المطففين، الآية 29

2-إبراهيم مدكور معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية للكتاب القاهرة 2004.

3-ابن المنظور لسان العرب المجلد السابع دار حداد للطباعة و النشر بيروت 1956 الموافق ل 1301 هجري .

4-خليل احمد خليل المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع دار الحداثة للطباعة النشر بيروت ط1 1984.

المراجع

الكتب

5-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1993.

6-السالم وخالد عبدالرحمن، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، بدون دار نشر، ط 1، الرياض، 2000.

7-سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، مصر 1997.

8-أبو سمرة محمد عبد الحسين، علم النفس الجنائي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، سنة 2005.

9-السمري عدلي الثابت و المتغير في اليات الضبط الاجتماعي الطبعة الأولى الإسكندرية دار المعرفة الجامعية الطبعة الأولى 2003.

10- غيث، محمد عاطف. القيم والضبط الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية، 1990.

11- سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع مصر 1997.

12- فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، الطبعة ،1 بيروت، دار النهضة العربية للطباعة النشر 1980.

13- السمالوطي نبيل محمد توفيق الدين و البناء الاجتماعي التحليل البنائي الوظيفي في مجال العلوم الاجتماعية الجزء الاول جدة دار الشروق لنشر و التوزيع و الطباعة 1981.

14- علي الدين السيد، الأسرة والطفولة في محيط الخدمة الاجتماعية، مكتبة عين الشمس للنشر و التوزيع ط 13 مصر القاهرة، 1995.

15- إبراهٌم العسل ، الأسس النظرية و الأساليب التطبيقية لعلم الاجتماع ، المؤسسة الجامعٌة للدراسات مجد ، ط2 ، لبنان 2011.

16- أحمد أبوزٌيد ، البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط، 2مصر.

17- أحمد الخشاب ،الضبط الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ط2 ، مصر، 1968.

18- عبد الحمٌد طلعت التعلم وصناعة القهر دراسة في التعلٌم والضبط الاجتماعي دار ميريت للنشر و المعلومات ، القاهرة ، ،2002.

19- السمري عدلي محمود علم الاجتماع الجنائي دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة الأردن طبعة الأولى.

20- غني ناصر حسين القرشي ،الضبط الاجتماعي ،دار صفاء، ط،1عمان،2011

21- سامية محمد جابر سوسيولوجيا الانحراف، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.2004.

22- محمد أبو زهرة الجريمة و العقوبة في الفقه الإسلامي دار الفكر العربي الجزء 1 الطبعة 1 مصر 1998.

23- هدى حامد شقشوق الجريمة المنظمة القواعد الموضوعية والإجرائية والتعاون الدولي دار النهضة العربية القاهرة 2002.

24- السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ،طبعة1 سنة ،2000 .

25- المجالي نظام توفيق، ، شرح القانون العقوبات قسم العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، ، 2005.

26- عدنان الدوري، "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك"،الكويت:ذات السلاسل، الطبعة 1 سنة 1984.

27- الشامي، كمال. علم الاجتماع الجنائي. دار الفكر العربي، 2012.

28- بوشناق، محمد، التغير الاجتماعي والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2010.

29- نجيب، فاطمة الزهراء. التنشئة الاجتماعية ومكافحة الجريمة. الجزائر: دار الهدى، 2018.

المجلات و الدراسات

30- أبو العينين، عادل. "القيم الاجتماعية وضبط السلوك". مجلة دراسات اجتماعية، العدد 11، 2017-the-phenomenon-of-crime.

concept%20-reasons-%20-and-forms.pdf

file:///D:/Downloads/

31- أبو زيد، أحمد. "الضبط الاجتماعي والتماسك المجتمعي". المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 6، 2019.

32- احمد فريجة و إبراهيم هياق النظريات المفسرة للسلوك الاجرامي و الانحرافي – رؤسة اجتماعية مجلة تطوير العلوم الاجتماعية مجلد12 العدد2 جامعة بسكرة الجزائر تم النشر بتاريخ 2019/12/31 تم الاطلاع عليها بتاريخ 2025/4/4 على الساعة 21:34.

33- اشبوددن العربي و سوسن بوزبرة عوامل الانحراف و الاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الانحرافي المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة ابن خلدون تيارت العدد 9 سنة 2016.

34- آمال عبد الحميد و آخرون، ، الانحراف والضبط الاجتماعي، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.ط1سنة2000.رابط المجلة

file:///D:/Downloads/النظريات-المفسرة-للسلوك-الإنحرافي-والإجرامي---رؤية-اجتماعية.

35- ايمان محمد عاصم الضبط الاجتماعي الماهية و اليات التأثير مجلة كلية الاداب دورية علمية محكمة جامعة بنها المجلد 61 العدد4 مصر مدينة بنها سنة 2024 .تم الاطلاع عليها بتاريخ 20مارس على الساعة 8.06 مساء2025 رابط المجلة

https://jfab.journals.ekb.eg/article_346541_a9f21dcf847438802fe31efebd6d9ec6.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/4/4على الساعة 21:59 م رابط المجلة/file:///D:/Downloads عوامل-الانحراف-والاتجاهات-النظرية-المفسرة-للسلوك-الانحرافي.

36- حسام الدين محمود فياض الضبط الاجتماعي (تعريفه، أهميته، أنواعه، الياته، نظرياته) دراسة سوسيولوجية – تحليلية مكتبة نحو علم اجتماع تنويري للنشر الطبعة الأولى سنة 2018 .

37- خليل، أحمد عبد الله. "دور التشريع في الضبط الاجتماعي". مجلة القانون والمجتمع، العدد 7، 2020.

38- رباح مجيد الهيتي دراسة في النظريات الاجتماعية حول ماكس فيبر المنهج و نمط الحياة السلسلة الثامنة المرحلة الرابعة ، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2018. تم الاطلاع على رابط الدراسة بتاريخ 17مارس2025 على الساعة 10.30صباحا رابط الدراسة

رابطhttps://www.uoanbar.edu.iq/staff-page.php?ID=852 الصفحات

https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/Bank/7610.pdf

39- ساحي فوزية و عبد القادر بوكابوس ظاهرة الجريمة المفهوم و الأسباب و الاشكال مجلة الأبحاث ISSN 2661-734X المجلد 7 العدد1 جامعة البليدة 2 تم النشر بتاريخ 2022/6/2 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/4/4 رابط المجلة ظاهرة-الجريمة-المفهوم،-الأسباب،-والأشكال

40- عبد الحمّد طلعت التعلم وصناعة القهر دراسة في التعلُّم والضبط الاجتماعي دار ميريت للنشر و المعلومات ، القاهرة ، ،2002.

41- عبده، عبد القادر. "النظريات السوسيولوجية والانحراف". مجلة الفكر الاجتماعي المعاصر، العدد 4، 2021.

42- يحي خير الله عودة، البيئة والسلوك الإجرامي(دراسة نظرية في الانثروبولوجيا الجنائية)، مجلة الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 107،دس.

مراجع اجنبية مترجمة للعربية

43- اميل دوركهايم. التقسيم الاجتماعي للعمل. دار الفكر العربي سنة 2000.

44- أنطوني غدنز ، كارين بيرد سال، ،الاجتماع مع مداخلات عربية. ترجمة فايز الصياغ،لبنان، مؤسسة ترجمان المنظمة العربية للترجمة.ط4 سنة 2005.

45- دوركايم، إميل. تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة: فؤاد كامل، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.

46- دوركهايم، إميل. التقسيم الاجتماعي للعمل. ترجمة: محمد بدوي. دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 2000.

47- ماكفيد، المجتمع، ترجمة: علي أحمد حسين، مكتبة الهيئة المصرية، القاهرة 1961 .

مواد قانونية

48- حسين بني عيسى، خلدون قندح، علي طوالبة، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الاشتراك الجرمي والنظرية العامة 46 للجزاء، عمان، دار وائل، 2002،.

49- جملة متنوعة من مواد قانونية من قانون التشريعات الجزائرية

50- احصائيات من اقضايا القانون العام المسجلة لسنة 2024

محاضرات

51- حروش رابح ، محاضرات الظاهرة الإجرامية والضوابط الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة.

مذكرات

52- لريد محمد أحمد،نظرية ظروف الجريمة في الفقه الجنائي الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص الشريعة

والقانون،كلية الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة وهران2009.

53- أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2011.

مقالات:

54- كريستيان ويكرت مقال حول نظرية الروابط الاجتماعية لدى هيرشي موقع soztheoتم النشر بتاريخ 22افريل 2019 وتم الاطلاع عليه بتاريخ 11مارس2025عنوان الرابط-soztheo-de.translate.goog/theories-of-crime/control/social-bonds-theory-hirschi/?lang=en&_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=wa_و تم

55- بورزيق خيرة مقال حول المسؤولية الاجتماعية و القانون CSR-Law مقال حول المسؤولية الاجتماعية آلية من آليات الضبط الاجتماعي - إطلالة على بعض تجارب الدول الغربية والعربية تم النشر بتاريخ 17 افريل 2019 وتم الاطلاع عليه بتاريخ 17 مارس 2025 على الساعة 11.50صصباحا موقع CSRSAرابط المقالhttps://csrsa.net/post/1289

56- فريق حلوها مقال حول مفهوم الضبط الاجتماعي ونظرياته تم النشر بتاريخ 14 اكتوبر 2021 وتم الاطلاع عليه بتاريخ17 مارس2025 على الساعة 11.08 صباحا موقع حلوها رابط المقال https://www.hellooha.com/articles/3539-مفهوم-الضبط-الاجتماعي-ونظرياته

57- رحال نبيل مقال حول: "حقوق الإنسان وتأثيرها على الضبط الاجتماعي مجلة القانون والمجتمع العدد 7السنة 2019